* التدخل الثقافي كصورة من صور التدخل الأجنبي * لماذا يقل المتميزون فينا؟ * السلم والتنمية

المنتدى

مجلة شهرية جامعة ALMONTADA

العدد (١٣٩) رجب ١٤٣٤هـ = يونيو ٢٠١٣م

هديتك في هذا العدد :

كتيب : شذى الياسمين

الحركات السلفية وإشكاليات العمل السياسي

حزب الفجر اليمني

حزب السلم والتنمية

اتحاد الرشاد اليمني

العمل الخيري مصدرٌ للفخر واختبار للثبات

جمعية الحكمة اليمانية الخيرية

AL-Hikma AL-Yamania Association For Charity

دليل الخير في اليمن

Good Guide In Yemen

تدعوكم للمساهمة في مشروع

إفطار الصائم

للعام ١٤٣٤هـ

المشروع	تكلفة الوحدة
السلة الغذائية	٦٨ دولاراً
الوجبات المطبوخة	٣ دولاراً
الوجبات الجاهزة	٢ دولاراً
توزيع التمور بالكيلو	٣,٥ دولاراً

Majeeb 711/2582299

للتواصل على العناوين التالية

*المركز الرئيس:

الجمهورية اليمنية ـ تعز ـ شارع المرور ت:(٠٤/٢٤٣٢٧١) ، ف: (٠٤/٢٤٣٢٧٣) ، ص.ب(٤٣٣٤)

أرقام الحسابات: بنك التضامن الإسلامي الدولي ـ تعز: ٦٢٧٧٠ـ ١٠١

الإيميل: alhikma1410@yemen.net.ye الموقع الإلكتروني: www.al-hikma-ye.com مفتاح الدولة: (٠٠٩٦٧)

الفروع:

صنعاء:	تلفون: ٤٥٠٤٢٥	فاكس: ٠١/٤٥٠٤٣١	إيميل: alhikmh@gmail.com
حضرموت:	تلفون: ٣٠٢٢٤٦	فاكس: ٠٥/٣٠٣٤١٩	إيميل: alhikmh@gmail.com
عدن:	تلفون: ٣٤٤٦٨٦	فاكس: ٠٢/٣٤٤٧١٣	إيميل: hikma.aden@gmail.com
الحديدة:	تلفون: ٢٦٦٩٠٨	فاكس: ٠٣/٢٦٦٥٠٥	إيميل: alhikma.ho@gmail.com
تعز:	تلفون: ٢٥٩٢٧٩	فاكس: ٠٤/٢٥١٤١٧	إيميل: alhikmataiz2@gmail.com
إب:	تلفون: ٤١٤١٥٨	فاكس: ٠٤/٤٠٤٩٣٢	إيميل: alhikma.ibb@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المنتدى

مجلة شهرية جامعة

تأسست في ذي الحجة ١٤١١هـ الموافق يوليو ١٩٩١م

العدد (١٣٩)

رجب ١٤٣٤هـ = يونيو ٢٠١٣م

في هذا العدد

الحوار بين أصالة المبدأ وسوء المقصد 8

الحركات السلفية وإشكاليات العمل السياسي 19

دوافع الحملة الإعلامية الأمريكية على المؤسسات الخيرية الإسلامية 25

التدخل الثقافي كصورة من صور التدخل الأجنبي 45

صاحب الامتياز

سعادة الأستاذ

عمر عبده قائد

المشرف العام ،رئيس التحرير

الخضر عبدالملك الشيباني

alkhdhr@yahoo.com

نائب رئيس التحرير

حسن عبدالله الحاشدي

abuethaar2@yahoo.com

مدير التحرير

منير الغليسي

المدير الفني

إبراهيم الدالي

التسويق والإعلان

مسعود البرتاني

٠٠٩٦٧٧٣٦٣٥٥٥٠

إبراهيم الشيباني

٠٠٩٦٧٧٣٦٠٠٠٧١٧

الجمهورية اليمنية ، صنعاء - شارع الحرية

مقابل جولة معهد الميثاق ، باتجاه جامعة صنعاء (الجديدة)

هاتف :٩٦٧١٢٥٣٤٦١ +

فاكس :٩٦٧١٢٥٣٤٦٠ +

ص . ب : ١٤٤٢٠ بريد حي معين

E-mail:almontdaye@yahoo.com

المراسلات باسم رئيس التحرير

الإعلانات يتفق بشأنها مع قسم التسويق

المشاركات :

ترحب (المنتدى) بجميع المشاركات في مختلف المجالات مع مراعاة التزام الهوية الإسلامية واللغة العربية والتركيز في الفكرة وحُسن الصياغة .

السعر = ٣٠٠ ريال

* الاشتراك (١٢عدداً) :

* في الداخل :

- للأفراد = ١٠,٠٠٠ ريال .

- للمؤسسات الخيرية والدعوية = ٥٠,٠٠٠ ريال .

* في الخارج : يتم التواصل مع الإدارة .

- للشركات والسفارات = ٥٠٠دولار .

كلمة

المنتدى

بوابة التغيير الشامل
(يا أيها الذين آمنوا ادخلوا في السّلم كافة..)

الشيخ/الخضر عبدالملك الشيباني*

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين وحجة على الخلق أجمعين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. . أما بعد :

فقد جاءت الشرائع وبعث الله الأنبياء حجة على الخلق ، وسبيلاً لهداية الناس إلى الصراط المستقيم ، وإلى الطريق الذي يوصلهم إلى ربهم عز وجل دون انحراف أو عوج .

قال الله عز وجل : ﴿... فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ فَهَدَى اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِهِ وَاللَّهُ يَهْدِي مَن يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ (١) .

وجاءت الرسالة الخاتمة لسيد الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم لتكون خاتمة الشرائع السماوية ، والتي بعث بها الأنبياء والرسل ؛ فكانت بكمالها وشمولها معبرة عن الدين الكامل الذي ارتضاه الله لعباده ، ولم يرتض لهم غيره ، قال عز وجل : ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلامِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٢).

إن دين الإسلام الخاتم ، الذي قدمه محمد صلى الله عليه وسلم وفق الوحي الرباني منظومة متكاملة من العبادات والمعاملات والأخلاق .

ولأن هذا الدين وهذه الشريعة هي الخاتمة التي هيّأها الله عز وجل لتكون السراج الوهّاج والمصباح المنير الذي يستضيء به الخلق لتحقيق العبودية الحقة لربهم عز وجل حتى قيام الساعة ؛ فقد جاءت عدلاً وسطاً في أوامرها ونواهيها في أحكامها ومقاصدها ، ولذلك كان الأخذ بها بكاملها وشمولها هو المنهج الحق والعدل .

قال عز وجل : ﴿خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (٣) ، ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٤)، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (٥) ، والآيات في هذا الباب كثيرة جداً، وهي دالة في مجملها على وجوب الأخذ بالدين من جميع أطرافه وجوانبه .

إن الدرس المهم الذي نلفت النظر إليه في هذا المقام أن الدين كله مترابط لا يجوز بحال فصله عن بعض ، أو إخضاعه للانتقاء حسب الأهواء والأمزجة ، ولذلك كان الوعيد والتهديد كبيراً على من فعل ذلك من الأمم السابقة ، وذكره الله عز وجل في القرآن الكريم حاكياً عن مخالفة بني إسرائيل لتوجيهات ربهم ، وهو ذكْر فيه ما فيه من التوجيه للعبرة والاتعاظ ، قال عز وجل : ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ (٦) الآية .

إن هذا التهديد والوعيد دالّ على عظم الجرم والفعل المقترف – والعياذ بالله – .

وإننا في هذا العصر ، الذي انتشرت فيه وسائل العلم والتعليم ووسائل الإعلام والبلاغ ، نجد أنفسنا – نحن المسلمون – أمام اختبار صعب وتحدٍّ أصعب يكمن في قدرتنا على تقديم ديننا ومصدر هويتنا بشكل صحيح ، ومطابق لما جاء به الوحي الرباني والهدي النبوي ، إن الجهل المركب الذي أصيب به المسلمون، والانحراف الأخلاقي والسلوكي الذي وصم به أهل الإسلام في العصور المتأخرة، ليس راجعاً إلى الإسلام بحال ، وهذا ما شهد به العقلاء والمتصفون من أهل العلم والتاريخ والحضارة من المؤمنين والكافرين ، لكن جوهر الموضوع ولب الحقيقة – كما يقال – هو منهج التلقي لهذا الكتاب ولهذا المنهج .

لقد كررنا في أحيان متعددة ، ونكرر اليوم – لأن الله تعالى يقول ﴿وَذَكِّرْ فَإِنَّ الذِّكْرَى تَنفَعُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٧) ويقول : ﴿وَذَكِّرْ

---

* رئيس التحرير .

١ – البقرة : ٢١٣.

٢ – آل عمران : ٨٥.

٣ – البقرة : ٦٣.

٤ – النساء : ٥٩.

٥ – الحشر : ٧.

٦ – البقرة : ٨٥.

٧ – الذاريات : ٥٥.

بالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ» (٨) – ذلك الدرس الذي علّمنا إياه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم كما ذكر ذلك أبو عبدالرحمن السلمي : «كنا لا نتجاوز عشر آيات حتى نتعلم ما فيها من العلم والعمل فتعلمنا العلم والعمل جميعاً».

نعم – إن هذه المنهجية المعتدلة المتوازنة والوسطية هي التي أخرجت ذلك الجيل ، وأما المنهجية المشوهة والمنحرفة اليوم ، والتي تقوم على الحشو والتلقين المجرد ، والاستعراض والتشدق بالقول ، والفصاحة في الكلام ، دون النظر إلى الفعل ؛ هي التي أخرجت هذا الجيل الذي لا يحمل من الدين إلا اسمه ، ومن الحرية إلا بطانتها .

إننا لا ننكر ما حصل في العقود الأخيرة من عودة مشهودة إلى التمسك بالدين والالتزام به في كثير من البلاد وفي مختلف الشرائح ، إلا أن واقع الأمة اليوم ما يزال يحتاج إلى المزيد من العودة ، ويحتاج إلى المزيد من التربية والتزكية .

لقد كنا نتوقع أن الربيع العربي ، بما حمله من نهضة وثورة ضد الظلم والاستبداد ، سيكون بوابة يدخل الناس من خلالها إلى البستان الرحب ، وإلى الساحة الحقيقة للحلول التي يبحثون عنها .

لكننا أدركنا اليوم ، وبعد مرور نحو من عامين على بداية ذلك الربيع ، أنه قد ذهب وحل بعده الصيف وسيحل بعده الشتاء والخريف ، وما يزال الناس ، بل بعض قادتهم يبحث عن الحل عبر أسباب بعيدة على المنهج وبعيدة عن الدين ، بل ربما كانت أسباباً وحلولاً يصنفها ويخططها لهم العدو ، ولم يكن لهم فيها ناقة ولا بعير .

ولقد كُشف هذه الأيام عن حجم الخصومة للدين وأهله ، من قبل العديد من القيادات الفكرية والسياسية بشكل غير مسبوق. إن هذا الوضع المخيف يجعلنا نضع أيدينا على قلوبنا وجلاً وخوفاً من مآلات هذا الأمر ، إلا أن ثقتنا بوعد الله ، وإيماننا بسننه الجارية في مختلف الأحوال ، وعلى جميع الفئات والشرائح ؛ تجعلنا نتذكر قوله عز وجل : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾

٨- ق : ٤٥.

لقد كنا نتوقع أن الربيع العربي ، بما حمله من نهضة وثورة ضد الظلم والاستبداد ، سيكون بوابة يدخل الناس من خلالها إلى البستان الرحب ، وإلى الساحة الحقيقة للحلول التي يبحثون عنها . لكننا أدركنا اليوم ، وبعد مرور نحو من عامين على بداية ذلك الربيع ، أنه قد ذهب وحل بعده الصيف وسيحل بعده الشتاء والخريف ، وما يزال الناس ، بل بعض قادتهم يبحث عن الحل عبر أسباب بعيدة على المنهج وبعيدة عن الدين ، بل ربما كانت أسباباً وحلولاً يصنفها ويخططها لهم العدو ، ولم يكن لهم فيها ناقة ولا بعير

(٩) وقوله عز وجل : ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ (١٠) ، وقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ﴾ (١١) الآيات .

إننا نؤكد في هذا المقام أن العودة إلى المنبع الصافي ، وإلى المنهج الإلهي والهدي النبوي وتدبرهما ، والعمل على استخراج الفقه المتجدد والحي ، الذي يواكب الزمان والمكان ؛ هو مهمة العقلاء والقادة والرواد .

وينبغي أن ندرك في نفس السياق أن هذا الفقه لا يمكن أن يخرج فقط من عقليات فذة ونادرة يهبها الله عز وجل لنا بين فترة وأخرى ، لكنها أيضاً تخرج من مدرسة الشورى الربانية والعمل المؤسسي المتخصص في جميع الفروع والأنشطة التي يحتاجها الناس .

ولذلك فإننا نذكّر اليوم قادة الدعوات العلمية والدعوية والتربوية ، بأن وسيلتهم العملية لإيصال رسالتهم السامية وأهدافهم النبيلة هي تحويل تلك المناهج والمحاضن لخدمة البناء المؤسسي المتخصص داخل البلاد .

إن وجود مجامع فقهية ومؤسسات ومراكز بحوث ومنظمات وأحزاب تحمل الرؤية الناصعة والأهداف المركزة والمدروسة ؛ سيحول تنظيرنا إلى عمل مشاهد في الساحات ، وسيحول إسلامنا الظاهري إلى رجال ونساء خُلقهم القرآن ، يتأسّون بمحمد صلى الله عليه وسلم في قوله وفعله ، وبذلك يكونون –حقاً وصدقاً– من أمته ، ويباهي بهم الأنبياء والرسل. . نسأل الله عز وجل أن نكون وإياكم منهم.

وإن من كمال هذا التوجه ألا يقتصر على مجال دون مجال ، أو شريحة دون شريحة ، بل يضع لكلٍ ما يناسبه ويلائمه .

فالسياسة قادتها ، وللإعلام رواده ، وللتربية والتزكية فضلاؤها ، وللفتوى الشرعية حراسها ، وللمهن وسائر الاختصاصات صنّاعها ومحترفوها .

إن تقديم الإسلام ينبغي أن يكون بصورة شاملة جذابة متكاملة ، كما جاء التوجيه بذلك في قوله عز وجل : ﴿يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ (١٢) الآية .

كما لا ننسى أن ننبه إلى أن هذا الدخول والالتزام بالدين منضبط بحدود الشريعة وأوامرها ونواهيها دون إفراط ولا تفريط ، ودون غلو ولا جفاء .

وقد جاء في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق ، ولن يشادّ هذا الدين أحد إلا غلبه...».

اللهم لك الحمد كما هديتنا للإسلام ، ولك الحمد كما علّمتنا القرآن والسنة ، اللهم فثبتنا على دينك وهدي نبيك ، اللهم أصلح أحوالنا ، وسدد أقوالنا وأفعالنا ، واجعلنا هداة مهديين ، لا ضالين مضلين.. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد ، وعلى آله وصحبه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

٩- محمد : ٧.

١٠- الطلاق : ٣.

١١- يوسف : ١١٠.

١٢- البقرة : ٢٠٨.

مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات

Al-kalema Attaiba Center for Searches & Studies

معاً لنشر الكلمة الطيبة وتحقيق معناها

مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات - اليمن - صنعاء -شارع الحرية- مقابل جولة معهد الميثاق

هاتف ٠٠٩٦٧ / ٠١ / ٢٥٣٤٦١ فاكس ٠٠٩٦٧ / ٠١ / ٢٥٣٤٦٠ ص . ب : ١٤٤٨٠ بريد حي معين

رقم حساب المركز : بنك التضامن الإسلامي الدولي ، المركز الرئيس، صنعاء ، شارع الزبيري (١٢٣٤٥)

البريد الإلكتروني E-mail:alkalemac@yahoo.com

بيـــان
هيئة علماء اليمن استنكارا لمؤتمر النوع الاجتماعي (الجندر)

الحمد لله رب العالمين القائل:﴿وَاللهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيماً﴾ (النساء:٢٧) ، والصلاة والسلام على رسول الله القائل: «لم تظهر الفاحشة في قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأوجاع التي لم تكن مضت في أسلافهم الذين مضوا...» رواه ابن ماجة ، وبعد:

فإن الإسلام قد أرسى معاني الرحمة في المجتمع، وأولى المرأة رعاية خاصة في وقت مبكر، فأوصى بها خيرا وحرم إيذاءها أو إهانتها، وجعل خدمتها ورعايتها قرين الجهاد في سبيل الله وسببا لدخول الجنة، وحمى الإسلام عرض وسمعة المرأة المسلمة العفيفة الطاهرة، وتوعد من ينتهك ذلك بالعقوبة في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة، وحرّم أكل مالها بالباطل، سواء بقيت رابطة الزوجية أو لا، وكرّمها أمًّا فجعل الجنة عند قدميها، وفرض على وليّها نفقتها ومسكنها ومطعمها و توفير كل ما يكفيها؛ حفاظا على كرامتها ومنعا من استغلال حاجتها ورفعا لقدرها، فإن لم يوجد ولي ينفق عليها وهي فقيرة فعلى الدولة القيام بذلك من خزينتها لتتفرغ المرأة المسلمة لمهمتها ووظيفتها الكبرى في رعاية الأجيال وحسن تنشئتهم وتخريج القادة والأبطال والمصلحين، فأي تشريع وأي قانون كرم المرأة ورفع شأنها أعظم من الإسلام.

وأمَّا ما يطالب به اليوم من دعوى المساواة (الجندر/ النوع الاجتماعي) وإزالة العنف ضد المرأة في المؤتمرات الدولية، ومن قبل المنظمات الأجنبية وأياديها المحلية؛ ما هو إلا شعار خادع يسترون وراءه لاختراق مجتمعاتنا الإسلامية لتدمير الأخلاق والقيم، وتفكيك الأسرة المسلمة، والتقنين للفاحشة وللانحلال الأخلاقي والتمرد الأسري كما نصت على ذلك وثائقهم في نيويورك وبكين، ومؤخرا تقرير منظمة العفو الدولية الخاص باليمن (٢٠١٢م سبتمبر) الذي فجعنا به، والذي يطالب الحكومة اليمنية -وبكل وقاحة- بإباحة اللواط والزنا والشذوذ الجنسي، والتشجيع على الانحلال الأخلاقي والتمرد الأسري، من خلال تغيير التشريعات اليمنية لتتواءم مع ما يسمى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

إن الإسلام قد أعطى المرأة حقها ورفع مكانتها، ولكن رغم هذه المكانة العظيمة والسامية للمرأة المسلمة في ديننا، إلا أن أمتنا ابتليت اليوم بأهواء وانحرافات يراد فرضها على شعوبنا المسلمة وإفساد المرأة المسلمة من قبل جهات أجنبية عبر ما يسمى بالمؤتمرات والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان وحقوق المرأة، ومن ذلك ما حدث مؤخرا من إقامة فعاليات المؤتمر الإقليمي المنعقد في صنعاء الذي ينظمه ما يسمى باتحاد نساء اليمن حول دمج الجندر (النوع الاجتماعي) في مناهج التربية والتعليم في اليمن، وبمشاركة عدد من المنظمات الأجنبية المتبنية لهذا الاتجاه، هذا المصطلح (الجندر/ النوع الاجتماعي) الذي حاولت وثيقة مؤتمر بكين فرضه عام ١٩٩٥م على دول العالم، وثارت اليمن ضده عام ١٩٩٩م، وأغلق على إثره مركز الدراسات النسوية التطبيقية بجامعة صنعاء، والمدعوم من السفارة الهولندية، بعد نزول لجنة مشكلة من مجلس النواب اليمني والعثور على وثائق تتضمن إباحة العلاقات الجنسية المفتوحة (الزنا) وإلقاء المحاضرات على الطلاب في ذلك، وكذا التهجم على الشريعة الإسلامية.

هـذا المصطلح (الجـندر/ الـنـوع الاجتماعي) الذي معناه رفض الفطرة والخلقة الربانية التي تفرق بين جنس الـذكـور و جنس الإنـاث في الخلايا والأعضاء والأجهزة الذكرية والأنثوية، التي ينتج عنها اخـتـلاف الوظائف وتكاملها، فيزعمون أن هذا الاختلاف إنما هو ناتج عن التنشئة الاجتماعية والأسرية والبيئية التي يتحكم فيها الرجل، وينبني على هذه النزعة فرض فكرة حق الإنسان في تغيير هويته الجنسية بالتحول من ذكر إلى أنثى أو العكس ممارسة وسلوكا،

والتي تقود إلى إباحة الزواج المثلي، ومن ثم الاعتراف رسميا بالشواذ والمخنثين وإدماجهم في المجتمع، وذلك بإلغاء أي تشريعات تعاقب على الزواج المثلي (زواج الرجل بالرجل والمرأة بالمرأة) (كما هي مطالب منظمة العفو الدولية من الحكومة اليمنية في تقريرها الخاص باليمن في سبتمبر لعام ٢٠١٢ م).

كما وقفت الهيئة برئاسة فضيلة الشيخ/ عبد المجيد بن عزيز الزنداني في اجتماعها على البيان الصادر عن الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين بتاريخ ١٥/ ربيع الآخرة ١٤٣٤هـ الذي استنكر فيه مقررات مؤتمرات الأمم المتحدة التي تستهدف تدمير الأسرة وتفكيكها والإضرار بها، لتصبح تلك المقررات بعد ذلك وثائق واتفاقيات دولية، كاتفاقية السيداو ووثيقة بكين التي تلزم بالتوقيع عليها كثيرًا من الدول الإسلامية تحت الضغوط الاقتصادية والسياسية رغم مخالفتها لعقيدتنا وشريعتنا الإسلامية الغراء.

كما استنكر بيان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين ما يراد اليوم طرحه في الجلسة رقم (٥٧) المنعقدة في الفترة (٤-١٥ مارس ٢٠١٣ م) من قرارات مصادمة للفطرة ولأحكام الإسلام وتشريعاته تحت مسمى (إزالة ومنع كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات). ولإزالة ومنع هذا العنف لابد في تصورهم من إلغاء القوامة، وعدم اختصاص المرأة بمهام الأمومة، وإلغاء الولاية والتعدد والعدة، وإباحة زواج المسلمة من الكافر، وسحب الطلاق من الزوج، واعتبار ما يصدر من الزوج تجاه زوجته من أمور الاستمتاع بغير رضاها اغتصابا وتحرشا جنسيا يرفع إلى محكمة مختصة في القضاء يتم إنشاؤها اسمها (محكمة الأسرة) تعاقب الزوج على ذلك.

وتنفيذا لإنشاء مثل هذه المحاكم في اليمن؛ فقد نزلت خطة للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠م) عليها شعار اللجنة الوطنية للمرأة تتضمن مشروع قانون يجرم الاغتصاب الزوجي كما يزعمون؛ ليطرح بعد ذلك إنشاء المحاكم الأسرية في لقاء مستشار معهد لاهاي لتدويل القانون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى في اليمن في ديسمبر ٢٠١٢م.

كما انتقد بيان الاتحاد العالمي الوثيقة الأممية التي تعطي الفتاة ممارسة الحرية الجنسية (الزنا) مع من تشاء وحرية استخدام موانع الحمل وتدريبها على ذلك، ومنع الزواج قبل الثامنة عشرة، ومساواة الزانية بالزوجة في كل الحقوق، واقتسام الممتلكات بين الزوج والزوجة بعد الطلاق، هذا بالإضافة إلى ما يحمل مساواة الجندر (النوع الاجتماعي) في طياته من شر مستطير يذكي روح الصراع بين الذكور والإناث، ابتداء من القوامة على الأسرة، وكذا الصراع على المناصب والمسؤوليات والتمثيل في اللجان والمكونات، ومحاولة فرض النساء على الشعوب ومصادرة حريتها في اختيار من تريد عبر نظام دخيل يسمى (الكوتا النسائية)، الذي أفتى بحرمته سابقا أكثرمن مائة عالم لأسباب شرعية ولما فيه من مصادرة لحرية الشعوب وفرض النساء عليها.

هذا بالإضافة إلى ما يحمله مصطلح مساواة الجندر (النوع الاجتماعي) من نشر للفاحشة والرذيلة وتدمير للقيم والأخلاق، كما أشارت إلى ذلك وثيقة الجلسة الخاصة بالجمعية العمومية للأمم المتحدة المعروفة بـ (بكين+٥) المنعقدة تحت عنوان (المرأة مساواة الجندر ٢٠٠٠، التنمية والسلام) والتي تضمنت الدعوة إلى الحرية الجنسية والإباحية (الزنا واللواط) للمراهقين والمراهقات والتبكير بها مع تأخير سن الزواج، وتبديل اسم الداعرات ب (بعاملات الجنس)، وتشجيع جميع العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج الشرعي، وإباحة اللواط والسحاق (الزواج المثلي المقنن)، وإلغاء أي قوانين تعتبر اللواط والسحاق والشذوذ الجنسي جريمة، مع تشجيع المرأة على التمرد الأسري ورفض الأعمال المنزلية، والمطالبة بإنشاء محاكم أسرية لمحاكمة الزوج إذا أتى زوجته بدون رضاها، وفرض مفهوم الجندر (النوع الاجتماعي) والتماثل التام بين الرجال والنساء في التشريعات في الميراث والشهادة والولاية والنكاح والطلاق أو الممارسة، كالأعمال المنزلية وحضانة الأطفال وغيرها من الأعمال (انظر: الجندر المنشأ والمدلول والأثر، ل : د / مثنى الكردستاني وكاميليا حلمي ص ١١٢ ط ٢٠٠٤م).

إن الذي يحدث اليوم ما هو إلا مؤامرة لجر مجتمعاتنا الإسلامية إلى الانحلال الأخلاقي والانهيار الاجتماعي، وانقراض النسل الذي أصاب المجتمعات الغربية، والذي يراد جرنا إليه كما عبرعن ذلك البروفيسور الإمريكي: (ويلكنز) بقوله: «إن المجتمع الغربي قد دخل دوامة الموت، ويريد أن يجر العالم وراءه».

وبناء عليه وقياما بالواجب الشرعي في البيان والنصيحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي الدفاع عن عقيدتنا وديننا وقيمنا الذي أمرنا الله بقوله سبحانه ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾(آل عمران:١٠٤)، وحفاظا على مجتمعنا من الانحلال الأخلاقي والانهيار القيمي، فإن هيئة علماء اليمن تؤكد على الآتي:

١- استنكار السماح لانعقاد عدد من الأنشطة المتعلقة بالجندر (النوع الاجتماعي) في يمن الإيمان والحكمة، ومن آخرها ما يسمى بالمؤتمر الإقليمي الذي يراد منه دمج الجندر (النوع الاجتماعي) في مناهج التربية والتعليم، تحت مسمى (إلزامية التعليم وإدماج النوع الاجتماعي) المنعقد في صنعاء خلال الفترة ٤ - ٦ مارس ٢٠١٣ م.

٢- تأييدها الكامل لكل ماورد في بيان الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين المطالب للحكومات الإسلامية برفض كل الاتفاقيات والوثائق الدولية التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية وعدم التوقيع عليها، كاتفاقية السيداو ووثيقة بكين وغيرها من البروتوكولات الملحقة

بها التي تعطي الأمم المتحدة حق التدخل المباشر في الشؤون الداخلية للدول، وإحالة الحكومات إلى محكمة الجرائم الدولية عند وجود تشريعات تفرق بين الرجل والمرأة كالميراث والتعدد والولاية وغيرها .... باعتباره تمييزا ضد المرأة، كما تدعو الهيئة إلى ضرورة الرجوع إلى علماء الأمة وهيئات كبار العلماء فيها، ومطالبة الأمم المتحدة باحترام القيم والأخلاق وخصوصيات الشعوب.

٣- استنكارها وإدانتها بشدة لدعوة منظمة العفو الدولية السافرة والمطالبة للحكومة اليمنية بإلغاء أحكام الشريعة الإسلامية من القوانين وإباحة الزنا واللواط والشذوذ الجنسي وإدماج الجندر (النوع الاجتماعي) في كل مفاصل الدولة، وحرية التطاول على الذات الإلهية وعلى الآداب العامة، وإلغاء أي قانون ينتقص من تلك الحريات المنحرفة أو يحد من السلوك اللاأخلاقي، كل هذا كما ورد في تقرير منظمة العفو الدولية الصادر في سبتمبر ٢٠١٢م برقم (MDE٣١١٠١٢٢٠١٢) بعنوان (اليمن .. أجندة لتغيير واقع حقوق الإنسان).

٤- استنكارها لما تم في اليمن من خطوات سابقة لإدماج مصطلح الجندر (النوع الاجتماعي) وبعض مفاهيمه في بعض مناهجنا التعليمية وموازنات الدولة وفي بعض الوثائق والمطبوعات الرسمية كمطبوعات وزارة التعليم العالي، واستبدال كلمة (الجنس / ذكر أو أنثى) بكلمة (جندر / النوع الاجتماعي) رغم رفض كثير من الدول استعمال هذا المصطلح المضلل والمصطلح المنظومة، الذي تدور حوله معظم مصطلحات الداعين لما سبق في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية، لا سيما وقد كشفت وثائق مؤتمر إنشاء محكمة الجنايات الدولية المنعقدة في روما ١٩٩٨م عن محاولة لتجريم القوانين التي تعاقب على الشذوذ الجنسي، حيث أوردت الدول الغربية: «أن كل تفرقة أو عقاب على أساس الجندر يشمل جريمة ضد الإنسانية»، كما دعا إعلان مؤتمر لاهاي للشباب إلى إنشاء جهاز خاص في كل مدرسة لتحطيم الصورة التقليدية والسلبية للهوية الجندرية (النوع الاجتماعي) للعمل على تعليم الطلبة حقوقهم الجنسية (اللواط والسحاق) والإنجابية؛ بهدف خلق هوية إنجابية للفتيان والفتيات، كما دعا الإعلان وبجرأة الحكومات إلى إعادة النظر وتقديم قوانين جديدة تتناسب مع حقوق المراهقين والشباب للاستمتاع بالصحة الجنسية والصحة الإنجابية بدون التفرقة على أساس الجندر.

> ما يطالب به اليوم من دعوى المساواة (الجندر/النوع الاجتماعي) وإزالة العنف ضد المرأة في المؤتمرات الدولية، ومن قبل المنظمات الأجنبية وأياديها المحلية: ما هو إلا شعار خادع يتسترون وراءه لاختراق مجتمعاتنا الإسلامية لتدمير الأخلاق والقيم، وتفكيك الأسرة المسلمة، والتقنين للفاحشة وللانحلال الأخلاقي والتمرد الأسري

٥- دعوتها لرئيس الجمهورية والحكومة اليمنية للقيام بواجبهم في حماية ديننا وقيمنا ومنظومتنا التشريعية من الاختراق، ومنع مناشط الجهات الأجنبية والمنظمات المحلية المتصلة بها التي تتبنى مثل هذه المشاريع الهدامة والأفكار الغازية التي تستهدف إسلامنا وقيمنا وأخلاقنا.

٦- دعوتها الحكومة اليمنية لرفض الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المخالفة للشريعة الإسلامية والانسحاب مما قد تم التصديق عليه أو التحفظ على كل مادة تخالف الشريعة الإسلامية.

وأخيرًا فإن هيئة علماء اليمن تدعو أبناء الشعب اليمني الكريم وكل قواه الفاعلة للقيام بواجبهم في إنكار وإدانة ما وقع في صنعاء من انعقاد مؤتمر ينادي بالجندر (النوع الاجتماعي) وإدماجه في مناهج التربية والتعليم ، وكذا تقرير منظمة العفو الدولية المطالب للحكومة اليمنية بإباحة الزنا واللوط والشذوذ الجنسي وحرية التطاول على الله تعالى وتدمير الأخلاق، وتدعو الهيئة لرفع عرائض التوقيعات وكذا البرقيات إلى المسؤولين في المديريات والمحافظات، وإيصال ذلك إلى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيسي مجلسي النواب والشورى وكل الجهات المعنية للقيام بواجبهم في حماية الدين والأخلاق ومحاسبة كل من يسعى لنشر الفساد في يمن الإيمان والحكمة .

وختامًا: فإن الهيئة لتؤكد على أن حقوق الإنسان عامة والمرأة خاصة، وما فيها من معاني الخير الرحمة والعدل والصلاح، هي في شرع الله تعالى لا في الأهواء المنحرفة المورثة للفساد في الأرض، كما قال تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ (الجاثية:١٨) ، وقال تعالى: ﴿وَلَوِ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ بَلْ أَتَيْنَاهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ (المؤمنون:٧١). نسأل الله تعالى أن يحفظ لنا ديننا و أخلاقنا، وأن يجنب بلادنا كل فتنة ومكروه.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صادر عن هيئة علماء اليمن

٢ جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ الموافق
١٤/ ٣/ ٢٠١٣ م

الحوار
بين أصالة المبدأ وسوء المقصد

الشيخ / صالح باكرمان

إن الحوار أسلوب من أساليب الاتصال، ووسيلة من وسائل الإقناع،وسبيل من سبل إحقاق الحق وإقامة العدل،لكنه لا يكون مثمرا إلا إذا صدقت فيه النيات،وحسنت له الغايات .

والحـوار في أصله مـشروع بالكتاب والسنة، ومندوب إليه لإحقاق الحق وإبطال الباطل، وإزالـة الشبهة وإقامة الحجة وإظهار الحكمة.

وقد كثرت الحوارات في القرآن الكريم خاصة، فمنها حوارات بين الخالق سبحانه وتعالى وخلقه، وحـوارات بين الرسل وأقوامهم،وحوارات بين دعاة الحق ودعاة الباطل،وغير ذلك . وكثير من الحوارات جاءت في السنة النبوية،ومضى الناس على ذلك الأئمة والمصلحون والمربون والمفكرون، كلهم يحاور ويستخدم الحوار كوسيلة للاتصال والإقناع والتصالح .

فمن حوار الخالق سبحانه وتعالى مع خلقه حواره جل جلاله مع ملائكته حول استخلاف الإنسان في الأرض بعد خلقه،قال الله عز وجل : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ : إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً . قَالُوا : أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ . قَالَ : إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ . وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ . فَقَالَ : أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ . قَالُوا :سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ . قَالَ : يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ . فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ ، قَالَ : أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ (١). لقد سمح الله عز وجل لملائكته أن يبدوا رأيهم في استخلاف آدم عليه الصلاة والسلام وذريته في الأرض،فأبدوا رأيهم الناتج عن علمهم القاصر، ليس اعتراضا على الله تبارك وتعالى ولا اعتراضا على حكمه،ولكن إبداء للرأي حسب العلم كما أراد الله عز وجل منهم،وأراد الله عز وجل من وراء ذلك إظهار علم آدم عليه الصلاة والسلام وبيان منزلته وفضله .

وحاور الله عز وجل من رسله نوحا وإبراهيم وموسى وعيسى وغيرهم عليهم الصلاة والسلام،قال الله عز وجل في حوار مع إبراهيم عليه الصلاة والسلام :

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ : رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى .

قَالَ : أَوَلَمْ تُؤْمِنْ ؟

قَالَ : بَلَى وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي .

قَالَ : فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢).

وأعظم من ذلك كله في الدلالة على أهمية الحوار وعناية الله به أن الله عز وجل حاور أشد خلقه كفرا به وأكثرهم معصية له إبليس الرجيم،قال الله عز وجل : ﴿قَالَ : يَا إِبْلِيسُ،مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ؟ أَسْتَكْبَرْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْعَالِينَ ؟

قَالَ : أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ .

قَالَ : فَاخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ . وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ .

قَالَ : رَبِّ فَأَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ .

١ - البقرة : ٣٠-٣٣.

٢ - البقرة : ٢٦٠.

قَالَ : فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ . إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ .

قَالَ : فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ .

قَالَ : فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ . لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ (٣). فهذا حوار من الرب العزيز الجبار جل جلاله مع هذا الشيطان الرجيم من أجل إقامة الحجة وبيان المحجة .

وأما حوارات الرسل مع أقوامهم ،وحوارات دعاة الحق مع دعاة الباطل فشيء كثير.

وقد كان نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم يحاور المشركين في مكة،ثم بعد هجرته إلى المدينة حاور أهل الكتاب من اليهود والنصارى،أما اليهود فكانوا من سكان المدينة،وأما النصارى فقدموا عليه من نجران،فكان له معهم حوار طويل نزل ببيان قضاياه آيات من القرآن الكريم،وذلك في نحو مائة آية من سورة آل عمران .

وقد بين الله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم الأدب في مجادلة أهل الكتاب، فقال جل جلاله: ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَهُنَا وَإِلَهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ (٤). وهو أدب عام يجب أن يتأدب به المحاور مع من يحاوره من أي صنف كان .

بل إن الله عز وجل قد جعل المجادلة والحوار إحدى أهم وسائل الدعوة إلى دينه، فأمر بها رسوله الكريم محمدا صلى الله عليه وآله وسلم،قال الله عز وجل : ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (٥).

٣- ص: ٧٥-٨٥.

٤- العنكبوت : ٤٦.

٥- النحل: ١٢٥.

فالحوار لا شك في مشروعية أصله،ولا جدال في أهمية استعماله ؛ بل إن الحوار وسيلة ضرورية للاتصال بالآخرين من الموافقين والمخالفين للإقناع أو التصالح، أو تحقيق أي غاية أخرى محمودة من غايات الحوار، غير أن الحوار لابد له من توافر شروط ليكون حوارا حقيقيا منتجا لا جدلا عقيما،أو اسما لا حقيقة له،لاسيما الحوار بين المسلمين لابد أن تتوافر فيه شروط تنسجم مع عقيدتهم وشريعتهم :

الشرط الأول : صدق النية وحسن القصد :

قال الله عز وجل : ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللهُ بَيْنَهُمَا﴾ (٦). فإذا صدقت الإرادات وصلحت النيات وفق الله عز وجل لإصلاح ذات البين،وحسم مادة الخلاف .

وفي الحديث عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : قال رسول الهدى صلى الله عليه وآله وسلم : «إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لامْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا أَوِ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ» (٧). فالهجرة وإن كانت من الأعمال الصالحة إلا أنها بسبب سوء المقصد تتحول إلى مجرد صورة هجرة وليست هجرة حقيقية،وكذلك الحوار يتحول بسبب سوء المقصد إلى مجرد صورة حوار لا حوارا حقيقيا .

وأعظم من ذلك أن يستخدم الحوار كوسيلة للالتفاف على المحاور،والاستفادة من حضوره لإضفاء الشرعية على الحوار،وتمرير بعض القرارات التي لم تكن لتمرر لولا حضوره . فهذه لعبة قذرة كثيرا ما يستخدمها المتنفذون الذين يخططون تخطيطا رهيبا،ويمكرون مكرا كبارا.

الشرط الثاني: أن يكون الكتاب والسنة هما المرجع عند التنازع والاختلاف : قال الله عز وجل : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٨). روى الإمام الطبري رحمه الله تعالى عن مجاهد : «في قوله : (فردوه إلى الله والرسول) قال: (إلى الله) إلى كتابه، وإلى(الرسول) إلى سنة نبيه». وهذا معنى متفق عليه .

الشرط الثالث : أن لا يكون الحوار بين المسلمين في المسلمات الدينية،والأمور القطعية التي أجمع عليها المسلمون أو جاءت فيها النصوص الظاهرة التي لا تحتمل تأويلا،فما قضى فيه رب العزة جل جلاله قضاء ظاهرا، أو قضى فيه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم قضاء ظاهرا؛ فليس للمسلم خيرة ولا مجال فيه للحوار،قال الله عز وجل : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا﴾ (٩). وإنما يعرض للحوار المسائل الاجتهادية الخلافية،وتعرض على العلماء،و الأمور الإدارية والتنظيمية وتعرض على المختصين .

الشرط الرابع : العدل : فالعدل شرط في المعاملة ولو مع المخالف المنازع والعدو المبغوض،قال الله عز وجل، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لله شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا،اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (١٠). ومعنى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا﴾ : لا يحملنكم بغض قومٍ على ألا تعدلوا .

وغير ذلك من الشروط .

وإذا ما تأملنا فيما يسمى بالحوار اليمني لم نجده قد التزم شرطا واحدا من هذه الشروط الضرورية للحوار الحقيقي المنتج :

٦- النساء: ٣٥.

٧- رواه البخاري ومسلم.

٨- النساء : ٥٩.

٩- الأحزاب : ٣٦.

١٠- المائدة : ٨.

أما الشرط الأول صدق النية وحسن القصد فأبعد ما يكون عن هذا الحوار،فهذا الحوار مرعي من قبل دول الكفر،ترعاه الأمم المتحدة ومجلس الأمن الذي جاء إلى اليمن ليعقد اجتماعا في صنعاء إعلانا للهيمنة،وضغطا على الحكومة والقوى السياسية،وحرصا على إقامة هذا المؤتمر،ولا شك أنهم لم يفعلوا ذلك حبا لنا ولا من أجل سواد أعيننا،وإنما من أجل تحقيق مصالحهم،وتمرير قراراتهم التي تمسخ المجتمع اليمني ، ولست محتاجا إلى كثير جهد حتى أبرهن على سوء مقاصدهم وخبث طواياهم ؛ لأن الله عز وجل قد نص على هذا نصا في كتابه العزيز، فقال سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ (١١) . صدقت يارب قد بينت لنا الآيات، ولكن أين من يعقل ؟!

وأما الشرط الثاني ، وهو أن يكون مرجع الحوار وفصل النزاع هو الكتاب والسنة كما أمر الله عز وجل؛ فقد عرض ذلك على اللجنة الفنية للحوار الوطني من قبل العلماء فرفض الطلب،وقالوا : لا مرجع للحوار غير الحوار،ولا فصل غير قاعة الحوار.

وأما الشرط الثالث ، وهو ألا تدخل الثوابت والمسلمات القطعية في قضايا الحوار؛ فهو شرط غير مقبول،وكيف يمكن أن يقبل هذا الشرط من اللجنة الفنية للحوار وهي تعرف مسبقا أن المقصود الأعظم من هذا الحوار هو تغيير بعض مواد الدستور التي ترفض كل من يخاف الكتاب والسنة من القرارات الدولية،تعرف مسبقا أن ثمة مواد غيرت صيغتها حتى تكون متوافقة مع قرارات الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها لا سيما فيما يتعلق بالمرأة؟! والقرارات التي صدرت من قبل مؤتمرات المرأة مما يتنافى مع دين الإسلام،ويتعارض مع الأخلاق والقيم.

وأما الشرط الرابع ، فلم يكن العدل موجودا منذ بداية الترتيب للحوار فيما يتعلق بالتمثيل ونسب التمثيل؛ فقد همش العلماء من هذا المؤتمر ككيان من كيانات المجتمع مع أنهم بهيئاتهم واتحاداتهم،ورفض وجودهم فيه بالكلية،وهذا أمر يثير الريبة ! لماذا يستعبد العلماء الذين هم أولى الناس على الإطلاق بحضور مؤتمر ستصاغ فيه كليات ومبادئ الشعب اليمني، وستصاغ فيه مواد الدستور اليمني؟! والعلماء هم ((ورثة الأنبياء)) كما وصفهم الرسول صلى الله عليه وآله وسلم . واستبعد من الحوار أعيان اليمن من مشايخ القبائل وكبار التجار، وانتقي منهم فقط من هو مستبد ممن بيده أمر البلاد والعباد . وهضم في نسب التمثيل الكثير من الأحزاب،وهضم كذلك شباب الثورة وشباب الحراك الذي رفض هذا الحوار بالكلية . وقد اتسم التمثيل لمؤتمر الحوار بالانتقائية وإعطاء نسب مفروضة من قبل دول الكفر،وأعطي الحظ الأوفر من ذلك للمرأة،بقصد إفسادها .

> كل طريق بعيدة عن الحوار والسلم هي طريق محفوفة بالمخاطر، ومرفوضة شرعا وعقلا،وأن الذين يستخدمون العنف طريقا للتغيير،أو طريقا لإقناع الناس برأيهم ليسوا على سداد،وإذا كان منطقهم هو الاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال في حال ضعفهم فكيف سيكون الأمر في حال قوتهم ؟!

وبهذا نعلم أن الحوار الوطني اليمني لم تتوافر فيه شروط الصحة التي يكون لها حوارا حقيقيا مثمرا،فلا ينتظر من هذا الحوار خيرا .

إننا لا نرفض أصل الحوار،وقد قررنا أهمية الحوار وضرورته،فهو المخرج الصحيح من المحنة،ولكننا نطالب بحوار حقيقي يتسم بحسن القصد والعدل،وتتوافر فيه شروط الصحة حتى ينتج ويثمر.

ونؤكد في الأخير أن كل طريق بعيدة عن الحوار والسلم هي طريق محفوفة بالمخاطر، ومرفوضة شرعا وعقلا،وأن الذين يستخدمون العنف طريقا للتغيير،أو طريقا لإقناع الناس برأيهم ليسوا على سداد،وإذا كان منطقهم هو الاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال في حال ضعفهم فكيف سيكون الأمر في حال قوتهم ؟!

إن الاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال ينذر بخطر،ولن يكون مقبولا من أحد تحت أي مبرر،وضد أي فئة كانت قال الله عز وجل : ﴿وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (١٢)، وقال جل جلاله : ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ . وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ﴾ (١٣)، فلنحذر كل الحذر حتى لا نكون من هؤلاء .

وقد حذرنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاحتراب الداخلي،والاعتداء على الاعتداء الأنفس والأعراض والأموال،فعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطَبَ النَّاسَ يَوْمَ النَّحْرِ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قَالُوا: يَوْمٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟» ، قَالُوا: بَلَدٌ حَرَامٌ، قَالَ: «فَأَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» ، قَالُوا: شَهْرٌ حَرَامٌ «، قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا» ، فَأَعَادَهَا مِرَارًا، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هَلْ بَلَّغْتُ - قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، إِنَّهَا لَوَصِيَّتُهُ إِلَى أُمَّتِهِ، فَلْيُبَلِّغِ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» (١٤).

١١ - آل عمران: ١١٨.

١٢ - المائدة : ٨٧.

١٣ - البقرة : ٢٠٤-٢٠٥.

١٤ - رواه البخاري.

الحوار مع الملائكة والشياطين

د. أحمد معوضة

- أهمية الحوار في القرآن الكريم:

يتجه القرآن الكريم في حواره مع الآخر ضمن منهجية عالية المستوى، رفيعة القدر والمحتوى؛ لتكون طريقًا يُهتدى به ومسلكًا يتخذه المتحاورون في حواراتهم لإقناع بعضهم بعضًا، سواء في الأمور الدنيوية أم الأخروية، ومن نماذج الحوار في القرآن الكريم:

١- الحوار بين الخالق العظيم مع الملائكة:

كما في سورة البقرة : ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾(١) ، فهذه الآية تدل على أن الله عز وجل حاور الملائكة، وأقنعهم بأن خلق آدم له حكم عظيمة، وأنه يعلم ما لا تعلمه الملائكة.

٢- حوار الرب تبارك وتعالى مع إبراهيم عليه السلام:

قال تعالى : ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَىٰ قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ عَلَىٰ كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَاعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾(٢) ، كم تعب إبراهيم حتى يحصل جوابًا على سؤاله وهو يصعد جبلًا تلو آخر، وسؤاله لربه لم يكن عن عدم ثقة، ولكن زيادة في الإيمان ، فكان نتيجة هذا الحوار أن ازداد يقيناً بقدرة الله ، وأن الله على كل شيء قدير.

٣- حوار الخالق العظيم مع موسى -عليه السلام- كليم الله:

قال تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَىٰ لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ قَالَ رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَن تَرَانِي وَلَٰكِنِ انظُرْ إِلَى الْجَبَلِ فَإِنِ اسْتَقَرَّ مَكَانَهُ فَسَوْفَ تَرَانِي فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ سُبْحَانَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٣)، حاور الله تعالى موسى عليه السلام بدون واسطة كلامًا سمعه من كل جهة، فطلب موسى عليه السلام من ربه أن يراه، فقال له لا تقدر على رؤيتي ، ولكن انظر إلى الجبل الذي هو أقوى منك ، فإنه إنْ استقر مكانه فسوف تراني ، أي تثبت لرؤيتي، وإلا فلا طاقة لك ، ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ قال بعض المفسرين: أيْ ظهر من نوره قدر نصف أنملة الخنصر كما في حديث صححه الحاكم، فصار الجبل دكًّا، أيْ مدكوكًا مستويًا بالأرض ﴿وَخَرَّ موسَى صَعِقاً﴾ أيْ مغشيًّا عليه لهول ما رأى، فلما أفاق قال سبحانك تنزيهاً لك ﴿تُبْتُ إِلَيْكَ﴾

١- البقرة: ٣٠.

٢- البقرة: ٢٦٠.

٣- الأعراف: ١٤٣.

من سؤال مالم أؤمر به ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ في زماني.

٤- حوار الله عز وجل مع عدوّ البشرية إبليس عليه لعائن الله :

عندما أمر الله الملائكة، وكان بينهم إبليس اللعين أن يسجدوا لآدم لما فضله الله بالعلم ، سجد الملائكة امتثالًا لأمر الله ، ولكن إبليس امتنع إباءً واستكبارًا، فكان الحوار كما قال تعالى في سورة الأعراف: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَاْ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ ﴾(٤) ، وكان يعتقد إبليس أن عنصر النار أفضل من عنصر الطين ولكنه الاستكبار، فقال الله له: ﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَن تَتَكَبَّرَ فِيهَا فَاخْرُجْ إِنَّكَ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾(٥) ، جازاه بالتحضير مقابل استكباره ، فقال إبليس: ﴿قَالَ أَنظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ . قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ . قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ . ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ. قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْؤُوماً مَّدْحُوراً لَّمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لأَمْلأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾(٦)، هذا الحوار يتلى إلى قيام الساعة؛ حتى نتعلم من هدي القرآن أنه لا بأس بالحوار الإيجابي حتى لو كان مع عدو، وكيف أن هذه الآية أعطت لإبليس اللعين حق الحوار مع الله، فكيف لا نتحاور مع من يخالفنا في الرأي ، أو حتى في العقيدة، من باب إبانة الحق وإقامة الحجة حتى يكونوا مسلمين؟!

أهمية الحوار في السنة :

أثبت النبي صلى الله عليه وسلم بسيرته المطهرة أنه لا يريد من وراء دعوته مالًا ولا ملكًا، إنما يقصد الأجر من الله ، ومن مواقفه حواره مع مندوب قريش عتبة بن ربيعة كما قال له عتبة : أعرض عليك أمورًا تنظر فيها لعلك تقبل منها بعضًا.. يا ابن أخي، إن كنت تريد بما جئت به من هذا الأمر مالًا جمعنا لك من أموالنا حتى تكون أكثرنا مالًا، وإن كنت تريد شرفًا سوّدناك علينا حتى لا نقطع أمرًا دونك، وإن كنت تريد مُلكًا ملّكناك علينا، وإن كان الذي يجيئك إصابة مسّ أو مرض عالجناك... والرسول صلى الله عليه وسلم ساكت لم يرد عليه حتى فرغ عتبة من حديثه ، فقال عليه الصلاة والسلام: «هل فرغت يا أبا الوليد؟ قال: نعم ، قال : فاسمع مني ، فقال عليه الصلاة والسلام تاليًا عليه آيات من كتاب الله : بسم الله الرحمن الرحيم . ﴿حم . تَنزِيلٌ مِّنَ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾الآية (٧) قرأ الرسول صلى الله عليه وسلم حتى انتهى إلى السجدة منها، فسجد ثم قال : قد سمعت يا أبا الوليد ما سمعت، فأنت وذاك ... (٨).

نستفيد من حوار الرسول صلى الله عليه وسلم مع خصمه عدة فوائد منها:

١- أدب الرسول الجم أثناء حديث خصمه ولم يقاطعه صلى الله عليه وسلم.

٢- استماعه بإنصات لما يقوله هذا الخصم.

٣- استيعابه لفقرات حديثه.

٤- الردّ عليه بهدوء، وتحقّق بذلك إقامةُ الحجة بتلاوته لتلك الآيات .

الهدف من الحوار الإيجابي:

١- الحوار: هو البديل للنزاعات التي قد تؤدي إلى الاقتتال.

٢- الوصول إلى حل يرضي الأطراف المتنازعة.

٣- الحوار هو السبيل إلى تقارب الأطراف المختلفة في الآراء والأفكار.

٤- من فوائد الحوار الإيجابي الاستفادة من آراء الآخرين.

٥- الحوار يقرب المسافة المتباعدة بين الأطراف المتنازعة.

٦- وأهم فائدة من الحوار الإيجابي الخروج بما ينفع الوطن والمواطن.

هذا هو الحوار المأمول، والذي يعلق الناس عليه آمالهم وطموحاتهم، فهل ما ذكرته آنفًا ينطبق على الحوار الوطني في بلدنا؟

وأما حوار الواقع، الذي نسمعه كل يوم على شاشات القنوات الفضائية، له سلبيات كثيرة، منها:

١- عدم إدراج العلماء المعتبرين في اليمن في هذا الحوار ؛ لأن المشرفين يعلمون أن العلماء أكثر الناس دراية بما يدور وراء الكواليس.

٢- الدعم السخي الذي يعطى للمحاور في هذا الحوار الوطني، ما يجعله يهتم بما سيخرج من هذا الحوار، وهو محصلة مادية مغرية ، بحيث لو اكتشف خطأ في فترة الحوار، أو خيانة للوطن غضّ الطرف عن هذه الأخطاء؛ تقديمًا لمصلحته الشخصية على مصلحة الوطن والمواطن.

٣- ينبغي أن يعلم أن ملف القضية اليمنية تديره جهات خارجية، وهي أمريكا وأوروبا ودول الخليج، وعلى رأسها السعودية، فأمريكا تكفلت بملف الجيش وإعادة هيكلته بما يتناسب مع الدور المطلوب لهم ، ودول أوروبا تكفلت بملف الأحزاب لتقارب الأفكار والآراء بين هذه الأحزاب، وفرنسا وحدها تكفلت بإنشاء دستور جديد لليمن يكون أقرب لليبرالية والعلمانية ومحو ما تبقى في الدستور القديم من قضايا إسلامية، ودول الخليج، وعلى رأسها السعودية، تكفلت بدفع تكاليف هذا المخطط وإنجازه على أرض الواقع.

٤- قام بإعداد وتجهيز الطبخة المطلوبة السفير الأمريكي جيرالد ميتشيل فايرستاين والمندوب الأممي للأمم المتحدة جمال بن عمر؛ فقد رسما كل الخطط التي ستنفذ في اليمن، حتى التقسيم للأقاليم في الدولة الفدرالية القادمة، ومن باب ذرّ الرماد على العيون سيجعلون الذي قد طبخوه وجهزّوه ينزل إلى الشعب باسم المتحاورين؛ حتى يقبل الشعب -المغلوب

٤- الأعراف: ١٢.

٥- الأعراف: ١٣.

٦- الأعراف: ١٤-١٨.

٧- فصلت: ١-٣.

٨- سيرة ابن هشام ١/ ٢٦١.

على أمره- بهذه النتائج المفصلة مسبقًا .

٥- ما قامت به السعودية في الأسابيع الأخيرة من التضييق على اليمنيين، حتى الذين لديهم إقامة، بترحيل كثير منهم بـدون مبرر شرعـي، ولا حتى قانوني، يشكل ورقـة ضغط على الرئيس عبد ربه منصور هادي ليكمل الاتفاقية التي أبرمتها السعودية مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح بعد اكتشاف حقل كبير من النفط في منطقة الجوف ، ولكي لا يخرج هذا البترول من هذه المنطقة وضعوا مبلغًا مغريًا من المال في جيب علي عبد الله صالح، وهم يريدون الآن الضغط على الرئيس عبد ربه منصور لكي يكمل معهم هذه الاتفاقية، ونسيت السعودية أو تناست أن الرئيس هادي هو رئيس مؤقت من جهة، ومن جهة أخرى لا يستطيع الانفراد باتخاذ قرار مثل هذا ، وخاصة إذا كان فيه خيانة للوطن؛ لأن حكومة الوفاق الوطني تشاركه في اتخاذ أي قرار، وبالتالي لا يستطيع أن ينفرد بمثل هذه القرارات إلا بمشاركة الأحزاب المكونة لحكومة الوفاق الوطني.

٦- الحوثيون والحوار الوطني:

معلوم أن الحوثيين تدعمهم دولة إيران ماديًا ولوجستيًا، وتصدّر لهم أسلحة، منها ما اكتشفته الدولة وقبضت عليه، ومنها الذي تم وصوله إلى الحوثيين بتواطؤ من جهات رسمية.

والغريب أن الحوثيين لهم حظوة كبيرة في الحوار الوطني، مع أنهم يمثلون جبهة قتالية ضد الدولة لست حروب مضت، وتصفية من يخالفهم في العقيدة كما حصل في مركز دماج العلمي في صعدة ، وتعتبر صعدة نقطة انطلاقهم بعد إخراج الدولة من السيطرة عليها، فصارت مركزًا لهم في تصدير أفكارهم الرافضية المستوردة من إيران، ويقومون باستغلال الشباب المحروم ماديًا والضعيف دينياً لاستقطابهم وإدخالهم في جماعة الحوثيين تحت الإغراء المادي ، حتى نجحوا في تأسيس حسينيات في أكثر من محافظة في اليمن.

ومعلوم أن الحوثيين ينفذون أجندة لدولة معادية لليمن، وهي إيران التي لا

تحب لليمن أن يستقر، وذلك بإرسال الأسلحة المكشوفة والمخفية ، وهي تريد بذلك أن تجعل من الحوثيين في اليمن موطئ قدم لها كما فعلت في لبنان بواسطة المدعو حسن نصر الله، الذي يشكل الآن القوة الأولى في لبنان، حتى الدولة لا تستطيع أن تمانعه بشيء البتة.

ويستغرب المتابع للأحداث كيف قبلت الحكومة اليمنية الحوثيين في الدخول في الحوار الوطني، وهم لا زالوا يتمترسون في الجبال ضدها، والأصل في القضية أن يختار الحوثيون أحد خيارين :

أ- إما الدخول في الحـوار الوطني، ويستلزم من دخولهم في الحـوار تسليم أسلحتهم؛ لأنهم صاروا يشكلون حزبا سياسيا.

ب- وإما أن يبقوا على وضعهم السابق متمردين على الدولة ويقاتلون مخالفيهم بالأسلحة المتنوعة.

والغريب عندما سئل السفير الأمريكي: هل الحوثيون منظمة إرهابية بنظركم، على اعتبار أن شعارهم هو : (الموت لأمريكا والموت لإسرائيل)؟ فكان الجواب: أنهم ليسوا منظمة إرهابية ، وأما شعارهم فهو مجرد كلام.

لنعلم أن هناك علاقة وطيدة بين الحوثيين -الذين قبلتهم إيران- مع أمريكا وإسرائيل. وينبغي أن يُعلم أن الحوثيين في صعدة يستقبلون المرحّلين اليمنيين من السعودية، ويقدمون لهم الخدمات الطفيفة مقابل تشكيلهم كورقة ضغط على الدولة من جهة ، ومن جهة أخرى يجعلون من المرحلين عناصر تتبعهم في المنهج الرافضي لتقوية التواجد الحوثي في اليمن.

٧- المرأة والحوار الوطني:

لا نستغرب عندما نسمع أن القطاع النسوي الذي شارك في الحوار الوطني كان مشاركته بانتقاء من الجهة المشرفة الخارجية على الحـوار، وهذا الانتقاء النوعي من أول شروطه أن تكون المحاورة متبرجة، وعندها نزعة تحرر من التكاليف الشرعية ، ولا تتردد في قبول الأفكار الغربية المضادة للشريعة الإسلامية ، بجانب الإغراء المالي الذي ستستلمه طيلة فترة الحوار، وهذه المرأة قد تكون متزوجة ولها أولاد ولها وظيفة، فكيف ستجمع بين هذه الواجبات مع اشتراكها في الحوار الوطني؟! ولا يمكن أن تحقق نجاحًا في أي مجال من واجباتها. والقضية في الحقيقة هي إظهار المرأة اليمنية منفتحة متبرجة باسم حقوق المرأة مجاراةً لما يدور في الغرب ، وهي بهذا تنفذ أجندة أمريكية غربية لإخراج المرأة اليمنية، التي كانت تمتاز بالحياء والعفة، إلى التخلص من التكاليف الشرعية وضياع واجباتها أمام ربها ثم زوجها ثم أولادها ، فكيف نتوقع من تكون هذه صفاتها أن تنفع الأمة؟!

لقاء

الشيخ الدكتور

عقيل بن محمد المقطري

لا يزال بعض المتنفذين يديرون المشهد بالعقلية القديمة .. والدول الراعية للمبادرة ترقص على جراح اليمنيين

حاوره : تيسير السامعي

اتهم الشيخ الدكتور/ عقيل المقطري أطرافًا -لم يسمها- بعرقلة انتقال السلطة في اليمن وعرقلة الحوار الوطني، وأن هناك تهميشًا لجهات وتضخيمًا لأخرى في التمثيل بمؤتمر الحوار الوطني الذي بدأت أعماله الأسبوع الماضي.

وهاجم الحوثيين، وقال إنهم لا يحملون مشروعًا سياسيًّا أو وطنيًّا، وأن حواراتهم بالمدفعية والدبابة والبندقية، وقال إن أداء اللقاء المشترك في الفترة السابقة كان متميزاً لكن تراجعه في الفترة الأخيرة بدا واضحاً.

* موقع المصدر أون لاين بتاريخ ٢٣ مارس ٢٠١٣م.

* بداية، كنتم من أول الشخصيات التي انضمت إلى الثورة الشعبية، رغم أنكم من رموز الدعوة السلفية التي تعدّ الاعتصامات و المظاهرات خروجاً على ولي الأمر.. ألا يعدّ هذا خروجاً على قواعد الدعوة السلفية؟

شُوّهت الدعوة السلفية من قبل كثير ممن ينتسب لها وخاصة أولئك الذين يرفضون المذاهب الأربعة، لكنهم وقعوا في مذهبية جديدة والتقليد لبعض المتأخرين من خلال الأخذ لبعض الأقوال التي اختاروها ثم ذهبوا يختارون قولا من هنا وقولا من هناك، فشكلوا لأنفسهم مذهبا جديدا سموه زورا وبهتانا بالسلفية، هؤلاء القوم الذين لا يسيرون وفق منهجية واضحة ولا يعملون بالقواعد التي درج عليها العلماء ولا يعترفون بالقياس ولا بالمصالح المرسلة ولا الاستحسان ولا غيرها من القواعد التي قعّدها العلماء رحمة الله عليهم أجمعين، فالعلماء الأولون لايقولون هذا مذهب السلف إلا إذا أجمعوا عليه، وأما إذا اختلفوا فيقولون للسلف قولان أو ثلاثة، وهكذا يجب القول في اختلاف العلماء المعاصرين، فهناك كثير من المسائل اختلفوا فيها، فيجب ألا يبدَّع شخص لأخذه بأحد الأقوال.

إن السلفية تعني اتباع منهج من سلف من هذه الأمة، وتعني الإسلام المصفى البعيد عن البدعة والخرافة والتقليد الأعمى، فمن جمد وقلد وابتعد عن معرفة الواقع وطبق بعض الأقوال التي نطق بها العلماء في زمان ومكان بعينه، وهي أقوال صحيحة في نفسها، وأراد أن ينزل ذلك القول على واقع وزمان وأشخاص غير أولئك الذين صدرت تلك الفتاوى أو الأقوال في حقهم؛ فقد جنى على الشريعة جناية عظيمة، وقد كنت كتبت وريقات في مسألة المظاهرات والاعتصامات والعصيان المدني في بداية انطلاق الثورة الشعبية السلمية، وبينت أن ذلك من قبيل المصالح المرسلة التي لم يتكلم العلماء عنها، لا سلبا ولا إيجابا، فهي تخضع للمصلحة وتدور عليها الأحكام، فقد

تكون واجبة وقد تكون محرمة أو بين هذا وذاك، فالتظاهر والاعتصام لا يعدّ خروجا على الحاكم ولا يعد خروجا من السلفية، بل من ادعى أنه خروج من السلفية فليراجع عقله، وإلا فيلزمه أن يخرج جمعا كبير من أهل العلم من السلفية.

* بعد مرور أكثر من عام على توقيع المبادرة الخليجية، كيف تقيّم وضع اليمن بشكل عام ؟ وهل تجاوزتْ مرحلة الخطر ؟

وضع اليمن لا يزال معقدا، وفيه ضبابية شديدة وإبطاء في الانتقال للجدية، ولا تزال أطراف تعمل بجد لعرقلة الانتقال السلمي وعرقلة الحوار الوطني، وما يؤسف له هو عدم الكشف عن تلك الأطراف التي تعرفها الدولة ويعرفها المجتمع الدولي ولم تتخذ ضدها أيّ عقوبات رادعة، وكأنهم بهذا الوجوم يعطون تلك الأطراف الضوء الأخضر لعمل كل ما يحلو لهم، فهاهم يوغلون في القتل، وإقلاق الأمن وإيذاء المواطنين في خدماتهم، وزرع الفتنة الطائفية في المجتمع، وإن كانت الحكومة قد قطعت أشواطا كبيرة في بعض المجالات وحققت مكاسب لا بأس بها، إلا أن جوانب أخرى لا تزال حبرا على ورق، مثل قرارات هيكلة الجيش، فلم تطبق تلك القرارات على أرض الواقع، ولا يزال بعض المتنفذين في مواقعهم ويديرون المشهد بنفس العقلية القديمة، والفساد زاد أكثر من ذي قبل بسبب ترهل قبضة الدولة، وبعض المحافظات لا تزال خارجة عن سيطرة الدولة وروح الانتقام والتصفيات والمكايدات واضحة للعيان، فهنالك من لا يهمّه إلا مصلحته الشخصية فحسب، ولا يهمّه اليمن أن تدمر أو تدخل في حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس، بل هنالك من يحاول جر البلاد إلى ذلك، وإذا تمكنوا من هذا -لا قدر الله- حينئذ سيخرجون من اليمن ويتركون الناس يقتتلون كما كانوا يهددون بصوملة اليمن وسيبقون يتفرجون، ويقولون لقد حذرناكم من ذلك، وهذه ثمار ثورتكم، وما لم يكن هنالك حزم وردع وبسط لهيمنة الدولة، فنخشى -عياذا بالله- من أن تؤول الأمور إلى ما لا يحمد عقباه.

* كيف تقيّمون أداء حكومة الوفاق؟

حققت حكومة الوفاق إنجازات كبيرة، منها: استعادة ميناء عدن، ومنها تحقيق إيرادات وعائدات مالية ما كانت تصل إلى خزينة الدولة من قبل، ومنها انخفاض معدل التضخم المالي، وتعديل اتفاقية وارتفاع العائدات النفطية، وتغيير كثير من الفاسدين من مؤسسات الدولة، ومنها الاستقرار النسبي للأوضاع الأمنية والخدمات الأساسية، وإن كان بعض من لا خير فيه لا يزال يفجر أبراج الكهرباء وأنابيب النفط والغاز، ومنها البدء في هيكلة الجيش وانتزاعه من أيدي عائلة صالح، ومعلوم أن نصف حكومة الوفاق من حزب المؤتمر، وبعضهم لا يرغبون في التغيير، بل بعضهم لا يزال خائفا من علي صالح ومتنفذيه بسبب تواجده في اليمن وترؤسه لحزب المؤتمر الشعبي العام، وعلى كل فالمنجزات كثيرة ولا ينكرها إلا مكابر.

> هناك من يرغب في الحوار ، لكن تجرّه أطراف أخرى داخلية وخارجية إلى عدم المشاركة فيه . . وهذه الأطراف الممتنعة عن المشاركة ليس لديها مشاريع سوى تدمير اليمن وتفكيكه ، وجعله مرتهناً لقوى إقليمية مدمرة ، وستبوء أفعالهم بالفشل وسيندمون

* هل ما تم من قرارات حتى الآن كاف من أجل التهيئة للحوار الوطني؟

القرارات التي صدرت حتى الآن من وجهة نظري ليست كافية، بل بعضها لم يطبق على أرض الواقع كهيكلة الجيش، وكنت أتمنى على الدولة أن تصدر قرارا يتم بموجبه تسليم جماعة الحوثي لأسلحتهم الثقيلة والمتوسطة، لكن بالجملة استطاعت الدولة أن تقطع شوطا لا بأس به، واستطاعت استمالة قطاع كبير من أبناء الجنوب للحوار، وإن كان البعض الآخر في صراع مرير مع نفسه فهو يرغب في الحوار، لكن تجره أطراف أخرى داخلية أو خارجية إلى عدم المشاركة في الحوار، لكن هذه الأطراف الممتنعة عن المشاركة ليس لديها مشاريع سوى تدمير اليمن وتفكيكه، وجعله مرتهنا لقوى إقليمية مدمرة، وستبوء أفعالهم بالفشل وسيندمون.

* كيف تنظرون إلى نسب التمثيل التي تم الإعلان عنها.. هل تمثل كل القوى الموجودة في الساحة ؟

الحقيقة أن هنالك تضخيما لبعض الأطراف وتقليلا لبعضها وتهميشا للآخرين، فهنالك من ليس مقبولا بين بني جلدته فضلا عن الأبعدين، لكنه نظرا لأنه يحمل السلاح أعطي حجما كبيرا، وهنالك أطراف لها تواجد وانتشار واسع، ولا يختلف اثنان في وطنيتهم، أعطوا حجما صغيرا، وهنالك جهات مؤثرة في المجتمع وتستطيع تحريك الشارع وإخراجه عن بكرة أبيه، لكنها همشت وأغفلت.

* هناك كتب و فتاوى صدرت مؤخراً تنتقد اللجنة الفنية للحوار الوطني، بل و تكفّر بعض أعضائها، و تصرّ على جعل الشريعة مرجعية للحوار.. كونك عضوا في جمعية علماء اليمن، كيف تنظر إلى هذه الآراء؟

تلك الفتاوى تعبر عن اجتهاد صاحبها أو أصحابها، وهي نابعة من حرص على الدين والشرع والوطن، ولا يجوز بحال أن يتهم أصحابها أو أن يصنفوا، بل هي صادرة عن متابعات لأقوال وتصرفات البعض في اللجنة الفنية وتوجهات أولئك النفر، بل وتصريحات بعضهم وأفعالهم من قبل تشكيل لجنة الحوار معروفة بعدائها للدين وللمتدينين، وإن كانوا بالظاهر يزعمون أنهم ضد التشدد، وأما التكفير فلا أظن أن هنالك من أهل العلم من يكفر شخصا بعينه، بل يحكمون على القول بأنه كفر، وهذا لا يقتضي تكفير الأشخاص، لأن تكفير المعيّن يحتاج إلى إقامة الحجة

ودفع الشبهة، ثم إن كان يزعم الجميع أنهم مسلمون فلم الخوف ولم التهرب من التنصيص على أن تكون الشريعة الإسلامية هي المرجعية في الحوار، ولا يخاف من ذلك إلا من كان له مأرب آخر يريد تمريره. وهذا ما جعل العلماء يتخوفون ولهم الحق، فهنالك بوادر ومؤشرات أن رعاة المؤتمر يريدون أن تكون المرجعية هي القوانين والمواثيق والاتفاقيات الدولية، لكن وبالرغم من هذا فإن العلماء لا بد أن يكون لهم دور قوي ومؤثر فهم حماة الشريعة، ولا يجوز لهم السكوت إذا رأوا أن عقيدة ودين وأخلاق الأمة في خطر، وهكذا إذا رأوا خطرا محدقا بالأمة أو الوطن، وقد حصل العلماء على وثيقة من رئيس الوزراء، ومعمدة من رئيس الجمهورية، تنص على أنه لا يمكن أن يصدر أي تشريع أو قانون يتصادم مع الشريعة الغراء، ثم لماذا تم تجاهل العلماء ومشايخ القبائل المؤثرين من الحوار، أليس هذا يدل على أن وراء الأكمة ما وراءها! وفي اعتقادي أنه سيكون للعلماء دور كبير في المرحلة القادمة .

* كيف تنظرون إلى القضية الجنوبية؟ وما هي الحلول المناسبة التي يمكن من خلالها حل القضية الجنوبية حلا عادلا يرضي كل الأطراف؟ وهل توافقون على الفيدرالية كحل يطرحه البعض؟

القضية الجنوبية قضية عادلة، فالظلم والتهميش والإقصاء الذي حصل لإخواننا في الجنوب من قبل النظام السابق، وكذلك نهب الثروات والأراضي واضح وضوح الشمس في رابعة النهار، ولذلك ظهر الحراك الجنوبي قبل قيام ثورة فبراير السلمية، وكانت مطالبهم حقوقية وواضحة وكنا كلّنا معهم، لكن انحرف مجموعة منهم ونَحوا نحو العنف وحملوا السلاح وعمقوا النعرات الطائفية وسفكوا الدم الحرام، وحل القضية الجنوبية يتم من خلال رد المظالم وتعويض المظلومين والمتضررين، ورد الاعتبار لإخواننا في الجنوب، من خلال إشراكهم في الوظائف العامة، ومن خلال التنافس الشريف والشفاف المبني على المفاضلة العادلة، فكل من توفرت فيه الصفات والمواصفات لشغل أي وظيفة أو نيل مقعد في أي كلية يرغب فيها فهو المقدم على غيره، سواء كان من أبناء المحافظات الجنوبية أو من أبناء المحافظات الشمالية.

كما يجب العدل في توزيع الثروات والمشاريع والبنى التحتية، وذلك يكون بحسب الاحتياج والكثافة السكانية وغير ذلك من المعايير، والذي نتمنى ونطالب به أن تبقى اليمن موحدة على ما هي عليه الآن، مع إصلاح الأوضاع، والأخذ بخواطر إخواننا من خلال الحل العادل والمنصف أو على طريقة الأقاليم المتعددة،

كان الحاكم في النظام الإسلامي يختاره أهل الحل والعقد، وهو نوع من الانتخاب، وأهل الحل والعقد يقومون مقام مجالس الشورى أو الشيوخ أو البرلمانات في النظم الحديثة، ولا مانع من الاستفادة من التطورات التي حدثت للأنظمة، ثم إن نظام الحكم ليس توقيفا، بل هو خاضع للمصلحة، والمهم هو أن تكون الدولة دولة نظام ومؤسسات، وتكون الشريعة هي الحاكمة وهي المرجعية العليا للأمة، إذ هي الضامن للعدل والأمن والاستقرار

لا أن تكون على إقليمين شمال وجنوب، فإن هذه الطريقة هي أول خطوة في نظري للانفصال كما حدث في السودان. والفدرالية نظام من الأنظمة المتعارف عليها حتى على مستوى البلد الواحد، وما كان معروفا في الدولة الإسلامية الأولى من الولايات، هو أقرب إلى النظام الفدرالي من وجوه عدة، لكن النظام الفدرالي الحديث جعل انتخاب حاكم الولاية والبرلمان المحلي لأبناء كل ولاية وأعطى الحاكم في النظام الحديث صلاحيات واسعة، خلافا لما كان عليه الأمر في الدولة الإسلامية، فالحاكم يعين من قبل الحاكم العام والحال كذلك في الحاكم العام، والبرلمان العام ينتخب في النظام الفدرالي الحديث.

وكان الحاكم في النظام الإسلامي يختاره أهل الحل والعقد، وهو نوع من الانتخاب، وأهل الحل والعقد يقومون مقام مجالس الشورى أو الشيوخ أو البرلمانات في النظم الحديثة، ولا مانع من الاستفادة من التطورات التي حدثت للأنظمة، ثم إن نظام الحكم ليس توقيفا، بل هو خاضع للمصلحة، والمهم هو أن تكون الدولة دولة نظام ومؤسسات، وتكون الشريعة هي الحاكمة وهي المرجعية العليا للأمة، إذ هي الضامن للعدل والأمن والاستقرار .

* من الملاحظ في الفترة الأخيرة التمدد الحوثي، كيف تقرؤون هذا التمدد؟ و كيف ترون التعامل اللازم معه ؟

الحوثيون ليس لهم مشروع سياسي وطني، وليسوا قادرين على أن يعملوا بطريقة سليمة كبقية الأحزاب، بل صدورهم لا تتسع للآخرين، وهم طائفيون ولا يقبلون الحوار، بل حوارهم يتم عبر الدبابة والمدفعية والبندقية، فهم يفرضون أفكارهم بالقوة لا بالحجة، وهم يحملون مشروعاً إيرانياً صفوياً، ويريدون أن يكرروا تجربة حزب الله في لبنان، ويرون أن الحاكم لا يكون شرعيا إلا إن كان من نسل الحسن أو الحسين، وهم منبوذون في عقر دارهم، فضلا عن المحافظات البعيدة، ومن استقرأ حالهم في صعدة عرف الحقيقة، وإيران تدعمهم بكل ما يريدون بالمال والسلاح والخبراء، وتمددهم أمر طبيعي في بلد الوضع السياسي فيه مضطرب للغاية، ولم تستطع الدولة بسط يدها ولا هيمنتها على كل البلد والفقر ضارب أطنابه بين أبناء اليمن، فأغلب من يمشي معهم إنما هو من أجل المال لا حبا في الأفكار والمنهج.

وأما التعامل معهم فأرى أن يلزموا بأن يكونوا حزبا سياسيا، وأن يعملوا بطريقة سلمية، وأن يجبر الضرر الذي حدث لأبناء صعدة جراء الحروب التي طالتهم من قبل النظام السابق، وأن تلزمهم الدولة بتسليم

السلاح الثقيل والمتوسط، ما لم فيحرم على الدولة أن تقف موقف المتفرج، بل عليها أن تنصف الجماهير التي ظلمت من قبلهم وتتعامل معهم كما تتعامل كل الدول مع العصابات المسلحة وفق الشريعة والدستور والقانون، فلقد ضاق الناس بهم ذرعا في صعدة والجوف وحجة.

* التدخل الخارجي في الشؤون اليمنية كيف يؤثر من وجهة نظركم على الوضع الداخلي في اليمن ؟

واضح ما تعانيه اليمن جراء التدخل الأجنبي فكل يريد أن ينفذ مآربه، سواء بعض دول الإقليم من دول الخليج أو إيران، وكذلك دول الغرب، فأمريكا وبريطانيا وألمانيا وفرنسا وروسيا كل لها مأرب، وقد تقاسموا الأدوار، وهذا ما زاد المشهد السياسي تعقيدا، وما الاضطرابات والاختلالات الأمنية إلا أكبر شاهد على هذا، فالدول الراعية للمبادرة واقفة مكتوفة الأيدي ترقص على جراح اليمنيين، وهي تعلم من يعبث بأمن واستقرار اليمن وهي مكتفية بالتهديد والتلويح بالعصا، لكنها لم تفعل شيئاً مع أنها كانت وعدت بإصدار قرارات أممية ضد من يعرقل الانتقال السلمي، والواضح أن الأفعال مناقضة للأقوال، والسبب في ذلك أنها تريد أن تضغط من أجل تنفيذ مطالبها.

وأما تدخل إيران فأصبح واضحاً للعيان، فهي تدعم حلفاءها الحوثيين والحراكيين المطالبين بالانفصال على وجه الخصوص، تريد بذلك أن تبحث عن موضع قدم جديد بديل عن نظام بشار، وتريد أن تسيطر على بحر العرب ومضيق باب المندب ليكون وسيلة للضغط على دول الغرب على حد زعمهم، وللتضييق على دول الخليج العربي حتى تجعلهم تحت كماشتها، لكنني متفائل أن الله سيخيب ظن هؤلاء جميعا.

* كنتم من أوائل الشخصيات التي سعت إلى تأسيس حزب الرشاد لكنكم انسحبتم منه بصورة مفاجئة، فما سبب ذلك؟

أسسنا عملا أردنا به وجه الله، وكنا نتمنى أن يكون جامعا لكل التيارات السلفية، بل ليكون حزبا معتدلا ينهج النهج السلفي المستنير، ليكون لجميع اليمنيين، لكن لم يحدث التوافق لإحداث شراكة حقيقية للجميع، وكان من المفترض في حزب جديد على العمل السياسي أن تكون قيادته قوية، لكن لما أفرزت الانتخابات قيادة ضعيفة آثرنا الانسحاب ونتمنى لهم التوفيق.

* وهل صحيح أنكم بصدد العودة إليه مجددا؟ أم أنكم كما قيل تسعون إلى تأسيس حزب آخر جديد؟

> تدخل إيران أصبح واضحاً للعيان، فهي تدعم حلفاءها الحوثيين والحراكيين المطالبين بالانفصال على وجه الخصوص، تريد بذلك أن تبحث عن موضع قدم جديد بديل عن نظام بشار، وتريد أن تسيطر على بحر العرب ومضيق باب المندب ليكون وسيلة للضغط على دول الغرب على حد زعمهم، وللتضييق على دول الخليج العربي حتى تجعلهم تحت كماشتها، لكنني متفائل أن الله سيخيب ظن هؤلاء جميعا

طالما وليس بالإمكان التوافق مع حزب الرشاد، وفشلت كل الطرق التي سُعي فيها من أجل الشراكة الحقيقية، فلا يوجد مانع من تأسيس أكثر من حزب سياسي للسلفيين، ويتم التنسيق فيما بينهم بعد ذلك، بل أرى أن ذلك هو الطريقة الصحيحة .

* ألا ترى أن تعدد الأحزاب الإسلامية يضعف التيار الإسلامي أمام التيارات الأخرى؟

بالعكس أعتقد أنه يقويها إن كانت القيادات حكيمة، ويحدث فيما بينها التنسيق في المواقف، ويعطيها مجتمعة قوة في الشارع إن برزت بروح الأخوة والمحبة، وعملت بالحكمة التي تقول (الخلاف لا يفسد للود قضية) كما يعطيها مقاعد أكثر في البرلمان وفي الحكومة.

* هناك من يرى أن الشيخ عقيل يقترب كثيراً من الإصلاح في مقابل الابتعاد عن التيار السلفي والذي تعدّون أحد أبرز رموزه لسنوات طويلة ما صحة ذلك؟

أنا مع الحق ومناصر للحق حيث كان، ولست مقيدا بأحد من الناس، حر في فكري وتفكيري ومواقفي، مدافع عن الحق حيث ما كان بعيداً عن الولاءات الضيقة، مبتعدا عن اجترار الماضي، تجدني حيث يحتاجني إخواني من أي اتجاه أو تيار إسلامي معتدل، أفرق بين المواقف الخاصة والعامة، أتحمل النقد بسبب مواقفي الخاصة، والإصلاح هو الحزب السياسي الإسلامي الناضج والواعي وصاحب الخبرة الطويلة والكوادر المتنوعة، وهم أقرب الناس إلينا، وفيه من أهل العلم من هو سلفي مثلنا، وأرى أنه يحرم على صاحب علم قادر على أن يقول الحق ثم يسكت، والقضية كما رأيت ليس قربا من الإصلاح، والقرب من الإصلاح ليس عيبا ولا مسبة، بل هو شرف للإنسان أن يقترب من إخوانه، بل أن يكون مناصرا للحق أيا كان حامله، وليس بعدا عن السلفية، فالسلفية المعتدلة متغلغلة ومختلطة بروحي ودمي.

* كيف تقيمون أداء اللقاء المشترك ؟ ماذا يمكن أن يقال عنه ؟

أداؤه في الفترة السابقة، وخاصة أثناء الثورة، كان متميزا ومبهرا أدهش الجميع في الداخل والخارج، وتجربته رائدة في المنطقة، ويجب أن يستفاد منها، ولكنه في الآونة المتأخرة بدأ يتراجع وبدأت بعض المكايدات تظهر، وأتمنى من هذا التحالف أن يبقى وأن يحافظ على توافقه من أجل خدمة اليمن، سواء كانوا في السلطة أو في المعارضة.

الحركات السلفية وإشكاليات العمل السياسي

سالم أحمد باوادي

من منطلق التعامل مع متغيرات الواقع المستجد على الساحة العربية

والإسلامية ، فإن الحركات الإسلامية السلفية هي في الأساس حركات تعيش داخل هذه المجتمعات وتتنفس بهوائها وتشرب من مائها؛ لذا فإن هبوب رياح التغيير غيّر من إستراتيجيات هذه الحركات في تعاملها مع معطيات الواقع الجديد ، وهذا التغيير يكون في نطاق الإستراتيجيات وليس على مستوى الأصول والثوابت، و من المعروف فإن أي حركة تغييرية كانت أيديولوجية أو غير أيديولوجية، فإن لها ثلاث مستويات على مستوى الهيكلة وهي:

١- مستوى الأصول الفكرية (الثوابت).

٢- مستوى الإستراتيجيات (المتغيرات).

٣- مستوى التكتيك والتنفيذ.

يمثل المستوى الأول الأرضية الفكرية والثوابت العقدية التي تنطلق منها الحركة، أما المستوى الثاني، مستوى الإستراتيجيات، فإنه يمثل مستوى طريقة ظهور وعمل الحركة ، فالإستراتيجيات تنبثق وتتحدد من خلال فهم الأصول الفكرية والثوابت للحركة فهما جيدا، ولا يكفي هذا فقط، بل لابد من فهم الواقع المحيط ومتغيرات هذا الواقع ، وفي ضوء ذلك تحدد الحركة الإسلامية أو الأيديولوجية، طبيعة إستراتيجيتها التي ستظهر بها ، أما المستوى الثالث، وهو مستوى التنفيذ والتكتيك، فإنه يمثل مستوى البرامج والأنشطة التنفيذية الحركية اليومية.

وفي ضوء هذا التقسيم فإن الخطأ في المستوى الأول يعد كارثيًا بالنسبة للحركة، قد يذهب بكيان الحركة نفسها، وكذلك الخطأ على مستوى الإستراتيجيات قد يكون أيضا كارثيًا، في حال اختيار إستراتيجية الخطأ، وهذا ما حدث مع الحركات الجهادية التي اختارت إستراتيجية العنف والقتال، فكان الخطأ كارثيًا ، بينما الحركات السلفية الأخرى بإمكانها أن تغير من إستراتيجيتها أو تنوع منها، باعتماد العمل السياسي إلى جانب الدعوي والخيري.

فالتغيير على مستوى الإستراتيجيات ممكن قبوله، بشرط التحول إلى الإستراتيجية التي تتلاءم وطبيعة المرحلة، و بشرط أن يكون ذلك بعد دراسة الواقع ومتغيراته دراسة وافية ومتعمقة ، فإن الواقع أحيانًا قد يعطي مؤشرات غير حقيقية ينخدع بها المتسرع التواق للتغيير ، لذلك لابد من دراسة المؤشرات الحقيقية ، التي سيبنى عليها التغيير في الإستراتيجية ، ولكنّ تغيير الإستراتيجيات أمرٌ خطيرٌ ، وإن كان في الحقيقة لا يهدد كيان الحركة مثل الخطأ في المستوى الأول، مستوى الأصول والثوابت، ولكن قد يذهب بموارد الحركة ويبدد جهودها ويمزقها، ويضعف رصيدها المعنوي، ويؤخرها عن تحقيق أهدافها، فلا بد من وجود منطلقات تستمدها من المستوى الأول، واضحة ومقنعة تدعم التحول إلى الإستراتيجية الجديدة.

وفي ذلك النطاق ظهرت الحركات

الإسلامية وخاصة السلفية منها بإستراتيجية العمل الدعوي والخيري في الفترة السابقة واستمرت على ذلك، وكانت هذه إستراتيجيتها المختارة في الظهور والعمل، فقد كانت الحركات الإسلامية السلفية بالتحديد، تعتقد أن هذه الإستراتيجية هي النمط المناسب للعمل في هذه المرحلة، إذ من السياسة ترك السياسة، لأنه لا توجد مكاسب يمكن أن تتحقق من ذلك ، وقد كانت على حق فيما ذهبت إليه ، لأن الأنظمة الدكتاتورية السابقة كانت تستخدم المعارضة من أجل تجميل وجهها القبيح لا غير، فتسمح لها بهامش من العمل السياسي الذي لا يمكن أن يحدث أي فارق على مستوى التغيير.

ومع تغير الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية بعد ثورات الربيع العربي أصبح من الضروري أن يحدث تغيير على مستوى الإستراتيجيات والتكتيك، وليس على مستوى الأصول، بينما نجد الحركات الجهادية استمرت على إستراتيجيتها السابقة، وصمّت سمعها وبصرها عن هذه التغيرات الكبرى التي حدثت في المجتمعات الإسلامية، وهذا يدل على سوء فهم اتباع هذه الحركات لأصولها الفكرية التي تنطلق منها، أو قد يكون الخطأ على مستوى الأصول نفسها التي تقوم عليها هذه الحركات، وفي الغالب، وفي حال الحركات الجهادية، الخطأ يكون في فهم أصولها الفكرية، وفي كيفية تنزيلها على الواقع المشاهد وتفسيرها، فعندما أخطأت في فهم هذه الأصول، ترتب عليه خطأ في اختيار الإستراتيجية المناسبة ، فكانت النتائج على مستوى التنفيذ كارثية على كل المستويات، من قتل المسلمين وترويع الآمنين، وغيرها من النتائج السلبية على جميع المستويات الدعوية والخيرية والاجتماعية.

وبانخراط بعض الحركات الإسلامية -والسلفية منها- في العمل السياسي يدل هذا على حصول تحول على مستوى الإستراتيجيات، فهل هذا التحول حدث من الإستراتيجية الخطأ إلى الإستراتيجية الصحيحة والمناسبة، أم هو التحول من اعتماد إستراتيجية واحدة إلى التنوع في إستراتيجيات العمل والظهور في الوقت المناسب.

بكل الأحوال تبرز هناك عدة إشكاليات نوجزها في:

١- الحركات الإسلامية والسلفية منها في الأساس حركات أيديولوجية، أي

> مع تغير الأوضاع والظروف السياسية والاجتماعية بعد ثورات الربيع العربي أصبح من الضروري أن يحدث تغيير على مستوى الإستراتيجيات والتكتيك، وليس على مستوى الأصول

هي تتعاطى مع متغيرات الواقع والعمل السياسي ليس كما يتعاطى معه السياسي، القادة الذين يحملون أيديولوجية معينة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية ، ينظرون للواقع ليس كما هو ، بل ينظرون إليه كما يجب أن يكون من منطلقات الأيديولوجية التي يحملونها، ونحن هنا يجب أن نميز بين مرونة الشريعة الإسلامية، وغيرها من الأيديولوجيات الأخرى الوضعية، ولكن الإشكالية ليس في مرونة الشريعة ، إنما الإشكالية في الواقع السياسي، كيف سينظر الإسلاميون إلى متغيرات هذا الواقع؟ هل من منظور سياسي بحت ، أم من منظور شرعي فقط؟ أو هل يمكن القول: فما وافق الشرع قبلناه وما خالف الشرع رددناه؟

على سبيل المثال: لو عرّفنا السياسة ، فهي في الأصل فن استخدام القوة والسلطة والمناورة والإخضاع، فهل سينظر إلى القوة والمناورة والإخضاع من منظور الشرع أم من المنظور السياسي؟ ومثله مثل التنازلات، والتحالفات و الموجهات، فهذه المتغيرات لو نظرنا إليها نجدها تختلف - من حيث التعامل بها- في المفهوم السياسي عن المفهوم الشرعي، على سبيل المثال: التحالف، ففي السياسة لا يوجد عدو أبدي ولا صديق أبدي، هذا يخضع للمصلحة السياسية البحتة، لكن في المنظور الشرعي هذا غير مقبول ، فلو تعاملت مع كثير من هذه المتغيرات بمفهومها السياسي الحالي، هذا يحدث إشكالية كبيرة لقادة الحركة الإسلامية من ناحية الثوابت والاتباع، وإذا تعاملت معها بمنظور شرعي فقط تحدث إشكالية من ناحية قواعد اللعبة السياسية، لذلك لا بد من تحرير هذه المتغيرات وضبطها بمفاهيم واضحة لا تقبل اللبس.

٢- قواعد اللعبة السياسية في الأصل لا تعتمد على التفسير الشرعي لتحقيق المصلحة منها، لذا ليس من الواجب التسليم لهذه القواعد، ولو حدث إشكال كبير على مستوى اللعبة السياسية، لا يمكن التسليم بشرعية كثير من هذه القواعد، ولكن من الضروري فهم هذه القواعد ومحاكمة تصرفات الخصوم إليها، وإلا لن تستطيع أن تفهم كيف ستبني قراراتك السياسية.

٣- إشكالية إدارة الصراع السياسي ، فإن قواعد النظم الديمقراطية تحرص دائماً على تطويق الصراع السياسي في إطاره التنافسي ، من خلال ما يسمى بنطاقات السلام ، أي الكوابح التي تمنع الصراع من الانزلاق إلى مستوى الصراع الصفري، ويجب أن تلتزم جميع هذه الأحزاب بهذه القوانين والتشريعات، مما يجعل الحزب الأيديولوجي في مواجهة مع من هو في الأصل في صراع صفري معهم، و في هذه الحالة يعتمد التعامل مع هذه التشريعات على قدرة قادة الحزب السياسي الإسلامي أن تكون لديهم رؤية مستوعبة لطبيعة هذا

الصراع ، فلا تحول هذه التشريعات طبيعة الصراع الصفري بينها وبين خصومها إلى صراع تنافسي على مستوى المنطلقات والأصول، ولكن ممكن قبول ذلك على مستوى التنفيذ، إذ سلامة المجتمع واستقراره مصلحة كبرى يجب السعي لتحصيلها، ولكن لا يمكن قبول من يسعى في تحريف أصول الدين و الشريعة وإبطالها على أن الصراع معه صراعاً تنافسيًّا ينتهي بتقسيم الكعكة السياسي.

٤- إشكالية الأهداف، فمن الواضح أن جميع الحركات الإسلامية التي دخلت معترك العمل السياسي لديها أهداف، وقد تكون أهدافاً نبيلة، مثل تطبيق الشريعة وغيرها، لكن طبيعة اللعبة السياسية قد تفرض على هذه الحركات واقعًا لم تكن تتوقعه، تفرض اللعبة السياسية في كثير من التجارب على الحركات الإسلامية الناشئة في العمل السياسي القبول ببعض الأهداف، وهي في الأصل ليس بأهداف إنما هي فتات، ولكن مع استمرار الاستهلاك السياسي يصير هذا الفتات هو الغاية، يناضل ويخاصم من أجله، وتنسى الأهداف الكبرى التي من أجلها قامت الحركة، مثل دخول البرلمان، صارت هذه القضية هي الهدف الرئيسي لكثير من الحركات ، ينفقون الأموال الطائلة والجهود والإمكانات من أجل ذلك، تجد بعض الحركات متواجدة في كل برلمان يتشكل باستمرار، حتى صار هذا هو هدفها من كل هذه اللعبة.

لذلك لا بد من تحرير الأهداف قبل الدخول إلى معترك اللعبة السياسية ، وتكون هذه الأهداف واضحة وصريحة لا تقبل المداهنة، وإذا شعر رواد الحركة السياسية يومًا من الأيام أنهم قد ابتعدوا عن أهدافهم، عليهم أن يعيدوا حساباتهم والنظر في الإستراتيجية برمتها، أما الاستمرار في حصاد الفتات من على طاولات السياسيين، فهذه قضية جد خطيرة، ستجد بعد ذلك من مخضرمي الحركة من يتأول، ويبرر ويقيم الدنيا ويقعدها من أجل الفتات.

٥- هناك إشكالية أخرى هي تقسيم المجتمع المسلم إلى إسلامي وغير إسلامي ، وهذه إشكالية يطرحها كثير من الناس، بأن الحركات الإسلامية بدخولها العمل السياسي بصبغة إسلامية قسمت المجتمع المسلم إلى إسلامي وعلماني أو غيره من التقسيم، وهذه قضية مهمة جدا، فهل عملت الحركات الإسلامية السياسية على تقسيم المجتمع فعلا، أم المجتمع المسلم منقسم أصلا على نفسه من قبل؟ هذه القضية

> الحركات الإسلامية والسلفية منها في الأساس حركات أيديولوجية، أي هي تتعاطى مع متغيرات الواقع والعمل السياسي ليس كما يتعاطى معه السياسي، القادة الذين يحملون أيديولوجية معينة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية ، ينظرون للواقع ليس كما هو ، بل ينظرون إليه كما يجب أن يكون من منطلقات الأيديولوجية التي يحملونها

تحتاج إلى تجرد في المناقشة من كلا الطرفين، ومن المعروف أن كثيرًا ممن يطرحون هذا الطرح يهدفون بالدرجة الأساسية إلى إبعاد المنافسين الإسلاميين لا غير ، و لا يهمهم تقسيم المجتمع ، فيربطون بين حتمية وجود حركات سياسية إسلامية وتقسيم المجتمع إلى إسلامي وغير إسلامي، وتعميق الشقاق داخل المجتمعات الإسلامية، ولكن في الحقيقة ترك الساحة لمن تُركت لهم من قبل، لن يزيد المجتمع إلا فسادا ونزاعا، وأيضا يمكن أن يقال: لماذا تظهر أحزاب بصبغة غير إسلامية في مجتمع إسلامي؟ هنا إشكالية أيضا، لهذا قد يحدث بعض الممارسات فعلا من بعض الحركات السياسية، سواء كانت إسلامية وغير إسلامية تساعد فعلا على تمزيق المجتمع إلى معسكرين إسلامي وغير إسلامي، يجب أخذ هذا بعين الاعتبار والتأمل.

وفي الأخير يجب أن نعي أن العمل السياسي أصبح مطلبًا جماهيريًا، وأصبح من الأمور التي لا يمكن إدارة الظهر لها في ظل الأجواء المفتوحة والبرامج المعلنة والمطروحة، والإسلاميون في الأصل يحملون مبادئ وتصورات سليمة للحياة، فلا يؤثر عليهم الجو الطلق والمفتوح، بل هم أكثر من يستمتع به، وصاحب الصدر السليم من الأمراض، هو أكثر من يستمتع بالجو الطلق المفتوح، بعكس صاحب الصدر المريض الذي لا يرتاح إلا تحت القباب وفي الدهاليز، فقد ولى عهد المعارضة الديكور، وأن تغيير الإستراتيجيات أصبح أمرا مقبولا، إن لم يكن ضروريا، لكن يجب أن نعي أيضا أن التحول في الإستراتيجيات قد يحدث اضطرابا في صفوف الحركة، وخاصة عند الذين لا يفرقون بين الأصول والإستراتيجيات.

فالنبي عليه الصلات والسلام بدأ أولًا بإستراتيجية العمل السري ، ثم تحول بعد ذلك إلى إستراتيجية العمل العلني، فلما اشتد الأمر على الصحابة تحول إلى إستراتيجية التجنب والهجرة، ثم بعد ذلك تحول إلى إستراتيجية المواجهة بعد قيام الدولة، وكل هذه التحولات لم تؤثر على الثوابت والأصول وظلّ متمسكا بها لا يتزحزح عنها، فالتحول في الإستراتيجيات قد تفرضه متغيرات الواقع المحيط، بشرط أن تبقى الإستراتيجيات تابعة ومنبثقة من الأصول وليس العكس.

فهذه الإشكاليات التي أوردناها -وهناك غيرها لم يسع المقام لذكرها- يجب أن ينظر إليها بتأمل وجدية ،فإن العمل السياسي والواقع السياسي لا يعتمد على النيات الحسنة فقط، بل يحتاج إلى تأمل ودراسة الأمور بتعمق، لأن الأخطاء قد تكون في كثير من الأحيان كارثية.

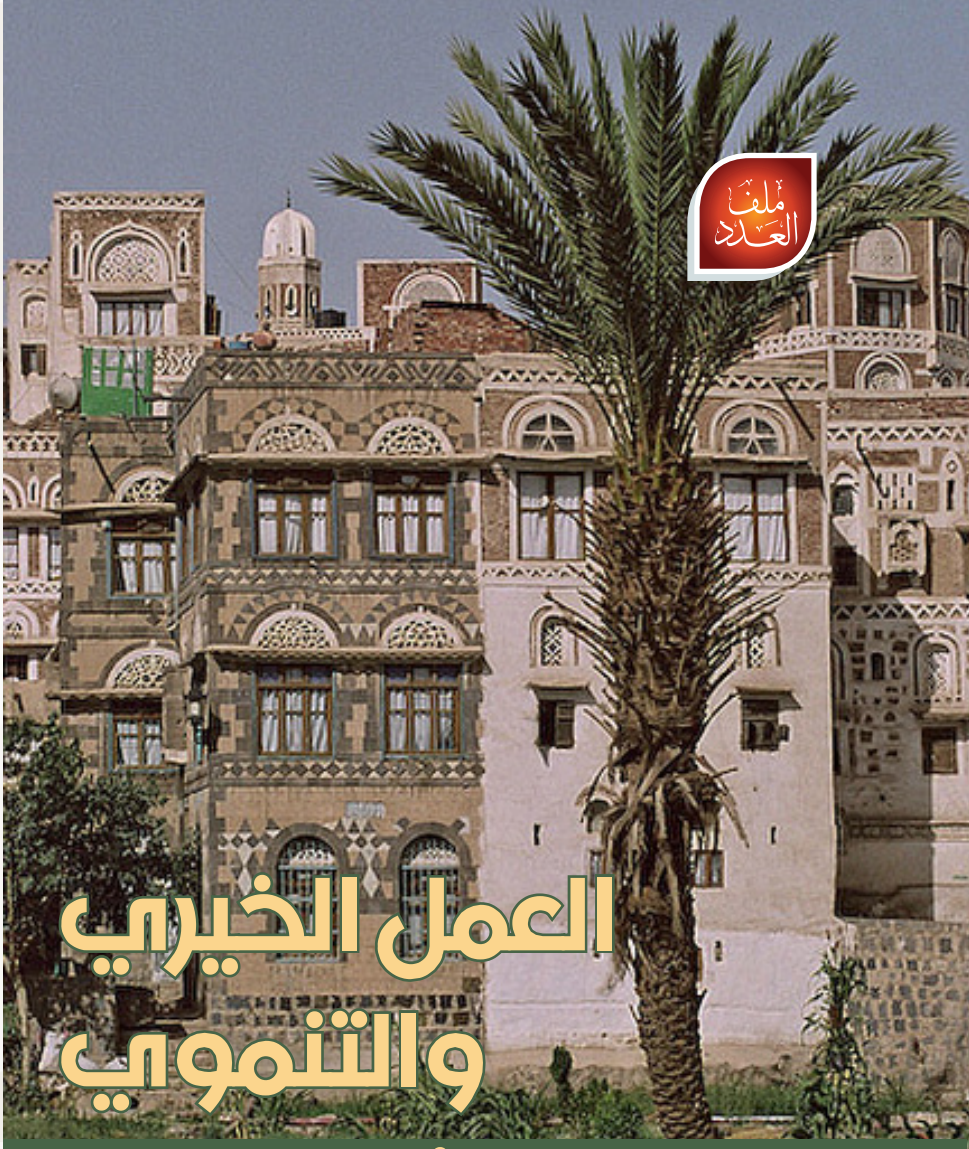

ملف العدد

العمل الخيري والتنموي في اليمن

د. عارف ملهي*

يعد العمل الخيري في اليمن من أهم العوامل التي ساهمت في الجانب التنموي اجتماعيا واقتصاديا وتربويا ، وخفف عن كاهل الدولة الكثير من الأعباء التي يفترض أن تتضافر جميع الجهود للحد منها .

النشأة:

العمل الخيري في اليمن نشأ بعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، حيث التحول الأساسي في فلسفة النظام السياسي، وإعلان الدولة الجديدة وارتباط مبادئها بحرية المواطنين في تشكيل الاتحادات، والأحزاب، والجمعيات، والمؤسسات، والهيئات المهنية المستقلة، حيث يبلغ عددها اليوم بالآلاف، وهي قريبة من الناس، وتسعى في تلبية احتياجاتهم، وتدافع عن مصالحهم، ويعبرون من خلالها عن طموحاتهم ورغبتهم بالمشاركة في التنمية الشاملة.

الأهمية:

لقد اهتمت الشريعة الإسلامية بالأعمال الخيرية، ورغّبت في تخفيف المعاناة لأفراد المجتمع، وجعلت الإسهام في الجانب الخيري والإنساني وسيلة إلى الفلاح وجزيل الثواب، يقول ربنا جل وعلا: ﴿افْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ سورة الحج: ٧٧.

والقيام بالعمل الخيري والتنموي يعدُّ رمزاً من رموز تقدم الأمم وازدهارها، فالأمة كلما ازدادت في التقدم والرقي، ازداد إقبال شعوبها في الأعمال الخيرية، وهذا مطلب من متطلبات الحياة المعاصرة التي أتت بالتنمية والتطور السريع في كافة المجالات.

ويعتبر العمل الخيري والتنموي من أهم الوسائل المستخدمة للمشاركة في النهوض بمكانة المجتمعات، ويكتسب أهمية متزايدة يوماً بعد يوم؛ لأن الحكومات، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، لم تعد قادرة على سد احتياجات أفرادها ومجتمعاتها، فمع تعقيد الظروف الحياتية ازدادت الاحتياجات الاجتماعية، وأصبحت في تغيّر مستمر، ولذلك كان لا بد من وجود جهة أخرى موازية للجهات الحكومية تقوم بملء المجال العام وتكمّل الدور الذي تقوم به الجهات الحكومية في تلبية الاحتياجات الاجتماعية، وفي أحيان كثيرة يعتبر دور الجمعيات والمؤسسات الأهلية دوراً سباقاً في معالجة بعض القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وليس تكميلياً، وأصبحت تضع خططاً وبرامج تنموية تحتذي بها الحكومات.

والعمل الخيري في بلادنا يشهد نمواً كبيراً وخاصة فيما يتعلق بالفئات المحتاجة، وله دور كبير في الرفع من مستوى معيشة المجتمع اليمني، والمساعدات في إيجاد الحلول لبعض المشكلات الاجتماعية الناجمة عن التطور الحضري والمجتمعات العصرية.

المجالات:

إن العمل الخيري والتنموي ليس مقتصراً على جوانب مساعدة الفقراء والمحتاجين، وإنما يشمل العديد من المجالات والميادين التي تخدم مسيرة العمل الخيري والتنموي، وتعود بالفائدة والمنفعة على الجميع.

والمتأمل للمجتمعات في عالم اليوم

* أمين عام جمعية الحكمة اليمانية الخيرية-صنعاء

يكتشف أهمية توسيع مجالات العمل الخيري والتنموي وميادينه كي يغطي الاحتياجات الجديدة للمجتمع، ويُسهم في التنمية الشاملة، ويساعد على حل المشاكل والأزمات والكوارث، ويغطي المتطلبات والمستلزمات الرئيسة للأفراد والمجتمع.

ويمكننا الحديث عن أبرز هذه المجالات:

المجال الأول: التنمية المستدامة من خلال إقامة المشاريع الإنشائية، كبناء المساجد، والمراكز والمدارس التعليمية، والسكنات الجامعية، والمستشفيات والمراكز الصحية، وحفر الآبار وخزانات المياه وغيرها.

المجال الثاني: مساعدة الأطفال والشباب، من الذكور والإناث، على النجاح والتميز في حياتهم العملية، وما يتصل بمعيشتهم، وتعليمهم، ونموهم الفكري والجسدي، والحرص على الأداء والتفوق الدراسي، وما يتصل باحتياجات الطفولة والشباب، حسب ظروف احتياجات كل بيئة عن طريق المراكز العلمية، والمساجد، ودور القرآن الكريم، ورعاية الأيتام، ومدارس التحفيظ، والملتقيات الشبابية، ومراكز التدريب والتأهيل، ومراكز تنمية المرأة، والدورات الصيفية وغيرها.

المجال الثالث: رعاية الفئات المحتاجة من المجتمع من أمثال كبار السن، والمعاقين، والسجناء وأسرهم، والأيتام والأرامل، والمرضى، وتيسير الزواج، وذلك بتقديم أنواع المساعدات النقدية والعينية والطارئة والموسمية.

المجال الرابع: تقوية الاعتماد على الذات في كسب المعيشة وطلب العلم والعمل؛ لكي يكون الفرد مواطناً منتجاً.

أبرز المعوقات:

إن العمل الخيري والتنموي على الرغم من اتساع رقعته إلا أنه يتعرض لمعوقات كبيرة، تقف أمام إنجازاته وتحقيق أهدافه، ومن أبرز تلك المعوقات:

١-الضغوطات الدولية الغربية لتجفيف منابع الخير بحجة الإرهاب، وأثر تلك الضغوطات على تعامل الحكومات والمجتمعات مع هذه الجمعيات والمؤسسات الخيرية، التي أسفرت عن تحجيم العمل الخيري، ونبذه، والنفور عنه، وتخوف الكثير من الموسرين، وإحجامهم عن الاستمرار في الدعم، متأثرين بالحملات الدعائية ومؤثرين السلامة، وخاصة بعد فرض القيود على حركة التمويلات المالية.

٢-أن الغرب استطاع بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م، من خلال وسائل الإعلام الكبيرة ذات الإمكانات الهائلة والمتنوعة، أن يصنع عدواً وهمياً جديداً هو الإسلام، وأن يصنفه بشكل مباشر أو غير مباشر على أنه عدو للحضارة الغربية،

> من الحلول في مواجهة التحديات في العمل الخيري: المشاركة في المؤتمرات الدولية لاكتساب الخبرات في المجالات الإدارية والتقنية، وإتاحة الفرصة للحصول على التمويل لبعض المشاريع والبرامج الإنسانية التي تقدمها تلك المنظمات الدولية، وهذه المشاركات ستثمر بدرء ما يثار حول الجمعيات والمؤسسات الخيرية من الشبهات التي تكال لها وهي مفتقرة إلى المصداقية.

وعدو للإنسانية، ومن سماته سفك الدماء، والقتل، مما كان لهذه الحملات الأثر الكبير في إغلاق بعض الجمعيات والمؤسسات الخيرية.

٣-الرعاية الرديئة من قبل الدولة لمجتمعها، مما يضاعف العبء على الجمعيات والمؤسسات الخيرية، ويزداد الطلب على الخدمات الاجتماعية المختلفة نوعاً وكماً.

٤- التحديات الداخلية في الجمعيات والمؤسسات الخيرية نفسها من حيث: الضعف المؤسسي، والضعف في جودة التنفيذ للمشاريع الخيرية، وضعف الوقف الخيري، والتواصل مع المتبرعين، وتأهيل الكادر الوظيفي، وعدم توفر الخبرة الكافية في إدارة الموارد، وتحديد الأدوار والصلاحيات والاختصاصات واللوائح والأنظمة، والضعف في أنظمة الرقابة على الأداء والموارد، وربط الخطط الاستراتيجية بمدى توفر الدعم المادي، وربط الأعمال الخيرية بالأحزاب والتنظيمات السياسية؛ الأمر الذي يكرس الشكوك، ويزيد من تثبيت الكثير من الشائعات التي تدور حولها، ويزيد من ضعف حماس المتعاطفين في دعمها.

٥-عدم وضوح الرؤية والخطة المستقبلية والاستراتيجية لدى الكثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية مما يربك أعمالها، ويشتت أنشطتها، ويفقدها الكثير من الجهود التي لو بذلت بصورة واضحة وبفاعلية لحققت نتائج تفوق التوقعات.

٦-اعتماد الكثير من الجمعيات والمؤسسات الخيرية منذ نشأتها على التعاطف الجماهيري حول أنشطتها ومشاريعها، وقد كان هذا كافياً في مراحل سابقة في تحقيق نجاحها، ولكن ومع مرور الوقت وتغير لغة الخطاب الاجتماعي وعدم مواكبتها لهذا التغير الحاصل أفقدها الكثير من حضورها الاجتماعي الفاعل، ولذا فإن معظمها يعاني ضعفاً إعلامياً في مخاطبة المجتمع للتفاعل مع مشاريعها الخيرية والتنموية.

٧-اختلاف العمل الخيري والتنموي في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، فمن حيث الحجم يقل في فترات الاستقرار والهدوء، ويزيد في أوقات الكوارث والنكبات والحروب، ومن حيث الشكل فقد يكون جهداً يدوياً وعضلياً أو مهنياً أو تبرعاً بالمال أو غير ذلك، ومن حيث الاتجاه

فقد يكون تلقائياً أو موجهاً من قبل الدولة في أنشطة اجتماعية أو تعليمية أو تنموية، ومن حيث دوافعه فقد تكون دوافع نفسية أو اجتماعية أو سياسية.

٨-ضعف التجارب وعدم توثيقها يستدعي في أغلب الأحيان البدء من نقطة الصفر عند كل تغير إداري يحدث، وهذا يضاعف فرص الإحباط والفشل، ويضيع الجهود التي بذلت وتكرار بعض السلبيات والأخطاء التي حدثت.

٩-ضعف التنسيق بين الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وهذا يحد من الاستفادة المتبادلة للخبرات والإمكانات، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تكرار الأعمال والبرامج وتشتيت الجهود.

أبرز الحلول:

لعل أبرز الحلول لمواجهة المعوقات أو التحديات في العمل الخيري والتنموي:

١-المشاركة في المؤتمرات الدولية لاكتساب الخبرات في المجالات الإدارية والتقنية، وإتاحة الفرصة للحصول على التمويل لبعض المشاريع والبرامج الإنسانية التي تقدمها تلك المنظمات الدولية، وهذه المشاركات ستثمر بدرء ما يثار حول الجمعيات والمؤسسات الخيرية من الشبهات التي تكال لها وهي مفتقرة إلى المصداقية.

٢-مطالبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بتطوير قوانين الجمعيات والمؤسسات الخيرية، وكذلك أنظمتها ولوائحها الخاصة، بحيث تتيح تلك القوانين لها ممارسة دورها، ومنحها التسهيلات اللازمة لأداء واجبها في جو من الثقة المتبادلة والشفافية العالية بينها وبين الجهات الداخلية والخارجية.

٣-إقامة مراكز للبحوث والدراسات المشتركة في المجال الخيري والتنموي لتعزيز الخبرات الميدانية، وتطوير العمل الإداري، وذلك عبر الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة، والبرامج الإدارية المتطورة والاستفادة المتبادلة للخبرات.

٤-تضافر كافة جهود المجتمع الرسمية والشعبية لمواجهة التعقيدات في الحياة الاجتماعية وتطور الظروف المعيشية والتغيرات الاقتصادية والأمنية والتقنية المتسارعة التي تقف الحكومة عاجزة عن مجاراتها غالبا.

٥-التغلب على الصعوبات التي تكتنف ثقافة العمل الخيري والتنموي من خلال التغيرات الاجتماعية، والتحولات السياسية والاقتصادية، التي تجري على مستوى المجتمع العربي والإسلامي، وتشهد تحولات حقيقية تسهم في تشكيل مناخ جديد أكثر مرونة من قبل الدولة في علاقتها بالمجتمع.

٦-مطالبة وسائل الاعلام المختلفة المرئية والمقروءة والمسموعة بتوعية أفراد المجتمع بماهية العمل الخيري والتنموي، وحاجة المجتمع إليه، ودوره في التنمية الشاملة، وإيصال مفهومه إلى الجمهور بصورة سهلة وواضحة.

٧-إعفاء الحكومة للجمعيات والمؤسسات الخيرية من الرسوم الجمركية والضرائب وغيرها، والعمل على تشجيعها بمنحها مخصصات مالية وأراضي وقفية لإقامة مشاريعها، لأجل استمرار العطاء، وتغطية الاحتياجات اللازمة للنهوض بالمجتمع.

٨-تشجيع المرأة على ممارسة العمل الخيري والتنموي، وإبراز قيادات ونماذج نسائية رائدة في هذا المجال، وفتح آفاق لمشاركتها الفاعلة في الإدارة، ووضع الخطط والمقترحات والأفكار في هذا المضمار، وتقصي أحوال الأسر، والمشاركة في إقامة المحاضرات والدروس التوعوية المتعلقة بشؤون المرأة المسلمة، والتي تهدف إلى حمايتها من كل الدعوات والحملات التغريبية .

جديد إصدارات مركز الكلمة الطيبة

صدر عن مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات - كتاب الكلمة الطيبة - إصداران جديدان ، كإضافة متميزة لإصداراته المتميزة ، وهما :

* شذى الياسمين في فضائل أمهات المؤمنين ، وهو من إعداد مبرة الال والأصحاب بدولة الكويت .
* أخلاقيات العمل الإداري ، في طبعته الجديدة الملونة ، لمؤلفه : عبدالعزيز صغير دخان .

دوافع الحملة الإعلامية الأمريكية على المؤسسات الخيرية الإسلامية

د. محمد عبدالله السلومي

تحت شعار (محاربة الإرهاب) انطلقت الحملة الأمريكية على المؤسسات الخيرية الإسلامية إعلامياً وميدانياً في معظم دول العالم، عقب أحداث ١١ سبتمبر ومازالت على أوجها حتى الآن، في اتهام صريح لتلك المؤسسات بأنها تدعم الإرهاب. مارست وسائل الإعلام الأمريكية باقتدار دوراً انتهازياً لبث مشاعر الشك والريبة تجاه كل ما يندرج تحت مسمى المؤسسات الخيرية الإسلامية، واتخذت الإدارة الأمريكية الكثير من الإجراءات الميدانية والقانونية والتشريعية ضد تلك المؤسسات، الأمر الذي يطرح العديد من علامات الاستفهام حول تلك الحملة وما رافقها من تهم تستلزم البحث والنظر في بعض القرائن والنتائج لتلك الحملة: هل هي حقاً موجهة نحو القضاء على ما يسمى الإرهاب؟

أهي حقاً حملة لتجفيف موارده رغم أنه قد لا يحتاج أموالاً قياساً بأكبر حدث إرهابي وقع؟ هل تلك المؤسسات متورطة في دعم الإرهاب؟ هل هنالك أهداف أخرى غير معلنة لتلك الحملة تدار بواجهة محاربة ما يسمى الإرهاب؟.

لقد ترجح بعد البحث والدراسة أن تلك الأهداف المعلنة لا تمثل الأهداف الحقيقة، وإنما تخفي وراءها أهدافاً غير معلنة اتضحت من خلال بعض القرائن والنتائج التي سنسوقها في هذه الورقة. لا شك أن الأهداف الحقيقية للحملات على المؤسسات الخيرية الإسلامية تتضح من خلال الوسائل المتعددة والنتائج المتنوعة، فهناك أدلة قوية تشير أن الهدف المعلن غير الحقيقة، وذلك بعد دراسة متعمقة وتحليل شامل لشريحة من الحملات الإعلامية والميدانية، ومن خلال أقوال وتصريحات وكتابات بعض العاملين في مجالات السياسة والإعلام والثقافة ومنظمات العمل الخيري وفي مراكز الدراسات والأبحاث.

ولا ريب أن وجود الأدلة لإدانة أي مؤسسة (جانحة) لا يتطلب كل تلك الحملات الإعلامية، فيكفي إبراز الأدلة للمحاكم أو الحكومات المعنية، داخل أمريكا أو خارجها، ولكن يبدو أن هذه الحملات مقصودة لذاتها.

لقد تعددت الممارسات المجحفة بحق تلك المؤسسات، كالإغلاق أو تجميد الأرصدة أو المصادرة أو التشهير أو الاتهام، بل وصل الأمر بعد إخفاق محاولات إيقاف أو تجميد بعض المؤسسات بحجة دعم الإرهاب إلى إغلاقها لأسباب أخرى، فالإغلاق هو الهدف، والسبب يسهل تدبيره كما حدث لمكتب مؤسسة الحرمين في البوسنة والهرسك، فقد جرت محاولات الإقفال لمكتبها هناك بدعوى دعمها للإرهاب، وبعد الإخفاق في إدانتها بهذه التهمة، أغلق المكتب أخيراً بسبب توظيف أجانب من دون ترخيص. وكذلك ما حدث في مصر في رمضان المنصرم الموافق نوفمبر

من عام ٢٠٠٢م، حيث طالب السفير الأمريكي بإغلاق خمس وعشرين جمعية دينية محلية دفعة واحدة، وبعد خمسة عشر شهراً من الحدث التاريخي لتفجير الحادي عشر من سبتمبر، وذلك للاشتباه في علاقتها بتنظيم القاعدة! والسبب الحقيقي أن تلك الجمعيات لعبت دوراً قوياً في تفعيل المقاطعة الاقتصادية للمنتجات الأمريكية.

ألا يمكن بعد هذه النماذج أن يكون الهدف الحقيقي من هذه الحملة الأمريكية غير الهدف المعلن؟ وماذا يعني إطلاق التهم والتعميم بدون دليل، حيث يتم إطلاق التهم، وعلى الآخرين أن يقدموا الأدلة على براءتهم؟! وهل نجح اليمين المتطرف والصهيونية المتمكنة في تحريك الإدارة الأمريكية وفق رؤيتها المتعصبة التي تلبي مطالبها دون النظر إلى الآخرين ومصالحهم؟!

وتتعدد القرائن التي تؤكد أن الحملة لها أهداف أخرى خلاف تلك المعلنة وهذه أبرزها:

أولاً: فقدان الأدلة وصعوبة الإدانة:

إن تسخير الإعلام بوسائله المتعددة بصورة مكثفة قد أثار تساؤلات عما إذا كان اتهام مؤسسة محددة ومعينة يحتاج إلى مثل هذه الحملة؟ أم أن تلك الحملة الإعلامية وسيلة للتعويض عن الأدلة القانونية المفقودة؟. ولتكوين قناعات من خلال التضليل الإعلامي، أو على الأقل بث الشك في العلميات المالية للمؤسسات الخيرية الإسلامية، فقد لوحظ في تلك الحملة:

- افتقادها للغة الوثائقية في كل ما ورد فيها من أخبار وتقارير، يقول رئيس جمعية الحقوقيين البريطانية عن تلك الاتهامات في ندوة بقناة الجزيرة في ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٢م «إن كل ما قدم من اتهامات لا يمكن أن يصمد في المحكمة».

وكذلك ما ذكره المؤتمر الدولي في البحرين في ٢٧/ ١٠/ ٢٠٠٢م «لا غسيل للأموال في المصارف الإسلامية» علاوة على ذلك ما قاله ريبرن هيس الرئيس السابق لقسم الاستخبارات المالية بوزارة الخارجية الأمريكية، الذي قال: «إنه لا أحد يعرف على وجه التحديد كمية الأموال التي يجري تحريكها خارج النظام المصرفي التجاري التقليدي» مؤكداً صعوبة تتبع أنواع التمويلات والإجراءات المالية في ظل البريد الإلكتروني والهاتف النقال.

فهل عدم المعرفة هو الذي قاد للاتهام؟ كما قال رونالد دوركن: «سيكون من الصعب الكشف عن أدلة دقيقة تؤكد

> لقد تعددت الممارسات المجحفة بحق تلك المؤسسات، كالإغلاق أو تجميد الأرصدة أو المصادرة أو التشهير أو الاتهام، بل وصل الأمر بعد إخفاق محاولات إيقاف أو تجميد بعض المؤسسات بحجة دعم الإرهاب إلى إغلاقها لأسباب أخرى، فالإغلاق هو الهدف، والسبب يسهل تدبيره كما حدث لمكتب مؤسسة الحرمين في البوسنة والهرسك

تمويل الإرهاب» وضرب مثلاً بما قد يوجد في دفاتر الحسابات المالية من إيجار، أو بناء مدارس، ولكن هذه المبالغ يمكن تحويلها بشكل أو بآخر لمنظمات تعتبرها واشنطن منظمات إرهابية، فهل تعني هذه الصعوبات التي ذكرها دوركن أن أمريكا أرادت التعويض عنها بالحملة الإعلامية؟.

كذلك ما قاله بعض المصرفيين من «أن النظم المصرفية في المنطقة وكميات الأموال التي يتم تداولها خارج النظام المصرفي تجعل من المستحيل تقريباً مراقبة حركة المال»، وما قاله مصرفي عماني في هذا الصدد: «إن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أبداً أن تتأكد هل الأموال تذهب إلى أيدي إرهابيين أم لقضايا إنسانية؟».

فهل هذه العقبات وعدم الاستطاعة هي السبب للحملة الإعلامية وإطلاق التهم؟

- اتسمت الحملة بالتعميم وعدم الوضوح، بل التمويه والتعتيم في كثير من الأحيان، وقد برزت فيها جوانب التهويل وعدم تقديم الأدلة والبراهين وربما القراءات الخاطئة في بعض الأحيان، وزير الداخلية السعودي رد على اتهام المؤسسات الخيرية الإسلامية في المملكة بتمويل الإرهاب بقوله: «من يستطيع القول أن هذه الأعمال تذهب إلى غير مستحقيها؟ وهل هناك دليل واحد على هذا؟». وقد نبهت هيئة الأمم المتحدة – وهي جهة معنية ـ بأن الحرب على الإرهاب اتسمت بالتخبط والتشويش.
- إن فقدان الأدلة وصعوبة الإدانة قديكون هو الذي دفع أمريكا إلى تطبيق قانون الأدلة السرية لضمان عدم أحقية المحاكم في طلب الأدلة، وحيث يتضح في الوضع القانوني الجديد لأمريكا عدم أهمية وجود الأدلة للإدانة.

كما أن المطالب الأمريكية من الدول والمؤسسات الخيرية الإسلامية، والتي قدمت نموذجا منها للحكومة الكويتية، كافية وحدها أمام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية لإسقاط دعاوى الإرهاب عنها، إنها مطالب للبحث عن الإدانة، مطالب يتطلب العمل بها فريقاً دولياً من المحاسبين والقانونيين ورجال المال والإدارة، ويكفي أن أمريكا لا تستطيع تطبيق تلك المطالب غير القانونية في أراضيها وولاياتها، كما لا تستطيع تقديمها إلى دول أوروبا على سبيل المثال، حيث تكون مرجعية القضاء واحترام القانون، وقوة الصفة الاعتبارية للمؤسسات غير الحكومية أياً كانت صفة عملها (انظر ملحق المطالب).

ثانياً: التغطية على المشكلات الداخلية:

تعد الحرب على ما يسميه الإرهاب التي

أعلن الرئيس الأمريكي استمرارها سبباً ومشجباً للتغطية على المشكلات السياسية والمالية التي تعاني منها أمريكا والإدارة الجمهورية، فقد وصل (جـورج دبليو بوش) للحكم بعد صراع مرير مع منافسه من الحزب الديمقراطي (آل غور) وفضائح انتخابية لم تنته إلا بتنازل (آل غور).

أما المشكلات الاقتصادية فلا تخطئها عين، مثل: فضائح وخسائر الشركات الاقتصادية والمحاسبية التي هزت أسواق المـال والأعـمال داخـل أمريكا وخارجها كما تتابع مسلسل الخسائر والانهيارات الاقتصادية والفضائح المالية لمعظم تلك الـشركـات. والأمر الأخطر من ذلك أن تلك الخسائر كانت ناتجة في معظمها من فضائح مالية وقضايا احتيال وتلاعب بالأرقام تؤكد مخالفات على مستوى غير مسبوق في تاريخ أمريكا، مما يمكن اعتباره أكبر عملية احتيال في التاريخ أوجدت أزمة ثقة خطيرة.

كما يضاف إلى ذلك الخسائر التي وقعت من جراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر وتداعياتها، حيث قـدرت حسب ما أشـارت إليه بعض الصحف حتى عام ٢٠٠٣م بحوالي ٦٣٩ مليار دولار، فضلاً عن فقدان مليوني وظيفة.

ويلاحظ أن أسـواق المال الأمريكية تعيش أسـوأ أيامها في منتصف عام ٢٠٠٢م، وقد ارتفعت الخسائر حتى بلغت ٨,٦ تريليون دولار.

كـما أشـار الرئيس الأمريكي بعد تلك الخسائر والفضائح «أن هذه المـمارسـات غير المنطقية في الشركات تدعو إلى شن حملة حكومية صارمة». لكن الحرب على الإرهاب غطت على كل ذلك، بل وغطت على الفشل في الساحة الأفغانية، الفشل الذي يتأكد بمقاييس تحقيق الأهداف المعلنة قبل بداية الحرب، والتي لم تتحقق حتى الآن، وانعكاس ذلك على الحكومة والاقتصاد والشعب مما يؤكد مقولة أن «أمريكا لا تعيش بدون حروب»، أو نظرية (الحروب) الدائمة.

ويمكن أن تكون هذه الحرب الإعلامية على المؤسسات الخيرية تغطية لفشل الأجهزة الأمنية الأمريكية في اكتشاف خطط أحداث الحادي عشر من سبتمبر قبل وقوعها، أو للتغطية على تورط أو تواطؤ جهات معنية داخل الإدارة الأمريكية نفسها كما أشارت بعض التقارير.

لقد ذكرت بعض التحليلات السياسية عن الحرب على الإرهـاب، أن الرئيس الأمريكي وحكومته قد نجحا حتى الآن في إشغال الرأي العام الأمريكي بتجاوز المشكلات الداخلية والأزمات الاقتصادية من خلال الحرب على أفغانستان، ودعوى الإرهاب المستمرة على المؤسسات والدول والتحضير الإعلامي الكبير والمستمر لحرق العراق.

ثـالـثـاً: تـقـلـب الـمـواقـف الأمريكية بين الماضي والحاضر:

قدم بعض الأفراد المرتبطين بالمؤسسات الخيرية بروابط متنوعة دعماً مالياً مباشراً لبعض فصائل المجاهدين الأفغان، كما قدمت لهم بعض الحكومات العربية – خصوصاً الخليجية – الدعم المالي والسلاح الأمريكي، ولم يكن هذا سراً من الأسرار، بل كان مجال فخر واعتزاز للمؤسسات والدول.

كما أن أمريكا تعتبر بشكل خاص وبحق من أقوى الدول التي دعمت المجاهدين بالمال والسلاح بشكل مباشر أو غير مباشر، بل وأسهمت بتصحيح المصطلحات السياسية والإخبارية (الإعلامية) حينما زار أفغانستان (زبجنيو بريجنسي) –مستشار الأمن القومي الأمريكي آنذاك – وتقابل مع الزعيم الأفغاني يونس خالص، لتتبنى أمريكا بعد ذلك بإعلامها المباشر وغير المباشر كلمة (مجاهدين) بدل المتمردين أو المقاتلين الأفغان.

لا شك أن بعض المؤسسات الخيرية الإسلامية كان لها ارتباط مع بعض المتطوعين بالجهاد بأنفسهم وأموالهم – وليسوا كموظفين– وكان لهم ارتباط مع بعض فصائل المجاهدين دعماً ومـؤازرة، وكان كل ذلك مرصوداً من قبل الأجهزة الأمنية الأمريكية وفروعها وعملائها.

وقـد تـضررت المـؤسـسـات والجمعيات الخيرية الإسلامية في السابق واللاحق من تصرفات الحكومة الأمريكية من خلال معاييرها ومقاييسها المختلفة والمزدوجة.

لقد أكد الكاتب الأمريكي (آرثر لوري) هذه المعاني وغيرها قبل الحادي عشر من سبتمبر، وكان مما قال: «إن تعامل أمريكا وموقفها من الإسلام بدأ يتغير ويأخذ وجهة معاكسة ، فخلال الحرب الباردة كان الإسلام يبدو حليفا للغرب ، وكانت الدول الإسلامية خصماً للشيوعية الملحدة، فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية المجاهدين الأفغان بنحو٣مليارات دولار عبر أجهزة المخابرات بهـدف هزيمة الاتحاد السوفيتي وإخراجه من أفغانستان ، وكان المجاهدون الأفغان آنذاك أبطالاً في التغطيات الإعلامية في نظر الشعب الأمريكي»، وبهذا يتضح أن من أسباب الحملة الأمريكية على المؤسسات الخيرية

السعي إلى المحاسبة على التاريخ القديم، وبأثر رجعي يبعث على التندر والطرافة!!. لسائل أن يسأل بعد هذه الأخطاء الأمريكية بحق المؤسسات قديما وحديثاً هل يمكنها أن تحصل بموجبه على التعويضات اللازمة؟

رابعاً: تصفية الحسابات السياسية:

قد تكون من أسباب هذه الحملات تصفية الحسابات السياسية أو الدينية أو تعبئة الرأي العام، سواء داخل أمريكا أو خارجها، لصالح بعض القوى السياسية أو الدينية المتعصبة، ولا سيما أن المؤسسات الخيرية الإسلامية تعرضت لحملات إعلامية قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، وقد تدخل بعض الاستجابات داخل الوطن العربي والإسلامي ضمن هذا الإطار، إذ قامت بعض الدول العربية بمبادرات التضييق والإغلاق ضد تلك لمؤسسات رغم أنه لم يتم توجيه أي تهمة لها، لقد أصبح الإرهاب ودعاواه مشجباً استغلته معظم الدول أو الأحزاب السياسية في تصفية الخصوم أو حتى المعارضين أو أصحاب الحقوق المشروعة، وأصبحت دعوى الإرهاب من وسائل الانتقام من الأفراد والمجموعات، ففي داخل فلسطين تبنت الحكومة اليهودية أبشع أنواع الإرهاب في الداخل، وساندتها الحملات الإعلامية في أمريكا لتصفية حساباتها مع كل من يدعم الشعب الفلسطيني من مؤسسات ودول، وعلى الصعيد نفسه فقد تم الاستثمار للحدث في روسيا والباكستان والهند وكشمير والفلبين وإندونيسيا والبلقان، وتناغمت معظم دول العالم لتصفي حساباتها القديمة والحديثة تحت مسمى هذا المولود القديم الجديد (الإرهاب) حتى أن بعض المنظمات الحقوقية حذرت من هذا الاستغلال البشع.

لقد تنوعت وتعددت الإجراءات ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية داخل وخارج أمريكا، مما يدفع إلى الاعتقاد أنها تمثل نوعاً من تصفية الحسابات معها، حيث كانت الحملات الإعلامية المبكرة عليها قبل الأحداث، وجاء الحدث ليضعها في أولويات الأجندة في هذه الحرب الأمريكية العالمية. والحقيقة أن الإرهاب ودعاواه أصبح لبورصة قوية في سوق المزايدات السياسية، فهل كان هدف هذه الحملة تحقيق هذه النتيجة؟، وهل ستتوقف الحملة على مؤسسات العمل الخيري بعد هذه النتيجة؟.

خامساً: تحالف يخاصم الإسلام:

> من أسباب الحرب الإعلامية العالمية على المؤسسات الخيرية: التغطية على فشل الأجهزة الأمنية الأمريكية في اكتشاف أحداث ١١ سبتمبر والتغطية على تورط وتواطؤ جهات معينة داخل الإدارة الأمريكية نفسها

من الأسباب الرئيسية التي يجب أخذها بعين الاعتبار حين البحث عن دوافع تلك الحملات غير الطبيعية ما أسمته صحيفة الوسط (محور شر في واشنطن) حيث ساهمت الصحيفة المذكورة في كشف الأسباب والدوافع الرئيسية للحملات الإعلامية والميدانية والمواقف السياسية تجاه العالم العربي والإسلامي –والمنظمات والمؤسسات الخيرية الإسلامية ما هي إلا جزء تدخل ضمن هذه الرؤية المتكاملة– والمهم من هذا التحقيق قول الصحيفة المذكورة (الأصوليون الأمريكيون واليهود والجمهوريون المتطرفون يحاصرون البيت الأبيض)، منذ ١١سبتمبر ٢٠٠١م، دخلت على الخط الشرق الأوسطي بقوة، مدرستا اليمين المسيحي الأمريكي أو (الأصوليون المسيحيون) واليمين المحافظ الجمهوري أو (الأصوليون الريغانيون)، وقد أبرمت المدرستان تحالفاً بينهما يرفع شعار الدعم المطلق لإسرائيل –لأسباب أخلاقية واستراتيجية في آن واحد– المدرسة الأولى تعتبر أن دعم إسرائيل ضرورة أخلاقية دينيًا؛ لأن الدولة العبرية تعتبر تجسيداً لنبوءات الكتاب المقدس حول التمهيد لقدوم السيد المسيح، فيما الثانية تنظر إلى إسرائيل بصفتها حليفاً ذا أهمية استراتيجية كاسحة في إطار الحرب العالمية ضد الإرهاب، وقد انضم إلى هذا التحالف الآن طرف ثالث هم (الأصوليون اليهود) في الولايات المتحدة الذين يقفون حتى إلى يمين (آرييل شارون) في توجهاتهم نحو الفلسطينيين والعرب هذا التحالف الثلاثي الذي يقوده الأصولي المسيحي ومرشح الرئاسة الأمريكية السابق (غاري باور) والأصولي اليهودي (وليام كريستول) وصقور الحزب الجمهوري في البنتاغون والكونغرس الذي طور استراتيجية مشتركة لخصها الكاتب في صحيفة ويكلي ستاندرد (رول مارك غير يشت) على الشكل الآتي:

١- حروب إسرائيل ضد الفلسطينيين والعرب لا تضعف مواقع الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بل هي على العكس تعززها، إذ أنها تمهد الطريق أمامها لخوض الحرب ضد العراق وضد قوى (الأصولية الإسلامية).

٢ـ الحلف الإسرائيلي الأمريكي المستند إلى التفوق العسكري والانتصارات العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ودول المواجهة، سيؤدي إلى زيادة السطوة الأمريكية في الشرق الأوسط من المغرب حتى إيران، لأنه سيذكر العرب بأنه لا يمكن إلحاق الهزيمة بالقوة الغربية.

ولتحقيق ذلك جرى التركيز على افتعال الخصومة مع الدين الإسلامي وتشريعاته ومؤسساته خاصة في العقد الأخير من القرن العشرين، وقد تضاعف هذا التوجه بشكل ملفت للنظر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعلى مستوى يصعب تجاهله أو تجاوزه كما حدث ويحدث من القساوسة (بات روبرتسون) و (فرانكلين غراهام) و

(جيري فالويل)، وغيرهم. فالأمر بلغ حد الخصومة الشاملة مع الإسلام والمسلمين من خلال تلك الحملات الإعلامية، ولم يعد مقتصراً على نوع معين من أنواع العمل الخيري الإسلامي، بل تعدى ذلك إلى الهجوم والسب لنبي الإسلام محمد صلى الله عليه وسلم مما يؤكد مقولة أن هدف الحملة أبعد من دعوى الإرهاب وتتعداه إلى تجفيف المنابع؛ وذلك لشمولها وتنوعها واستهدافها الدين الإسلامي ذاته، إلى ذلك أشار الكاتب الأمريكي (بول فندلي) في كتابه (لا سكوت بعد اليوم) حينما قال: واليوم غالباً ما يسمى الإسلام الخطر الجديد الآتي من وراء الأفق، الآخذ مكان الاتحاد السوفيتي البائد، إنه يحتفظ بقدرة مشابهة على التغلغل والتوسع.

ويضيف فندلي: يشرح الأستاذ إدوارد سعيد، الأستاذ في جامعة كولومبيا في نيويورك(١) فيقول: ما يهم خبراء، مثل: (جوديث ميلر) و (صامويل هانتيغون) و (مارتن كرايمر) و (برنارد لويس) و (دانيال بابس) و(ستيفين إمرسون) و (باري روبين) إضافة إلى مجموعة كاملة من الأكاديميين الإسرائيليين؛ هو التأكد من إبقاء خطر الإسلام نصب أعيننا، والأفضل التنديد بالإسلام لما يمارسه من إرهاب واستبداد وعنف، فيما يؤمّنون لأنفسهم استشارات مجزية، وظهوراً متكرراً على شاشات التلفزة وعقوداً لتأليف الكتب، لقد جعل الخطر الإسلامي يبدو مرعباً إلى حد لا نظير له.

وقد أشار إلى ذلك الصحفي البريطاني (روبرت فيسك) الذي قال: «إن إسرائيل عملت على تشجيع خلق صورة من المطابقة والتماثل بين الإرهاب والإسلام، وذلك عن طريق ربط استخدام الكلمتين معاً في تصريحات زعمائها العلنية»، وبناء على هذا فقد تم استهداف المؤسسات الخيرية الإسلامية أياً كانت صفتها، حيث استهدفت مؤسسات تعليمية وعلمية ومؤسسات متخصصة لكفالة الأيتام وثالثة متخصصة بالفقراء والمساكين والمنكوبين، ولم تسلم بعض البنوك والشركات الإسلامية، وصحب ذلك حملة مسعورة على المناهج الدينية المتميزة في العالم العربي والإسلامي؛ مما يؤكد الاعتقاد بأن هذه الحملات تهدف جميعها إلى تجفيف منابع الدين في العالم الإسلامي، إرضاءً لليمين المسيحي المتطرف، وتحقيقاً لحلم اليهود في إقصاء الدين الإسلامي من الصراع الإسرائيلي العربي، واستجابة لضغوط المنظمات المتخصصة، مثل منظمة (بناي برث) اليهودية الأمريكية.

سادساً: تكريس الصورة المزيفة عن الإسلام والمسلمين:

من الحقائق المسلمة في أسباب هذه الحملة وجود مؤسسات ومنظمات ومجموعات وأفراد من سياسيين وإعلاميين وعسكريين ورجال دين في الداخل الأمريكي متخصصين في تشويه صورة الإسلام والمسلمين بدوافع متعددة وأساليب متنوعة، خاصة مع ما يملكونه من نفوذ وسمعة في عالم الإعلام الأمريكي والإعلام الديني بشكل خاص، ولا سيما أن بعض تلك الحملات على المؤسسات الإغاثية قد ظهرت قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر بسنة ونصف أو أكثر: مقالات ومقابلات متفرقة، ومن هؤلاء على سبيل المثال من داخل أمريكا (استيف أمرسون)، و (جوديث ميلر) و (دانيال باينز) و (كارل ثوماس) و (ستيف ماكونغل).

كما يرى المتعصبون من اليهود والنصارى أن الدين الإسلامي يشكل تحدياً تاريخياً، فالعزف على هذا الوتر حتى وإن لم يكن بدافع التعصب فإنه يحقق أهدافه، وإلى هذا أشار الكاتب الأمريكي (بول فندلي) في كتابه (لا سكوت بعد اليوم) في الفصل السادس (الإرهاب والافتراء) حيث قال: «أعرف أن نشر التنميطات المزيفة يمكن أن يخدم المصالح المتعصبة الضيقة، في بعض الأحيان قد تنشأ الصور المزيفة من الحقد، وقد تنشأ في أحيان أخرى من الطموح الجامح على حد قول شكسبير».

يضيف الكاتب الأمريكي في موضع آخر من كتابه المذكور حول التنميطات المزيفة عن الإسلام قوله: «هناك العديد من المنافقين بين قادة المسيحيين ، لكن الإسلام وحده بين الأديان الأخرى يربط في الأخبار والتقارير والمقالات بالعنف باستمرار، في حين أنه نادراً ما تذكر ديانة الفاعلين عندما ترتكب أعمال مروعة على أيدي أناس ينتمون إلى ديانات أخرى، فالتقارير الإخبارية لم تشر إطلاقاً إلى المذابح المرتكبة ضد (ألبان كوسوفا) بأنها أعمال قتل ارتكبها الصرب الأرثوذكس، وأن البورميين يقتلون بأيدي البوذيين، وأن الفلسطينيين يقتلون بأيدي اليهود، فالجناة يحددون روتينياً بهويتهم القومية، وليس بانتماءاتهم الدينية، إلا عندما يكونون مسلمين، إذ لا ينظر إلى مرتكبي العنف المسيحيين بأنهم يشوهون سمعة المسيحية، ولكن إذا ارتكب مسلم إثماً فإن هذا الإثم يصور كعنصر من عناصر الخطر الإسلامي الداهم على أمريكا، هذه الازدواجية في التعامل هي التي تعزز أخبث تنميط للإسلام، وأوسعه انتشاراً، ألا وهو ربط المسلمين بالإرهاب».

سابعاً: فلسطين أحد أهداف الحملة:

المتأمل في جوانب تلك الحملة يدرك أن من الأسباب الرئيسية لهذه الحملة الأمريكية القضية الفلسطينية (الانتفاضة – الأقصى) ويلحظ أنها طالت المؤسسات الإسلامية الأمريكية وغير الأمريكية المتخصصة بدعم بعض المدارس والمستشفيات وأسر الشهداء والأيتام والفقراء والمساكين في فلسطين، والتي أثارت أعمالها الإغاثية المؤسسات اليهودية في أمريكا، مما جعلها تثير حولها وحول العاملين فيها زوابع من الشكوك والخوف والذعر. كان ذلك قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كما أورد هذا الكاتب الأمريكي (بول فندلي) في كتابه (لا سكوت بعد اليوم)، حين نقل تأكيد (أمرسون) أن كل المنظمات الإسلامية تقريباً القائمة في الولايات المتحدة، والتي

تعتبر نفسها إسلامية وواقعة في قبضة العناصر الراديكالية، يتعاون بعضهم مع بعض عبر الدول، فسلسلة الأصوليين الإسلاميين تمتد من القاهرة والخرطوم حتى بروكلين، ومن غزة إلى واشنطن.

ثم جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، فتم استثمارها لصالح تلك الجهات، حيث كان إقفال بعض المؤسسات الإسلامية، مثل مؤسسة الأرض المقدسة للإغاثة والتنمية (holy land foundation) في ريتشارديسون بولاية تكساس وفروعها في كاليفورنيا ونيوجريسي واللينوي، وقد أشارت صحيفة الزيتونة الأمريكية أن الرئيس جورج دبليو بوش أمر بتجميد المؤسسة المذكورة يوم ٢٠٠١/١٢/٤م والذي تعتبره الصحيفة هدية للحكومة الإسرائيلية، وبقرار سياسي أعلن فيه الرئيس الأمريكي نفسه عن الأسباب، وأنها دعم أسر وأبناء حماس والجهاد الإسلامي، وبهذا القرار غير القانوني تم إغلاق أكبر مؤسسة إسلامية على الساحة الأمريكية تقوم بدعم المحتاجين في فلسطين مع تجميد ممتلكاتها، وحدث مثل ذلك لمؤسسة النجدة الإسلامية (global relief foundation) ولنفس الأسباب،كما انتقلت الحملة إلى فلسطين حيث تم إقفال مجموعتي التمويل وهما (بنك الأقصى العالمي، ومجموعة بيت المال الاستثمارية)، ومقرهما الأراضي الفلسطينية، وتبع ذلك إقفال بعض المؤسسات المعنية بدعم الفلسطينيين في أوروبا وغيرها مثل ما حدث لـ (جمعية الأقصى الخيرية) في آخن بألمانيا، وأصبح أكثر من ٦٠٪ من الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر بسبب الحصار العالمي على المؤسسات الخيرية المعنية بالشعب الفلسطيني، كما تشير إلى ذلك إلى بعض التقارير الرسمية والأهلية.

كما يؤكد الكاتب والباحث الأمريكي بول فندلي سيطرة قوى الضغط الخفية، وأنها وراء تلك الحملات والتنميطات المزيفة، حيث اعتبر أن من العوامل التي تبقي الصورة المزيفة عن الإسلام حية ذلك النشاط الحثيث في واشنطن، الذي تبذله جماعة الضغط لصالح المساعدات الأمريكية لإسرائيل .

وفي سياق هذا الضغط غالباً ما يكون شبح الإرهاب المدعوم من المسلمين، هو الموضوع المتكرر، إذ يستخدم لتسويغ ممارسات الدولة اليهودية القاسية ضد الفلسطينيين ذوي الأغلبية المسلمة، ولتبرير اعتداءات إسرائيل العسكرية الدورية على لبنان، حيث تسود أيضاً أغلبية إسلامية، إن صورة الإرهاب هي الأساس

> لقد رأت قوى الضغط الخفية في أمريكا أن المؤسسات الخيرية الإسلامية من عوامل النهضة في دولها ومجتمعاتها، وأنها من أشد القوى في رفض العولمة الثقافية والتغريب، وتثبيت الهوية الدينية لأمتها، وأنها حققت من جوانب الوحدة للأمة الإسلامية مالم تستطع بعض الكيانات السياسية تحقيقه

الذي تستند إليه إسرائيل في مطالبتها بمساعدات أمريكية منتظمة من الأسلحة المتطورة، ومن المال لتعزيز دفاعاتها ضد هجوم محتمل بالصواريخ من جانب سورية والعراق وإيران، وغيرها من الدول ذات الأغلبية الإسلامية.

لقد أشار الأستاذ فهمي هويدي إلى الارتباط بين تلك الحملة والقضية الفلسطينية بقوله: «نجحت الحكومة الإسرائيلية في استمالة القيادة الأمريكية وإقناعها بأن قمع المقاومة الفلسطينية هو جزء من الحملة ضد الإرهاب وهو ما ترتبت عليه نتائج جسيمة عدة تصب في مجرى محاولة الإجهاز بشكل نهائي على المقاومة الإسلامية في فلسطين، ومن تلك النتائج ما يلي:

- إطلاق يد رئيس الوزراء الإسرائيلي في افتراس الشعب الفلسطيني والتمثيل به، من خلال تدمير البيوت والزراعات، وشل المرافق، وقصف السلطة الفلسطينية، وخطف الناشطين واغتيالهم، وترويع الآمنين حيثما وجدوا، الأمر الذي أدى من الناحية العملية إلى نسف كل محاولات اتفاقات السلام خلال السنوات الثماني الأخيرة!!
- في التصريحات الرسمية: اعتبرت واشنطن أن ما تفعله إسرائيل هو نوع من الدفاع عن النفس، وبذلك ابتدعت ولأول مرة حق المحتل في الدفاع عن استمرار احتلاله وهو موقف مدهش؛ لأنه على النقيض تماماً مما تعارف عليه المجتمع الدولي بقوانينه واتفاقياته وأعرافه التي أقرت للذين احتلت أراضيهم بالدفاع عن أنفسهم بكل الطرق.
- أعلنت واشنطن أن حركتي حماس والجهاد منظمتان إرهابيتان، وبالتالي صادرت أموالهما واستباحت دماء أعضائهما على الأقل من وجهة النظر الإسرائيلية، وشملت بتهمة الإرهاب كل من ساعد المنظمتين أو آوى أفرادهما، وهذه هي المرة الأولى التي تصنّف فيها المقاومة الإسلامية رسمياً ضمن المنظمات الإرهابية بقرار يرتب إجراءات عملية لمحاولة تصفيتها.
- ضغطت واشنطن على دول الاتحاد الأوروبي، وجعلتها تتبنى موقفها من المقاومة الإسلامية، وهي التي دأبت في السابق على اتخاذ مواقف أكثر موضوعية وأكثر حذراً، ولكن هذا الموقف تغير بحيث طلبت الدول الأوروبية من الرئيس ياسر عرفات تفكيك البنى التحتية للمنظمتين، باعتبار ما تقومان به هو نوع من الإرهاب».

ثامناً: حقيقة الاتهامات الموجهة ضد المؤسسات الخيرية الإسلامية:

مصدر بعض الاتهامات للمؤسسات الخيرية قد يكون مرجعه بعض التعاملات

النقدية، سواء في مجال الإيرادات أو في مجال المصروفات، وهو أمر متبع في معظم المؤسسات الأهلية والحكومية في المجتمعات العربية والإسلامية والإفريقية والأسيوية، إذ تقتصر المعاملات البنكية على المبالغ الكبيرة، فلا يتصور أن تقدم مؤسسة خيرية مساعداتها للفقراء في صورة شيكات بمبلغ ٢٠ أو ٥٠ دولارًا لكل فرد مثلاً، وهذا أمر متعارف عليه ومتبع، لكنه يثير الشكوك وفق معايير النظام المالي الرأسمالي، الذي يعتمد بطاقات الإئتمان (credit card)، وعليه كان على الأرامل والأيتام والفقراء في المناطق المنكوبة أن يكونوا من حَمَلة هذه البطاقات ومن أصحاب الحسابات الجارية حتى يسهل تحويل مساعدات المؤسسات الخيرية الإسلامية إلى حساباتهم في البنوك.

إن إثارة الشك والريبة في التعامل النقدي في المعاملات المالية أحد تقاليد النظام الرأسمالي الذي لم تعرفه بعد المناطق المنكوبة التي تعمل بها المؤسسات الإسلامية الخيرية، وحتى إذا سلّمنا بتطبيق تلك المعايير والتقاليد، فهل يتم ذلك من خلال التدقيق والمحاسبة أم التشويه والاتهام والإغلاق كما حدث مع بعض المؤسسات الخيرية، سواء داخل أمريكا أو خارجها، إن طبيعة كثير من الأزمات والكوارث تفرض التعامل النقدي، وقد لجأت إلى هذا الأسلوب أمريكا في حربها في أفغانستان، حينما أسقطت طائراتها العسكرية مبلغ ٧٠ مليون دولار نقداً، وفوق هذا وذاك فإن الكثير من العاملين في الأجهزة المعنية في الإدارة الأمريكية – ناهيك عن الشعب الأمريكي نفسه – ليس لديهم الإلمام والفهم بالتشريعات الإسلامية والطبيعة العربية وما فيها من جوانب الكرم والمؤازرة أو المناصرة للمظلوم والمحتاج دون معرفته شخصياً. فالمسلم لا يطلب هوية من يسأله المساعدة من إخوانه، ولا ينبغي له أن يفعل ذلك وتلك من عظمة جوانب الإسلام، وهكذا تتحول الأعمال الإيجابية عند من لا يفهمون الثقافة الإسلامية إلى نظرات سلبية، فتجعل البريء متهماً، ومن له علاقة أو قرابة بمشتبه فيه مصدراً للتهمة. كما أن بعض الأفراد قد يكون على علاقة أو ارتباط وظيفي بمؤسسة خيرية، مع احتفاظه لنفسه بشكل خاص بعلاقة أخرى بدون ربط بين الأمرين، وهذا بالطبع قد يقع كذلك لبعض منسوبي القطاع الحكومي أو القطاع الخاص من خلال تعدد ارتباطاتهم أو أعمالهم.

المهم هو هل هذه التعاملات أو العلاقات التي حدثت من أو مع المؤسسات الخيرية أو بعض العاملين فيها يعد مبرراً لحملات التشهير والاتهامات وتجميد الحسابات أو المصادرات؟! وماذا سيكون من عقاب على أمريكا في أخطاء ضرباتها الجوية على المساجد والمستشفيات والأعراس والاحتفالات والتي كان نصيبها فقط (٤٠٠٠) قتيل أفغاني عن طريق الخطأ؟!، وهل طبقت أمريكا على مؤسساتها المعايير المحاسبية التي تطالب بتطبيقها على المؤسسات الخيرية الإسلامية؟! (انظر الملحق)، أم أنه المعايير المزدوجة في كل شيء حتى في لغة الأرقام.

تاسعاً: تدمير أحد الرموز الإسلامية:

يؤكد مسار الحملة أنها وسيلة لتدمير ما ترمز إليه المؤسسات الخيرية الإسلامية، فهي القوة الحقيقة لأي دولة إذ أن قوة أي دولة، تنبع من قوة مؤسسات المجتمع الأهلية الخيرية بها، فهي خط الدفاع الأول للحكومات والشعوب في سلمها وحربها، ولأن المؤسسات تمثل رمزاً من رموز الوحدة الإسلامية والوحدة الوطنية، حيث التكافل والتعاون بلا حدود جغرافية أو سياسية، ولأنها تثبت وحدة آلام الأمة الواحدة وتداعي بعضها لبعض، فأعضاء الجسد الواحد جرى استهدافها.

لقد رأت قوى الضغط الخفية في أمريكا أن المؤسسات الخيرية الإسلامية من عوامل النهضة في دولها ومجتمعاتها، وأنها من أشد القوى في رفض العولمة الثقافية والتغريب، وتثبيت الهوية الدينية لأمتها، وأنها حققت من جوانب الوحدة للأمة الإسلامية ما لم تستطع بعض الكيانات السياسية تحقيقه. فكان العمل على فصل مؤسسات المجتمع الأهلي، ولا سيما الخيري عن ممارسة حقها المشروع في الداخل أو الخارج؛ لأن ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق المصالح الأمريكية المتعصبة بإضعاف قوى الدولة والأمة معاً، مثلما أن الحملة على المؤسسات الإسلامية في أمريكا تهدف إلى إقصاء الصوت الإسلامي الذي بدأ يطالب بحقوقه في شتى المجالات، حيث لم تسلم منه الحملة حتى المؤسسات الفكرية، مثل: المعهد العالمي للفكر الإسلامي في فرجينيا، أو المؤسسات التي تركز في عملها على العلاقات والحقوق المدنية، مثل: منظمة كير الأمريكية، والحقيقة التي أراها ويراها الكثير أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر بداية لحرب متنوعة وشاملة، وإلى ذلك أشار وزير الخارجية الأمريكي (كولن باول) بقوله: «إن الحرب أحياناً تكون عملاً عسكرياً، لكنها من الممكن أن تكون عملاً اقتصادياً أو دبلوماسياً وماليا أيضاً».

وقد عبر المحلل السياسي الأمريكي الشهير (توماس فريدمان) عن هذه الرؤية في مقاله المنشور في (نيويورك تايمز) حيث قال بالنص: «إذا كان تاريخ ٩/ ١١ في الحقيقة بداية الحرب العالمية الثالثة، فعلينا أن نفهم ما تقصده هذه الحرب، وعلينا أن لا نكافح لاستئصال الإرهاب.. الإرهاب فقط أداة.. نحن نحارب لهزيمة الأيدولوجية.. التدين الدكتاتوري والحرب العالمية الثانية والحرب الباردة كانتا صراعاً لهزيمة الحزب العلماني المتطرف، النازية والشيوعية، أما الحرب العالمية الثالثة (الحالية) فهي معركة ضد الحزب الديني المتطرف الذي يفرض على العالم سلطة إيمانية تنفي الآخرين إنها (البلادنية) نسبة لابن لادن، لكنها على خلاف النازية، فحكم الحزب الديني لا يمكن أن يقاتل بالجيوش وحدها، بل يجب أن يقاتل في المدارس والمساجد والكنائس والمعابد، ولا يمكن أن يهزم بدون مساعدة الأئمة والأحبار والكهنة!!».

ولسائل أن يسأل: ألا يمكن أن تساهم هذه الأقوال بكشف حقيقة الحملة؟.

المنظمات غير الحكومية ودورها في عولمة النشاط الخيري والتطوعي

كمال منصوري *

مقدمة:

تحظى المنظمات غير الحكومية باهتمام متزايد من قبل الحكومات ووسائل الإعلام في البلدان المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية،حيث تتصدر الاهتمامات العامة والسياسية والاقتصادية،وهي تشكل الإطار المؤسسي والوعاء التنظيمي للقطاع الثالث أو العمل الخيري والتطوعي في الاقتصاديات المعاصرة.

ولقد شهد القطاع الخيري في البلدان الغربية نموا متسارعا في القرنين الماضيين،حيث أصبح النشاط الخيري والتطوعي يحتل حيزا مهما من الثروة الوطنية في المجتمعات الغربية بما يملكه من أصول، وبما يوفره من خدمات اجتماعية كثيرة وبتمويله لشبكة واسعة من المؤسسات الخدمية، في مجالات حيوية عدة كالتعليم والصحة والثقافة والفنون والبيئة والبحث العلمي وحقوق الإنسان والأسرة ورعاية الطفولة والمساعدات الدولية،وغيرها من الخدمات والمنافع العامة، فقد دعي هذا القطاع الثالث في السنوات الأخيرة لدعم وتطوير سياسات الرفاهية الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وللتغلب على عمليات إقصاء الفقراء في فرنسا ولدعم التعددية في السويد وتقوية المجتمع المدني والإسهام في التنمية في الدول النامية ودول شرق أوروبا.

ومن المتوقع أن يزداد دور القطاع الثالث في الاقتصاديات المتقدمة، وأن يحتل مكانة مرموقة في النظام العالمي الجديد،حيث تشكل المنظمات غير الحكومية،والتي تعمل على نطاق دولي، جزءا من هذا النظام الذي يجري تسويقه وتعميمه في بلدان العالم النامي،ذلك أن العمل الأهلي والتطوعي في البلدان النامية تسيطر عليه فكرا وممارسة وتمويلا شبكة واسعة من المنظمات غير الحكومية دولية النشاط.

* أستاذ مساعد- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير- جامعة بسكرة – الجزائر

و في هذا الإطار نتساءل: ماهو الدور الذي يمكن أن تقوم به المنظمات التطوعية غير الحكومية في العالم المتقدم في عولمة العمل الخيري والتطوعي ؟ وما هو موقع المنظمات غير الحكومية والأهلية ضمن مفردات النظام العالمي الجديد ؟ هذا الدور الذي سوف يأتي معبرا عن موقف هذه المنظمات من عملية العولمة .

إن الإجابة المنهجية على هذا التساؤل تقتضي منا تحديد جملة من المفاهيم ، والمتعلقة أساسا بمفهوم القطاع الخيري والتطوعي، وتحديد موقعه في الاقتصاديات المعاصرة ، إضافة إلى تحليل الإطار المؤسسي لهذا القطاع وخصائصه ومجالات النشاط الخيري،وذلك قبل أن نحدد الدور المنوط بالمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، وهذا ما يشكل تحديا لمنظومة العمل الخيري والتطوعي في بلداننا العربية والإسلامية، مما يدعونا للتفكير لمواجهة هذا التحدي.

١- العولمة مفهومها أبعادها ومظاهرها :

يرجع بعض المفكرين أصل مصطلح العولمة إلى(Globalization) إلى تنبؤات عالم الاتصال (مارشال مالكوهان) من أن العالم أصبح بفضل تطور تكنولوجيا الاتصال قرية كونية ، حيث تتصل الشعوب ببعضها في كل أوجه حياتها،ثقافيا و سياسيا واقتصاديا وتقانيا وبيئيا (١).

ولقد أصبحت العولمة من أبرز الظواهر في التطور العالمي على المستويات الاقتصادي، والثقافي، والاجتماعي، والسياسي.

أما مفهومها فقد اتسم بالغموض والتعقيد وتباين الآراء حوله ، نظرا لتباين المصالح واختلاف زاوية الرؤية وتعدد الأبعاد .

فصندوق النقد الدولي عرف العولمة في تقرير (آفاق الاقتصاد العالمي) لسنة١٩٩٧، بأنها تزايد الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين العالم بوسائل منها ،زيادة حجم وتنوع معاملات السلع والخدمات عبر الحدود ،والتدفقات الرأسمالية الدولية ،وكذلك من خلال سرعة ومدى انتشار التكنولوجيا.

أما (فتح الله ولعلو) فيعتبر العولمة تعجيلا وترسيخا لظاهرة التدويل من خلال تغير نوعي لهذه الأخيرة ولارتفاع في وتيرة الحركة الدولية ضمن تضاعف وتكثيف للمنافسة (٢).

أما (جورج لودج) فيعرف العولمة في كتابه (إدارة العولمة) بأنها العملية التي من

> * العولمة ماهي إلا أمركة السياسة ودين الغرب الجديد الذي يدعو لوحدانية السوق والربح السريع .
> * أمريكا تحاول ترسيخ مفاهيمها عالميا ، واختراق الآخر عبر مؤسسات كثيرة على رأسها صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، والمنظمات غير الحكومية دولية النشاط .

خلالها تصبح شعوب العالم متصلة ببعضها في كل أوجه حياتها: ثقافيا واقتصاديا وسياسيا وبيئيا (٣).

أما المفكر الفرنسي المسلم (روجيه غارودي) فيرى أن العولمة ماهي إلا أمركة السياسة ،ودين الغرب الجديد الذي يدعو لوحدانية السوق والربح السريع(٤) ،فأمريكا تحاول ترسيخ مفاهيمها عالميا واختراق الآخر عبر مؤسسات كثيرة على رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية دولية النشاط.

في ضوء هذه المفاهيم يمكن القول أن مفهوم العولمة يتجاذبه تياران: الأول يرى أن العولمة عملية تبادل وتدويل المنافع بين الأمم وزيادة الاتصال بين شعوب العالم. أما التيار الثاني فيرى العولمة هيمنة أمريكية على العالم.

وكظاهرة فإن العولمة تنطوي على عدة أبعاد تتمثل في العولمة الاقتصادية والعولمة العسكرية،إضافة إلى العولمة البيئية والعولمة الثقافية والاجتماعية. أما مظاهر العولمة فهي تتجلى بالمظاهر الآتية (٥):

- اتساع نشاط الرأسمالية متعددة الجنسيات وتنامي قوتها في محاولة تحويل العالم لسوق عالمية واحدة خاضعة لنشاطها وسيطرتها، حيث تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الأموال والأسهم العالمية .
- تقويض وتغيير دور الدولة الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وإضعاف فاعلية السياسات الاقتصادية الوطنية بما يؤثر على صناعة القرار الاقتصادي والسياسي .
- التحرير شبه المطلق لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- عولمة السوق الاستهلاكية وعولمة العرض والطلب.
- تزايد درجات الارتباط والتشابك في الاقتصاد الدولي مع إهمال البعد الاجتماعي .
- الكثافة المتزايدة للاتصالات، والسرعة المتزايدة لعملية بناء المؤسسات والمشاركة عبر القومية المتزايدة (٦).
- بروز دور أقوى للمجتمع المدني ومنظماته ، باعتباره إحدى ركائز الديموقراطية.

٢- تطور الأنشطة الإنمائية للمنظمات غير الحكومية :

أشار تقرير التنمية العالمية ١٩٩٩-

١- جورج لودج، إدارة العولمة ،عرض محمد رؤوف حامد، المكتبة الأكاديمية ،القاهرة ،١٩٩٩، ص١٢.

٢- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠١،ص٦

٣-جورج لودج، إدارة العولمة، عرض محمد رؤوف حامد، مرجع سابق، ص١٢.

٤- فلاح كاظم المهند، العولمة والجدل الدائر حولها،الوراق للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠٠٢، ص١٠.

٥-فلاح كاظم المهند، العولمة والجدل الدائر حولها، المرجع السابق، ص١٨.

٦- نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، الخبرتان المصرية واليابانية ،مرجع سابق ،ص٤٤.

٢٠٠٠، الصادر عن البنك الدولي، إلى أن التنمية مرهونة بالمؤسسات الفاعلة و المتطورة و التي سوف تقع عليها مسؤولية تهيئة البيئة العالمية الملائمة لتطبيق إجراءات العولمة، حيث أنيطت هذه المسؤولية بالمنظمات غير الحكومية الدولية، مما يعني حدوث تغيرات هامة في التوجهات الاستراتيجية لهذه المنظمات، و اقتحام مجالات حيوية كانت من احتكار الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية الرسمية، إضافة إلى تبني قضايا واهتمامات نوعية كالبيئة وحقوق الإنسان والحريات السياسية والأسرة والمرأة ونشر القيم الديموقراطية وغيرها.

فالدراسات الدولية و المقارنة، تشير أن المنظمات التطوعية و غير الحكومية مرت بثلاث مراحل شكلت وفقا لـ(كورتن) (Korten) ، أجيالا ثلاثة مختلفة في توجهاتها الإستراتيجية،كانت استجابة لتحديات و مستجدات اجتماعية و اقتصادية سادت الساحة المحلية و الدولية، و التي فرضت على هذه المنظمات أدوارا جديدة و توجهات استراتيجية في العمل الخيري والتطوعي،كانت على النحو التالي(٧):

١-٢- الإغاثة و الرعاية:

ركزت منظمات الجيل الأول مثل منظمات الرعاية (care) و الرؤية العالمية world vision في بدايتها على تقديم خدمات الرعاية للفقراء و لغير المحظوظين في بقاع العالم، و كذلك الكوارث الطبيعية و أوضاع اللاجئين المتصلة بالفيضانات و المجاعات و الحروب ، كما اهتمت بتوفير الحاجيات الظرفية كتوزيع الغذاء و إرسال الغرف الصحية و توفير المأوى ، و كل هذه الأعمال يتم تمويلها من التبرعات الخاصة و الأسر الراعية لهذه المنظمات.

٢-٢- التنمية المحلية المعتمدة على الذات و صغيرة الحجم:

في أواخر السبعينيات من القرن الماضي قام العديد من المنظمات غير الحكومية بتنفيذ مشاريع وفق أسلوب تنمية المجتمع المحلي في مجالات متنوعة ، حيث تميز هذا الأسلوب عن أعمال الإغاثة و الرعاية بميزة أساسية، وهي تأكيد الاعتماد على الذات ،مع تعمد أن تستمر منافع المشروع لما بعد فترة تقديم المنظمة غير الحكومية للمساعدة.إضافة إلى هذا بدأ العامل الاقتصادي يدخل ضمن أعمال

> في الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد المنظمات بنسبة ٧٠٪ ليصل العدد إلى ٢٠٠,٠٠٠ منظمة، وفي روسيا هناك ما يقارب من ٦٥,٠٠٠ منظمة ، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة تطوعية مسجلة ، وأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ منظمة غير حكومية في السويد ، وأكثر من ٢١,٠٠٠ منظمة في البرازيل ، أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أكثر من ٥٠,٠٠٠ منظمة ، وفي كينيا مثلا ينشأ كل سنة ما لا يقل عن ٢٤٠ منظمة غير حكومية .

هذه المنظمات، حيث كان يطلق عليها شبكة الأعمال الصغيرة (٨)،أي أن نشاط المنضمات غير الحكومية في هذا الإطار ركز على المشاريع التي تؤدي إلى زيادة القدرة المحلية على مواجهة الاحتياجات، والسيطرة على الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المتواصلة (٩).

٢-٣- تنمية الأنظمة المستدامة:

اهتمت مجموعات من المنظمات غير الحكومية بإعادة تقييم القضايا الإستراتيجية المتصلة بسياسة الديمومة sustainability والانتشار Breadth والأثر Impact واستعادة المصاريف الجارية Recurrent cost recovery . وقد أسفر هذا التقييم على أن عمل المنظمات غير الحكومية بمفردها لن ترجى منه فائدة كبيرة ما لم يعضده ارتباط بالمنظمات العامة والخاصة، حيث بدأت أعداد من المنظمات الحكومية تدرك أنها تحتاج إلى بذل جهد قيادي في معالجة جوانب الفشل التشغيلي في بيئة المؤسسات في المناطق التي تعمل فيها .

فهذا الجيل من المنظمات غير الحكومية يعمل على طرح وتطوير السياسات والنظم المؤسسية التي تعمل في إطارها لتحقيق التنمية المستدامة، والتي ترتكز على الإنسان ،ووفقا لـ(كورتن) (Korten) فإن الاستراتيجية الإنمائية التي محورها الأفراد تقوم على احتياجات الأفراد وحقوق الأفراد ،خاصة الأكثر فقرا والأقل حظا في المجتمع ،وهذه الاستراتيجية تتطلب ديمقراطية صنع القرار والمشاركة الكاملة من جانب الأفراد في صياغة إحتياجاتهم الإنمائية،كما تعطي هذه الاستراتيجية أهمية لحماية البيئة التي من شأنها دعم الحياة المستدامة للأفراد خاصة الفقراء والمرأة والجماعات المحلية(١٠).

٣- نمو و انتشار المنظمات غير الحكومية وتوسع نشاطاتها عبر الحدود:

لقد نمت المنظمات غير الحكومية في العقد المنصرم، وزاد عدد أعضائها، وتنوعت فئاتها ومستويات عملها، وازدادت تشابكا واتصالا عبر الحدود الدولية.ابتداءً

---

٧ -ديفيد كورتن ، العمل الخيري التطوعي و التنمية، استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية، ترجمة بدر ناصر المطيري، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت،٢٠٠١ ، ص ١٢.

٨ -علي الدين هلال و آخرون ، إدارة شؤون الدولة و المجتمع ، مركز دراسات و استشارات الإدارة العامة القاهرة، ٢٠٠١ ، ص ٢٥.

٩ -نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة،الخبرتان المصرية واليابانية،مرجع سابق،ص ٥٩.

١٠- نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة،الخبرتان المصرية واليابانية، المرجع السابق،ص٥٩.

من منظمات شعبية محدودة الإمكانات والموارد إلى منظمات دولية ضخمة ،ذات نفوذ كبير وتمويل متوسط كمنظمة العفو الدولية إلى منظمات عالمية أكبر، مثل السلام الأخضر،التي تقدر ميزانيتها السنوية بحوالي ٤٠٠ مليون دولار(١١).

فخلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تضاعف عدد المنظمات غير الحكومية العالمية أربع مرات، فقد أشار تقرير الأمم المتحدة نشر في سنة١٩٩٥، بشأن إدارة الحكم عالميا إلى أن هناك ما يقرب من ٢٩٠٠٠ منظمة دولية غير حكومية، أما المحلية فقد نمت أعدادها بسرعة أكبر(١٢).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ازداد عدد المنظمات بنسبة ٧٠٪ ليصل العدد إلى ٢٠٠,٠٠٠ منظمة، وفي روسيا هناك ما يقارب من ٦٥,٠٠٠ منظمة ، وفي الهند هناك أكثر من مليون منظمة تطوعية مسجلة ، وأكثر من ٢٠٠,٠٠٠ منظمة غير حكومية في السويد ، وأكثر من ٢١٠,٠٠٠ منظمة في البرازيل ، أما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فهناك أكثر من ٥٠,٠٠٠ منظمة ، وفي كينيا مثلا ينشأ كل سنة ما لا يقل عن ٢٤٠ منظمة غير حكومية .

أما فيما يخص إنشاء المنظمات غير الحكومية في معظم دول الجنوب، فيتم بالتعاون مع المنظمات العالمية والهيئات الدولية ، حيث تساهم الأمم المتحدة في قيام هذه المنظمات بالتمويل والدعم كما ساهمت في ربط بعضها البعض ، وهكذا أصبحت المنظمات غير الحكومية أحد الأدوات التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة ويدها الطولى في تنفيذ سياستها للتغيير في دول العالم، خاصة في العالم الثالث.

إضافة إلى هذا فإن المنظمات التمويلية العالمية، وكثير من الحكومات الغربية،تجد الثقة في المنظمات غير الحكومية لتمويل برامجها ، في حين أنها تشكك في مصداقية الحكومات وكفاءة استثمارها للأموال المقدمة لها في تحقيق برامجها(١٣)، بل أن المنظمات غير الحكومية بدأت تعمل في الكثير من الأحيان بدلا عن الوكالات الدولية للتنمية والإغاثة في حالات الطوارئ، فمعظم المواد الغذائية التي قدمها برنامج الغذاء العالمي (WFP) إلى (ألبانيا) سنة ١٩٩٩م تم توزيعها عن طريق منظمات غير حكومية.

> في إفريقيا،فقد حولت الدول الغربية مساعدتها إلى المنظمات غير الحكومية ، فالمساعدات الأمريكية البالغة (VII) مليون دولار سنة ١٩٩٩،تذهب بشكل متزايد إلى المنظمات غير الحكومية من خلال منظمة (USA AID)،وبين عامي ١٩٩٠-١٩٩٤ ارتفعت نسبة مساعدات الإغاثة التي يقدمها الاتحاد الأوربي عن طريق المنظمات غير الحكومية، من ٤٧ ٪ إلى ٦٧ ٪

أما في إفريقيا،فقد حولت الدول الغربية مساعدتها إلى المنظمات غير الحكومية،فالمساعدات الأمريكية البالغة (٧١١) مليون دولار سنة ١٩٩٩ ،تذهب بشكل متزايد إلى المنظمات غير الحكومية من خلال منظمة (USA AID)،وبين عامي ١٩٩٠-١٩٩٤ ارتفعت نسبة مساعدات الإغاثة التي يقدمها الاتحاد الأوربي عن طريق المنظمات غير الحكومية، من٤٧ ٪ إلى ٦٧ ٪(١٤).

واستجابة لتزايد الطلب العالمي على خدمات هذه المنظمات وتوسع أنشطتها وتنوع اهتماماتها وأهدافها ، فقد رصدت لها أموال ضخمة ، حيث قدمت هذه المنظمات ما مجموعه عشرة ملايير دولار من أصل ٦٠ مليار دولار مساعدات عبر البحار ،و أصبحت هذه المنظمات تؤتمن على مبالغ كبيرة يتم توزيعها عبر العالم.

إن هذا الانتشار والتوسع في إنشاء المنظمات غير الحكومية، والاهتمام المتزايد بها ودعمها، ولد توسعا في اهتماماتها وأنشطتها،حيث ظهرت أنواع جديدة من المنظمات غير الحكومية تركز على الممارسات الديموقراطية وحقوق الإنسان والرأي العام، وشؤون المرأة وحقوق الاقتراع ومراقبة الانتخابات والتغير السياسي، بل وصل الأمر إلى المطالبة بالتدخل الأجنبي (١٥).

٤- المنظمات غير الحكومية وعلاقتها بالحكومات المركزية :

في الوقت الذي تجري فيه إعادة نظر في دور الدولة، وحدود تدخلها وتقليص سلطتها كجزء من إجراءات عملية العولمة خاصة في بعدها الاقتصادي ، فإن هناك اهتمام عالمي ونزعة نحو تقوية المنظمات والمؤسسات غير الحكومية المحلية والإقليمية والدولية ،وإنمائها وإعطائها أدوارا مؤثرة على مراكز اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية، حتى شمل نفوذها القرى والمدن والأحياء، متخطية سيادة الدولة، الأمر الذي جعل مؤسسو منظمة أطباء بدون حدود (MSF)، يؤكدون أن جميع المنظمات غير الحكومية الدولية بحكم التعريف تنتهك وتدمر سلطة الدولة(١٦).

---

١١ – نجوى سمك و السيد صدقي عابدين دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة،الخبرتان المصرية واليابانية،المرجع السابق،ص٧٥.

١٢– علي يوسف الشكري، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، ايتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة،٢٠٠٣،ص٢٨٦.

١٣ –غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح ، العولمة و الدولة ، الوطن و المجتمع العالمي، مرجع سابق، ص ١٩٦ و ما بعدها.

١٤ – علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، مرجع السابق ،ص٢٨٧.

١٥ – غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح ، العولمة و الدولة ، مرجع السابق، ص ١٩٩ و ما بعدها.

١٦ – نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، الخبرتان المصرية واليا بانية ،مرجع سابق ،ص٧٢.

ونظرا لهذا النفوذ والأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية، أصبحت الحكومات تعتمد عليها خاصة في الأنشطة التي كانت من اختصاص الحكومات، ذلك أن هذه المنظمات تستطيع التحرك بسهولة ويسر متخطية الحواجز البيروقراطية .

وبزيادة الانفتاح والتنسيق بين الحكومات والمنظمات التطوعية، تزداد قدرتها على العطاء وتقديم المنافع، وذلك من خلال ما تتلقاه هذه الأخيرة من أموال مصدرها الحكومة،وهذا ما يطرح مشكلة عدم تكافؤ العلاقة،والتي تصبح في الغالب علاقة تبعية، نظرا لأن المنظمات غير الحكومية ومن أجل استمرار الدعم الحكومي قد تكيف مصالحها وفقا لما تراها الجهة الحكومية الممولة.

بل أن هناك من يرى أن مكمن الخطر في هذا النوع من العلاقة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتمثل في أن هذه المنظمات تأتي يوم تصبح فيه جزءًا من الآلة السياسية، همّها ليس الدفاع عن حقوق المستضعفين أو العمل التنموي الخيري وإغاثة المنكوبين ، ولكن دعم السلطة الحاكمة وموالاتها،بل أن المنظمات غير الحكومية نفسها قد تنقسم إلى معسكرات سياسية وجماعات ضغط متنافسة،كل منها يناور من أجل الحصول على المزيد من المنافع، والأسوأ من ذلك أن تصبح هذه المنظمات بمثابة دمى في أيدي الدول والمؤسسات المانحة ،لتحقيق أهداف تتعارض وتتناقض مع مهامها وأهدافها.

كما أنه في أحيان كثيرة خاصة في البلدان النامية، تجد هذه المنظمات صعوبة في التعامل مع الحكومات، التي ترى فيها منافسا ومزاحما في سلطتها وسيادتها، وخوفا من القمع الحكومي تتحاشى بعض هذه المنظمات الظهور في مظهر التحدي للحكومة ،فمن أجل تخفيف حدة التوتر بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية،تلجأ هذه الأخيرة إلى تأييد المواقف الحكومية بشأن قضايا عالمية معينة، خاصة بشأن التجارة الدولية، والحوار بين الشمال والجنوب بشأن السكان والبيئة، ،حيث يشارك العديد من هذه المنظمات كجزء من الوفد الحكومي في الاجتماعات الدولية لصياغة الرؤى المشتركة وتوحيد المواقف(١٧).

و من الانتقادات أيضا الموجهة لهذه المنظمات ، هي اتخاذها من المنظمة غطاء ووسيلة لجمع المال ،فهذه المنظمات تعتمد في ممارسة نشاطها على ما تحصل عليه من دعم وتبرعات من جهات حكومية وخيرية وأفراد وشركات، وكثيرا ما تعتمد هذه المنظمات في جمع المال على الجانب الإعلامي والدعائي لنشاطها ، ولا أدل على ذلك سعي بعض المنظمات غير الحكومية

> المنظمات العالمية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، تقوم بتمويل المنظمات غير الحكومية، وتشكل تجمعا قويا لهذه المنظمات تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات، حيث استغلت شبكة الإنترنت في إيجاد التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات والخبرات وتكوين بنوك المعلومات، وتخطط بعض هذه المنظمات ضمن استراتيجية متطورة للتأثير على شبكة الإنترنت وشبكات التلفزيون والصحف والمجلات من أجل التأثير على الرأي العام

إلى القيام بحملات جديدة والحصول على تمويل جديد بعد انفراج الأزمة التي أنشئت من أجلها(١٨).

١٧ – نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة ، الخبرتان المصرية واليابانية ،مرجع سابق ،ص٧١.

١٨ –علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، مرجع السابق ،ص٢٨٨.

٥- المنظمات غير الحكومية ومظاهر النشاط العولمي:

شهد العالم في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي سلسلة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي كان من أبرزها تطور قطاع الأعمال الخيرية والتطوعية بمؤسساته ومنظماته غير الحكومية، والتي حلت محل الحكومة المركزية في تقديم الكثير من الخدمات والمنافع العامة، واتسع نشاط عدد كبير منها عبر الحدود ،ليشمل العالم أجمع من خلال برامج ومشاريع ذات مضامين ليبرالية وقيم رأسمالية، هي ذات القيم التي يجري تسويقها عبر العالم في إطار عملية العولمة.

لذلك لا يمكن فصل ظاهرة العولمة عن انتشار وتوسع المنظمات غير الحكومية وزيادة النشاط التطوعي والخيري عبر الحدود ، حيث أصبحت هذه المنظمات قوة فعالة على المستوى الدولي، حيث عادلت مواردها وخبراتها الحكومات والمنظمات الدولية الرسمية، واتسع مجال نشاطها وأعمالها، فهي تنتج الأفكار الجديدة وتقدم الخدمات، وتدافع، وتحتج وتحرك الرأي العام، وتقوم بعمل تحليلات قانونية وعلمية وفنية، وأحيانا تحليل لسياسات، وتشكل وتطبق ،وتراقب وتنفذ الالتزامات الوطنية والدولية،وتغير من المؤسسات والمعايير المجتمعية السائدة،وتعدى تأثيرها الحكومات الوطنية إلى الشركات المتعددة الجنسيات،فالأمم المتحدة تقر وتؤكد دور المنظمات غير الحكومية في الشؤون العالمية(١٩).

ولقد استغلت المنظمات غير الربحية الدولية، انحصار سلطة الدولة وعجز الحكومات على احتواء أثر التغيرات العالمية على الأفراد، وحاجات الناس المتزايدة، حيث ازداد الدعم الدولي للمشاريع الموجهة للفئات متدنية الدخل والفقراء عبر المنظمات غير الحكومية ،على اعتبار

١٩ – نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، المرجع سابق ،ص٧٥.

أن هذه المنظمات أدوات قادرة على التعامل مع الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي باشرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العديد من دول العالم الثالث، هذه السياسات التي كانت وطأتها شديدة ، أثرت على الفئات الفقيرة (٢٠).

ومن خلال ضغوط مارستها هذه المنظمات، دفعت البنك الدولي عام ١٩٩٤ إلى إعادة النظر في أهدافه وطرق عمله، حيث أصبح البنك الدولي يضم منظمات غير حكومية مثل (Oxfam) الدولية إلى مناقشاته فيما يتعلق بجدولة الديون،فحوالي نصف مشروعات الإقراض الخاصة بالبنك تتضمن بنودا وتدابير خاصة بمشاركة المنظمات غير الحكومية، وأصبح الحوار مع هذه المنظمات جزءا أساسيا من عمل البنك الدولي،وفي أحيان كثيرة تؤثر المنظمات غير الحكومية على سياساته(٢١).

٢٠ – مها شفيع أديب العرابي ،المنظمات غير الحكومية ومشاركة المرأة في بعض مجالات الإنتاج الريفي، رسالة ماجستيرغير منشورة الجامعة الأردنية، ص ١٤-١٧. انظر موقع التميز للمنظمات غير الحكومية.

٢١ – نجوى سمك و السيد صدقي عابدين،دور

أما المنظمات العالمية الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، فهي تقوم بتمويل المنظمات غير الحكومية، وتشكل تجمعا قويا لهذه المنظمات تحت مظلة عالمية من المنظمات الدولية والشركات العابرة للقارات، حيث استغلت شبكة الإنترنت في إيجاد التنسيق فيما بينها وتبادل المعلومات والخبرات وتكوين بنوك المعلومات، وتخطط بعض هذه المنظمات ضمن استراتيجية متطورة للتأثير على شبكة الإنترنت وشبكات التلفزيون والصحف والمجلات من أجل التأثير على الرأي العام، حيث استطاعت بعضها أن تغير في سياسة بعض الشركات المتعددة الجنسيات مثل شركة (NIKE) ،عن طريق جعلها تهتم بحقوق العاملين لديها ، وكذلك مراقبة المنتجات المعدلة جينيا لشركة (MANSANTO)، وأيضا شركة (ROYAL DUTCH SHELL) حول قضايا البيئة.

ومن مظاهر عولمة نشاط هذه المنظمات، مشاركتها في صياغة الرأي العام العالمي وتأثيرها على منظمات عالمية رسمية، كما

المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية،مرجع سابق، ص٦٧.

تشارك المنظمات غير الحكومية الدولية بكثافة في نشاطات وبرامج المؤتمرات لعالمية ،بدءا ببروتوكول عام ١٩٨٧ المتعلق بثقب الأوزون، ومؤتمر البيئة بريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ إلى مؤتمر القاهرة السكاني عام ١٩٩٤، ثم مؤتمر المرأة عام ١٩٩٥ ببكين .

إضافة إلى هذا ،امتلاكها لكم هائل من المعلومات عن الدول التي تنشط فيها.وهي تعتبر مصدرا هاما لجمع المعلومات واستطلاع الرأي العام العالمي، فمنظمة العفو الدولية Amnesty International مثلا ، والتي تعمل في ١٦٢ دولة ، تمتلك معلومات عن هذه الدول وهي جاهزة لمن يطلبها(٢٢) . أما مجموعة الأزمة الدولية International Crisis Group والشاهد العالمي (Global Witness) ، تنشر تقارير مفصلة تحمل آراء ذات وجهات نظر مختلفة من أماكن تسودها الحروب أو الكوارث الطبيعية (٢٣).

٢٢ – غسان منير حمزة سنو و علي أحمد الطراح ، العولمة و الدولة ، مرجع السابق، ص ١٩٩ و ما بعدها.

٢٣ – علي يوسف الشكري ، المنظمات الدولية الإقليمية المتخصصة، مرجع السابق ،ص٢٨٨.

المنتدى

قسيمة اشتراك

الأخ / رئيس تحرير مجلة المنتدى رعاه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته . . وبعد :

مساهمة مني في دعم المنبر الإعلامي (المنتدى) يسرنا إشعاركم برغبتنا الاشتراك بعدد( ) نسخة ولمدة : ☐ ١٢ عدد ☐ ٢٤ عدد ،

يتم إرسالها على العنوان الموضح أدناه ، والله يحفظكم ويرعاكم .

الاسم الأول : ..... الثاني : .....

الثالث : ..... اللقب : .....

الدولة : ..... المدينة : .....

العنوان : .....

طريقة التسليم : المندوب ص . ب : ( )

الرمز البريدي : رقم الهاتف :

اسم المشترك : ..... اسم المندوب : .....

التوقيع : ..... التاريخ : .....

طريقة الدفع :١ – الدفع نقدا في مقر المجلة أو مندوبيها في المحافظات .

٢ – إيداع قيمة الاشتراك في حساب المجلة في بنك التضامن الإسلامي ، صنعاء – المركز الرئيس : حساب رقم (١٠٢٠٢٦٣٢) .

ترسل صورة هذه القسيمة بعد تعبئتها علي فاكس : ٠٠٩٦٧١٢٥٣٤٦٠

للاستفسار . . الاتصال بقسم التسويق والإعلان .

* الاشتراك (١٢عدداً) :

* في الداخل : – للأفراد = ١٠,٠٠٠ ريال .

– للمؤسسات الخيرية والدعوية = ٥٠,٠٠٠ ريال .

* في الخارج :

– للشركات والسفارات = ٥٠٠دولار .

الصهيونية . . والحرب على القطاع الخيري في فلسطين

أحمد حرارة *

الحديث عن العمل الخيري في فلسطين حديث ذو شجون، تختلط فيه العزة بالألم، والفقه بالتأريخ، وعظمة السلف وما اقترفته أيدي الخلف؛ حديث عن تاريخ عظيم لم تشهد له البشرية مثيلاً، بلغ فيه المسلمون ذروة السمو والإخلاص لله تبارك وتعالى، أقاموا أوقافا لكل وجوه الخير التي تعدت حاجة الإنسان إلى حاجة الحيوان والنبات، إنه تكافل ورعاية وحضارة لم يعرفها غرب ولا شرق حتى اليوم .

ولما لفلسطين خاصة من المكانة والقداسة لدى كل الديانات، فهي مهبط الرسالات ومبعث الأنبياء ، لذا يطمع فيها الجميع مما جعلها أرض صراع بين الحق والباطل إلى يوم الدين ، ولا تأتي الحروب والنزاعات عبر التاريخ إلا بالخراب والدمار الذي يجعل أهل وسكان الأرض في عَوز وحاجة مستمرة ، مما أدى إلى تميز العمل الخيري هناك عبر الزمن .

ففي الوقت الذي تبلغ فيه نسبة الفقر في المجتمع الفلسطيني مابين ٧٠ إلى ٧٥٪ حسب التقارير الرسمية الصادرة عن وزارة الشؤون الاجتماعية ، بسبب الحالة التي فرضها الكيان اليهودي على المناطق الفلسطينية، وعجز السلطة كذلك عن تلبية الاحتياجات الأساسية للكثير من الأسر المحتاجة ، ألقي العبء الرئيس تماما على الجمعيات الخيرية الإسلامية في إعانة هؤلاء وتخفيف آلامهم .

فعشرات الآلاف من الطلبة قد حُرموا من جامعاتهم بسبب عدم تسديد الرسوم الجامعية ، وأكثر من ٥٠ ألف يتيم ينتظرون الكفالة ، ومئات الآلاف من الأسر والأرامل والمرضى انقطعت بهم سبل العيش الكريم ، وتضررت مساكنهم، ومعاناتهم تفاقمت ...

ومع ذلك مازال مسلسل التضييق على العمل الخيري والجمعيات الإسلامية في فلسطين مستمراً ، والحرب ضد الأنشطة المتعلقة بالأيتام والأرامل والأسر والفقراء والمرضى والمعوقين يتنامى، مع استمرار الهجمة الشرسة على كل ما يخفف معاناة هذا الشعب في ظل الاحتلال .

* المدير التنفيذي لمؤسسة القدس الدولية – اليمن .

ولاشك أن الجمعيات الخيرية الإسلامية في فلسطين، والتمويل المقدم لها من الجمعيات الإسلامية في العالم العربي والمؤسسات في العالم الغربي، كانت تلعب الدور الرئيس في إغاثة الفلسطينيين معيشيا وصحيا وتعليميا، واستطاعت هذه الأموال – على قلتها– أن تفرض تماسكا عقدياً واجتماعياً يؤمّن الأساسيات للذين يكتوون بنار الفقر والبطالة، وحفظت كرامة الكثيرين من ذل الفقر والعوز ، وخففت الكثير من الاحتياجات والآلام .

وتعود بدايات عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين إلى نهاية الحكم العثماني، وتحديداً بعد صدور قانون الجمعيات العثمانية عام ١٩٠٧م، وهذا ما يفسر سبب إطلاق البعض عليها مسمى الجمعيات العثمانية إلى الآن.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وتسلمها لزمام الأمور في معظم أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٤م بعد اتفاقات السلام المبرمة مع الكيان اليهودي ، زاد عدد الجمعيات، وتنوع مجال أنشطتها، وبقيت تعمل طبقا للقانون العثماني الصادر في عام ١٩٠٧، وتحت مسمى الجمعيات العثمانية.

وهذا ما استدعى من السلطة الفلسطينية إعادة تقييم شامل لعمل الجمعيات الخيرية، حيث تم تنظيم عملها ضمن قانون رقم (١) لسنة ٢٠٠٠، والذي تم إقراره من طرف المجلس التشريعي الفلسطيني، وقد أطلق عليه قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الخيرية، وهو القانون الذي تخضع له حاليا الجمعيات الخيرية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

مجال عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين

يتنوع عمل الجمعيات الخيرية في فلسطين تبعاً لتنوع الحاجات في المناطق الفلسطينية والتطورات السياسية وانعكاساتها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه وبصورة عامة يمكن حصر مجال عمل الجمعيات الخيرية العاملة في فلسطين ضمن الأنشطة الآتية:

- الخدمات الاجتماعية.
- الخدمات الصحية.
- الخدمات الثقافية والإرشادية .
- الخدمات التربوية والتعليمية .
- الخدمات الرياضية .
- الخدمات القانونية .

الدور الصهيوني في مواجهة جمعيات العمل الخيري في فلسطين :

وكان توجه الكيان الصهيوني في الآونة الأخيرة هدفه الإغلاق والتضييق والبتر والتشويش على نشاط الجمعيات الإسلامية بسبب تنامي أنشطتها وتنوعها، فكان عمل الكيان اليهودي يتمثل بالآتي :

١- تجفيف موارد الجمعيات الإسلامية من خلال الإغلاق والإتلاف والمصادرة من قبل القوات الصهيونية مباشرة .

٢- عرقلة عمل مؤسسات الخدمات الاجتماعية والصحية والإغاثية والتعليمية التابعة لها.

٣- ملاحقة الأجهزة الأمنية الصهيونية للعاملين في المؤسسات الخيرية الإسلامية، من خلال الاعتقال والمداهمة؛ لفرض حالة من الرعب والتخويف للنشطاء في المجال الخيري .

٤- إغلاق بعض الجمعيات الخيرية بأيدي السلطة الفلسطينية تنفيذا لأوامر الكيان اليهودي ، حيث قدم للسلطة قائمة بأسماء الجمعيات والمؤسسات الخيرية ، المطلوب إغلاقها وحظر أنشطتها ، وقد نفذ هذا القرار فعلاً .

٥- الضغط على الحكومات العربية والإسلامية لملاحقة التمويل الشعبي والجمعيات الجامعة له.

وقد قام الكيان اليهودي في ١٥ مايو ١٩٤٨م بإخضاع الأراضي الفلسطينية لثلاث سلطات مختلفة، وهي كالآتي:

- الضفة الغربية خضعت للحكم الأردني.
- قطاع غزة خضع للحكم المصري.
- الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨م بقيت خاضعة لحكم الاحتلال اليهودي .

وبعد الهزيمة الكبرى عام ١٩٦٧ م خضعت كل الأراضي الفلسطينية لحكم الاحتلال اليهودي، الذي بدوره رفض الاعتراف بتواؤم اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع القبول فقط بانطباق الشق الإنساني من الاتفاقية، وهو ما يفسر استمرار بقاء عمل الجمعيات العثمانية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة لوجود بعض الأسباب الأخرى التي أدت لموافقة سلطات الاحتلال العسكري على عمل الجمعيات.

٦- ملاحقة الأجهزة الأمنية الغربية والأميركية للجمعيات الإسلامية في الخارج، من خلال محاصرة أنشطتها وإغلاق بعضها واعتقال بعض مسؤوليها.

٧- محاولة ربط النشاط العسكري لحركات المقاومة بالأعمال الإغاثية، ومحاولة خلق مشابهات في الذهن العام ما بين عمليات المقاومة والأعمال الإغاثية والخيرية للتأثير على الرأي العام ، ومحاصرة العمل الاجتماعي الخيري في الداخل والخارج.

وكانت نتيجة هذه الممارسات تعرض عشرات الجمعيات الخيرية للإغلاق والمنع من إتمام عملها، وذلك سواء من قبل السلطة الفلسطينية التي عملت على إغلاق عدد منها بضغط من قوات الاحتلال ، والاقتحامات المستمرة التي استهدفت مقار ومكاتب هذه الجمعيات ، وقامت في أحيان أخرى بإغلاق الحسابات البنكية التي تعود للجمعيات ومصادرة أموالها، وما زالت تتعرض المؤسسات والجمعيات لهذه الإجراءات المستمرة .

العمل الخيري بلا شك يجمع الأمة خيريا ، فأمتنا ممزقة على كافة المستويات ، سياسيا واقتصاديا ، ولكنها مترابطة خيريا وإنسانيا بواسطة هذه الجمعيات والمؤسسات التي تعمل لإطعام الجائع وكسوة العاري وعلاج المريض وكفالة اليتيم ومتابعة التعليم والارتقاء العلمي .

وفيما تزداد نسبة الفقر في فلسطين المحتلة، بحيث وصلت إلى ما يزيد عن ٧٥٪ بحسب آخر الإحصاءات ، يأتي قرار حكومة السلطة الفلسطينية بتجميد أرصدة

الجمعيات الخيرية ليرفع معدل الفقر إلى أرقام مذهلة ، في ظل الحصار اليهودي الخانق وسياسة الاحتلال المدمرة للاقتصاد الفلسطيني.

وخلال ذلك عمل الكيان الصهيوني على تخويف وإرهاب البنوك العربية التي تستقبل الحوالات وتسلمها للجمعيات الخيرية، كما حصل مع البنك العربي، ومطالبتهم البنك «تعويض أسر القتلى اليهود» تحت مسمى تسهيل التحويلات للجمعيات التي تدعم قتل اليهود .

وكل ذلك من أجل كسر الصمود على أرض فلسطين ، وكسر الإرادة لهذا الشعب ، وتبيان عجز الهيئات الإغاثية من الاستمرار في هذا الدعم.

في قطاع غزة وحده أغلقت اثنتا عشرة جمعية خيرية تضم ستة وثلاثين فرعاً في مختلف أنحاء القطاع وجُمدت أرصدتها، وخرج الفقراء عند سماعهم خبر حجز أموال هذه الجمعيات، ورددوا هتافات منها :

«أنا اليتيم ما هو ذنبي؟»

«أريد أن أعيش بكرامة»

«ألا يكفي اليتم والإعاقة والفقر؟»

«لا تجعلوا منا متسوّلين»!!

ومع هذه الهجمة فإن حجم المساعدات المقدمة للفلسطينيين من الجمعيات في خارج فلسطين تراجع بشكل كبير، وانخفضت نسبة المساعدات إلى أكثر من ٢٥٪ ، ويرى بعض المختصين أن هذه النسبة مرشحة للازدياد.

وقرارات التجميد قرارات سياسية ، على الرغم محاولة اليهود إعطاءها الصفة القانونية ، ولكنها في واقع الحال قرارات ليست قضائية أو قانونية ، والمتضرر الحقيقي من تلك القرارات هو العمل الخيري الإنساني، الذي لا علاقة له بالسياسة أو الإرهاب أو أي عمل عسكري.

وفي الضفة المحتلة تم إغلاق مقر (جمعية القرآن والسنة)وهي أنموذج للتضييق على العمل الخيري، وكانت من الجمعيات المستهدفة مؤخراً من قبل قوات الاحتلال، كما هو حال الكثير من الجمعيات الخيرية ، حيث اقتحمت قوات الاحتلال اليهودي مبنى الجمعية، وأغلقتها لمدة سنتين بحجج ومزاعم لا تنطلي على أحد .

حيث أفاد الشيخ خليل خضر مدير الجمعية ، أن مزاعم الاحتلال لإغلاق الجمعية هي مزاعم كاذبة، فالجمعية مرخصة من قبل وزارة الداخلية الفلسطينية، وخاضعة لإشراف السلطة الفلسطينية في جميع نشاطاتها. وأضاف مدير الجمعية، أن إغلاق الجمعية يهدف إلى حرمان الكثير من العائلات الفلسطينية من المساعدات التي تقدمها الجمعية، حيث تقدم العلاج للعديد من المرضى، كما أنها تقدم المساعدات لحوالي ٤٠٠ يتيم في مدينة قلقيلية وحدها.

وأضاف أن الكل في فلسطين، وحتى اليهود، يعلمون أن جمعية القرآن والسنة لا تمارس ما يسمى بالإرهاب، ولا تعمل مع أي نشاط يشكل خطراً على أحد ، وقد حصلت الجمعية على العديد من التزكيات من الجهات الرسمية والشعبية في فلسطين .

وأفاد بأن قوات الاحتلال لم تغلق خلال هذه الفترة جمعية القرآن والسنة وحدها، بل قد أغلقت في نفس اليوم لجنة زكاة جنين ، ودار الأيتام في بيت لحم، وقبل أشهر أغلقت لجنة زكاة طولكرم ، بل إنها تعلن اليوم أنها ستغلق كل مؤسسة إسلامية في فلسطين .

وعن أسباب هذه الممارسات أوضح الشيخ خليل خضر، بأن ما تقوم به قوات الاحتلال يهدف إلى تخويف القائمين على المؤسسات الخيرية ، ووقف أعمالها ومساعدتها ، كما يهدف إلى إيصال رسالة إلى الجهات الخيرية الداعمة لمنعها من إيصال المساعدات والإغاثات .

من هم ضحية هذا التضييق على العمل الخيري؟

بلا شك الأيتام هم الضحية الأولى من تجميد أرصدة الجمعيات ، وتجفيف منابع العمل الخيري ، ويليهم الأسر والأرامل والطلبة والمرضى ، والمشاريع الإنتاجية التي تخفف من المعاناة ، وتجعل الفقير منتجاً، فالمساعدات الخيرية التي تُقدّم من قبل تلك الجمعيات لعبت دورا جوهريا في تحسين معيشة العديد من الأسر المحتاجة، ويبدو عائدها واضحا في حالة الشعب الفلسطيني.

على الرغم ما تتعرض له المؤسسات والجمعيات الخيرية من إجراءات وتضييق أكدت تصميمها على مواصلة المساعدة والعمل الخيري الذي لاتوقفه أية عوائق أو قيود ، سواء أغلقوا أو أتلفوا أو شوهوا ستتم خدمة الشعب والإحسان إلى الناس ، و يؤكد العاملون على أنهم عازمون على الاستمرار في عملهم الخيري في المرحلة القادمة برغم الإجراءات الأخيرة من خلال النشاطات الفردية، حيث يقومون بتقديم كل ما يستطيعون من مساعدة للعائلات المحتاجة، لذلك فإن هذه الجمعيات الخيرية لا تتأثر بصورة كبيرة بالإغلاقات إذا استمرت بالعمل بالطرق التي تجاري الأحداث والتي تراها مناسبة .

العمل الخيري هو الصلة الباقية بين الشعوب الإسلامية ، وعلى حكومات دولنا العربية والإسلامية وشعوبها أن تعي حجم المؤامرة على العمل الخيري ، ولهذا لزاما علينا أن ندعم العمل الخيري، ونرفض الرفض التام إدخاله في دائرة الاتهام، في هذه الحالة يُطرح سؤال حول كيفية مواجهة محاولات التضييق أو محاربة العمل الخيري الإسلامي؟

إن العمل الخيري الإسلامي ينطلق من قواعد شرعية أمينة ومكينة، ولا يمكن أن نتخيل يوماً مثلاً أن يتوقف فيه الناس عن دفع أموال الزكاة، والتضييق على العمل الخيري المؤسسي سيجعل الناس يلجأون للعمل الخيري الفردي، وساعتها لا يمكن ضمان اتجاه تدفق الأموال ولا يمكن مراقبتها، وفي لحظتها ربما سيدرك من ساعدوا على تحجيم العمل الخيري المؤسسي أي خطأ فادح ارتكبوه، وإن أي أعمال يعتبرها الغرب إرهابية تتم في المستقبل لن يتمكن من توجيه اللوم إلى الجمعيات الخيرية الإسلامية لأن «يداك أوكتا٠٠ وفيك نفخ».

وفي الختام نقول: من الظلم الشديد على الشعب الفلسطيني أن يحرم حتى من الإغاثة والإعانة وقطع سبل دعمه وتمكينه على أرضه.

لقاء

ناظم المسباح القيادي في الحركة السلفية وعضو التجمع السلفي بدولة الكويت :

المنطقة وأحوالها كانت مهيأة لاندلاع الثورة.. والدول الكبرى لا تريد وضعا مستقرا لنا*

حاوره : سلمان العماري

في ضوء زيارته التي قدم بها إلى اليمن تسنى لـ (الجمهورية) محاورة د. ناظم بن محمد سلطان المسباح، القيادي في الحركة السلفية بدولة الكويت، وعضو مكتب التجمع السلفي، الواجهة السياسية للسلفيين، وعضو مجلس إدارة إحياء التراث الإسلامي الخيرية، وإجراء بعض التساؤلات معه حول طبيعة الزيارة، وتسليط الضوء على موقف الحركة السلفية من الأحداث في المنطقة، وبحث جوانب العلاقة والاتصال مع السلفية اليمنية، والقضايا الشائكة التي تعالجها حيال مجريات الأحداث، والتعريج على مرتكزات الصراع الدائر في المنطقة، وديماغوجية العلاقة القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية، وإيران في المنطقة والخليج.. فإلى تفاصيل الحوار..

* ماهي قراءتكم لما حدث مؤخراً في ما يسمى بالثورات، وأحداث الربيع العربي؟

– في الحقيقة لقد كانت الأوضاع والظروف في كثير من الدول العربية والإسلامية مهيأة بالفعل لحدوث مثل هذا الحراك والتغيير، وذلك لما وقعت

* المصدر : صحيفة الجمهورية بتاريخ ١٠ أبريل ٢٠١٣م .

فيه الأنظمة والحكام من قصور كبير، في كثير من جوانب الحياة المعيشية لشعوبها، سواء في جانب الصحة أو التعليم أو غيرها من الخدمات الأساسية، وكذلك الاستئثار الحاصل بالسلطة، وعدم إقامة العدل الذي أمر الله به، ولهذه الأسباب وغيرها تهيأت الظروف لمثل هذا التغيير الذي حدث في عالمنا الإسلامي، وساعد في ذلك ـ طبعاً ـ وسائل الإعلام والاتصالات الحديثة، ومواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً عن تبني بعض وسائل الإعلام تشجيع مثل هذا التغيير، ومساندته في كثير من البلدان.

*** ألا ترى معي أنه حصل تجيير، وحرف لهذه الثورات عن مسارها، وتوظيف أحداثها؟**

– بالفعل، أعتقد جازماً أنه قد حصل تجيير واضح للثورات وحرفها عن مسارها الصحيح، واستثمار لنتائجها من قبل قوى الخارج والدول الكبرى في بعض البلدان لصالحها، لكون هذه الدول لها مصالحها واستراتيجياتها المتبعة في التعاطي مع الأحداث لدينا في المنطقة، ولا غرابة فهم يجيدون فن الاحتواء، والاستفادة من كل ما يجري، وفي اعتقادي أن هذه الدول ليست حريصة على أن نعيش حياة كريمة مطمئنة، ولا يعنيها كرامتنا، سواء رضينا بالديمقراطية أم لا. فالذي يقتل أكثر من مليون عراقي ويدمر بلداً بأكمله، ويسلمه لعدوه التقليدي، بحجة الحرية؛ هذا لا يريد الحرية، ولا العيش الرغيد لهذه الشعوب.

وأنا أعتبر أن من حسنات هذه الثورات، التي قامت في العالم العربي أنها فضحت الدول الكبرى التي تتشدق بالحرية والديمقراطية، وتسعى لفرضها على عالمنا الإسلامي، بل فضحت أتباعهم في عالمنا العربي والإسلامي، الذين أصموا آذاننا بالديمقراطية، فلما سلكتها الشعوب اليوم إذا هم يقفون ضد اختيارها، والسبب أن اختيارها كان إسلامياً، وأكبر دليل على ذلك ما جرى مؤخراً في مصر، فالرئيس مرسي وصل بطريقة شرعية، لكن انظر ما هو موقف الدول الخارجية كيف تحركت ضده، وحركت كثيراً من أتباعها في المنطقة ضد المشروع الإسلامي.. فالغرب يعلم أن الشعوب إذا امتلكت حريتها وضعت يدها على خيراتها ومقدراتها، وانطلقت نحو التنمية والإصلاح، وهذا يعني حرمانهم من مصالحهم في البلاد العربية والإسلامية.

ولذلك فإنه يتوجب الآن على الشعوب العربية والإسلامية أن تحذر من مخططات القوى الخارجية؛ لأنها تريد أن تشغل دول العالم الإسلامي كافة بمثل هذه الظروف، وأن تبقيها على حالة من الصراع، والشقاق، والتقاطع، والتدابر، والتنافس على السلطة، حتى لا يلتفتوا إلى التنمية والإصلاح.

*** لكن ثمة من يطرح أن الثورات العربية جاءت بدعم وتخطيط خارجي وغربي لها؟**

– في اعتقادي أن هذه النظرية ليست صحيحة، بل هي بذاتها حجة الأنظمة التي قامت الشعوب لإسقاطها، فكم سمعنا من زعماء هذه الأنظمة كانوا يظهرون على شاشات التلفاز ويخوفون الشعوب المقهورة أصلاً من ظلمهم، يخوفونهم من المؤامرات الخارجية، و يلقون باللوم على أمريكا وإسرائيل، وأن العالم يخطط لإسقاطهم، ويصفون الثوار بالمرتزقة والعملاء. ثم رأينا كم وقفت هذه الدول معهم أثناء الثورة ضد الشعب، كما هو الحاصل في سوريا.

*** برأيكم هل كان التوقيت مناسباً لاندلاع الثورات؟ وهل طريقة التغيير ومجرياته صحيحة؟**

– الحديث عن التوقيت المناسب يأتي في مجرى التخطيط والإعداد ، وأنا في اعتقادي أن هذه الثورات لم يكن مخططاً لها أصلاً، وإنما انفجرت بهذا الشكل لما توفرت أسبابها كما بينا سابقاً. أما طريقة التغيير، فنحن لنا حكم على الشيء قبل وقوعه وبعد وقوعه، وهذا معلوم عند أهل العلم، والعلماء بحسب علمي لم يستشرهم أحد في الخروج بالمظاهرات وإقامة الثورات التي حدثت، ولو قُدِّرَ أنهم اسْتُشِيْرُوا في هذا الأمر لما وصل الحال إلى ما وصل إليه اليوم من الفتنة، ولأزيحت الأنظمة دون هذه الخسائر البشرية والمادية، وهذا يؤكد لنا أهمية أن ترجع الشعوب إلى علمائها حتى وإن اختلفوا، لكن اختلافهم لا يخرج عن دائرة جلب المصلحة ودرء المفسدة، وهي قاعدة شرعية ومقصد عظيم من مقاصد الإسلام.

وعلى العموم الكلام في حكم الثورات وأساليبها وأدواتها كلام شائك، وموضع خلاف بين العلماء المتقدمين والمعاصرين، وقف فيه العلماء بين طرفين ووسط، ووقفت أنا في الوسط مراعياً الشروط والضوابط الشرعية، واختلاف البلدان، والأحوال، والأنظمة، والابتعاد عن إطلاق الأحكام في هذه المسألة بالذات، وقد بينت رأيي في هذا الأمر على وسائل الإعلام، وفي كتب ورسائل مطبوعة.

*** هل ممكن توضيح الموقف الشرعي من الحاكم، وإجراء النصيحة له، وطبيعة التعامل معه؟**

– هذه مسألة مختلف فيها، فبعض أهل العلم يرون أنه لا سبيل، ولا وسيلة لتقويم الحاكم، ولا لتصحيح أخطائه إلا عن طريق النصيحة في السر، وهذا في رأيي تضييق على الأمة وتوسيع للظالم على حساب المظلوم، وما وصلت الحال إلى ما وصل إليه إلا بسبب سكوت الأمة على الحاكم واستمراء الحكام ظلم الشعوب، وأمنهم من المحاسبة والإنكار. لكن بعض أهل العلم بيّنوا أنه إذا اقتضت المصلحة لنصحه علناً فهذا جائز، والذي يقوم بذلك أهل العلم والاختصاص، والمؤثرون وأهل الجاه في البلد، وليس كل من هبّ ودبّ، والذي أراه أن النصح للحاكم علناً أمر جائز شرعاً إن دعت المصلحة إلى ذلك، والأصل أن نبدأ بالسر لأن النصح بالسر أفضل وأدعى لقبول النصيحة، أما إذا لم ينفع مع الحاكم النصيحة، فلنا أن نتنقل إلى الإنكار العلني، والإنكار العلني لا يكون في الأمور المتعلقة بشخصه، كأن يكون شارباً للخمر مثلاً؛ لأن هذا فضيحة، والله أمر بالستر، وأولى الناس بالستر هو الحاكم، أما إذا تعلق منكر الحاكم بالأمة ومصلحتها، ولم يستجب للنصح في السر، فلا سبيل إلى رفع الظلم وإنكار المنكر إلا بالعلن.

كذلك كما تعلم أن بعض الدساتير في الدول العربية وضعت لها أنظمة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين كما هو عندنا

في الكويت، فالحاكم وولي الأمر عندنا هو الذي سمح أن يُنصح علناً، سواء كان أهل الصحافة أو النواب الذين يمثلون المجلس، فلهم أن ينصحوا علناً. والأمر كله يدور حول المصلحة والمفسدة الراجحة، وبهذا الرأي الوسط يرى الشيخ ابن عثيمين رحمه الله، وغيره من العلماء.

*** هل تدخل المظاهرات والاعتصامات في ذلك ضمناً؟**

– مسألة المظاهرات والاعتصامات لها تفاصيل، والمظاهرات تجوز عندي بضوابط وشروط: منها: أن تكون بإذن السلطة في البلد ، قطعاً لدابر الفوضى..ولا بد من معرفة الذي يطلب هذه الرخصة حتى يمكن التفاهم معه وحسم الخلاف.. ولا بد أن تكون سلمية، ولا يكون فيها إتلاف أو تعدٍّ على أموال الناس أو أموال الدولة.

وقد بين عامة أهل العلم هذه الضوابط والشروط في بحوثهم، ولا أظن أنه يوجد قطّ مذهب أو قانون لا ينظم عملية المظاهرات، ويشترط لها شروطا معينة حتى في الدول الكبرى، وغير الإسلامية، التي صدّرت لنا مثل هذه الوسائل، تضبطها بضوابط وشروط تمنع الفوضى، وبعض العلماء منعها مطلقاً؛ لأنه يعتبر ذلك خروجاً على الحاكم، ومن هنا تأتي أهمية تحرير مصطلح الخروج، وعدم الخلط بينه وبين النصيحة أو الإنكار على الحاكم.

***كيف تقرأ واقع التباين الحاصل في الموقف السلفي من الثورات، والأحداث في المنطقة؟**

– هذا التباين بين مواقف السلفيين في البلد الواحد تجاه الأحداث يعتبر أمراً وارداً، ذلك لأن مواقف السلفيين تنطلق من اجتهاد شرعي في الغالب، وليس من أمر تنظيمي كحال الأحزاب السياسية مثلاً، ولأن المنهج السلفي يجنح دائماً إلى الاجتهاد وعدم التقليد، فتجد أن لكل جناح أو جماعة سلفية رأيها واستدلالاتها، خاصة وأن هذه المسائل من النوازل التي يجري فيها الاجتهاد، وتخضع بطبيعة الحال لتقدير المصلحة والمفسدة، فمواقف السلفيين في رأيي فتاوى شرعية، وليست مواقف سياسية، لكن الرسالة التي أريد أن أوجهها لبعض السلفيين أن الاختلاف معهم في هذه، أمور لا تُخرج من قال بها من المنهج السلفي، فمثلاً القول بجواز بعض الوسائل الحديثة كالمظاهرات لا تخرج الإنسان من المنهج السلفي، أو منهج أهل السنة، والانشغال في تصنيف الناس وإدخالهم وإخراجهم من السلفية منهج خاطئ وانشغال بغير المهم، بل أصبح وسيلة للفرقة بين أهل العقيدة الواحدة والمذهب الواحد .

*** لعلكم تابعتم أحداث الثورة اليمنية والموقف السلفي منها، ماهي قراءتكم وتقييمكم لذلك؟**

> يتوجب على الشعوب العربية والإسلامية أن تحذر من مخططات القوى الخارجية؛ لأنها تريد أن تشغل دول العالم الإسلامي كافة بمثل هذه الظروف، وأن تبقيها على حالة من الصراع، والشقاق، والتقاطع، والتدابر، والتنافس على السلطة، حتى لا يلتفتوا إلى التنمية والإصلاح

– على السواء من ذلك، في اليمن وغير اليمن، دائماً المواقف السياسية للسلفيين تكون متأخرة في الأحداث، وهذا ربما يرجع إلى طبيعة ابتعادهم عن السياسة، ودهاليزها.

قضية المواقف السلفية في العالم الإسلامي من السياسة لا ينبغي أن نحكم عليها بحكم واحد، فلكل بلد خصائصه، وما أعلمه عن السلفيين في اليمن أنهم انشغلوا في الفترة السابقة بما هو أهم من الأحزاب السياسة والمنازعة على الحكم، انشغلوا بالعلم والدعوة، والتربية للجيل، ورعاية المجتمع، وتقديم صنوف المعونات والمساعدات، وكان هذا ما ينبغي فعله، وقد لمست هذا من خلال متابعاتي لأحوال اليمن وزياراتي المتكررة لهذا البلد الحبيب، وأنا أعتبر أن هذه أهم مرحلة قطعها السلفيون في اليمن بنجاح. وتبقى قضية المشاركة السياسية، ومواكبة الأحداث، هنا لا بد أن تبدأ المرحلة الثانية، ولا عيب أن يكون السلفيون هم آخر من يلج باب السياسة، فالانشغال بالسياسة وسيلة وليست غاية بالنسبة لنا، وسيتعلم السلفيون كما تعلم غيرهم، فهذه خطوات لا بد منها تماما كما هو الحال عندنا في الكويت، رغم أن لنا السبق في ولوج أروقة السياسة، لكن لم تأت هذه الخطوة إلا بعد ما تمت الخطوة الأولى.

وأستغرب ممن يعيب على السلفيين هذه الخطوات، مع أن أي جماعة أو تنظيم لا بد أن تمر بهذه المراحل، ونحن لسنا في الأصل حزباً سياسياً، بل نحن جماعة لها منهجها، وأهدافها ووسائلها، ويحق لنا أن ندخل في عالم السياسة متى شئنا، ومتى رأينا الفرصة مواتية لذلك.

وأنا أعتقد أن السلفيين في اليمن أحسنوا في التوقيت، وإن كنا نلمس بطئًا في الحركة بعد الثورة، لكن لعل لهم عذرهم في ذلك، وأهل مكة أدرى بشعابها.

***ألا ترى أن الثورات العربية حركت المياه الراكدة ما جعل السلفيين يتوجهون بقوة للانخراط في العمل السياسي في مصر، وتونس، واليمن؟**

– لاشك أن السلفيين وغيرهم قد استفادوا من هذا الحراك فائدة عظيمة، على سبيل المثال: إخواننا السلفيون في مصر، كان الواحد منهم لا يستطيع أن يلقي محاضرة في أية محافظة إلا بعد أن يأخذ رخصة من الدولة، ولا يستطيع الواحد منهم كذلك أن يسافر للمشاركة في المحاضرات والمؤتمرات إلا برخصة، وكان هناك تضييق كبير عليهم، وفي وضع لا يحسدون عليه، وهم الآن يتمتعون بحرية مطلقة، وأتيحت لهم فرص لممارسة العمل السياسي، كذلك في تونس.

ولذلك فإن على السلفيين في مختلف بلدان العالم الإسلامي أن يستغلوا مثل هذه الفرص التي أتيحت لهم، وجاءت لهم دون أن يبذلوا جهوداً كبيرة، وأن يساهموا في بناء مجتمعاتهم، ودفع عجلة التنمية، وتسخير ما يمتلكونه من كوادر وطاقات في خدمة الأمة.

*** تجربتكم في الكويت جدير الإفادة منها في جانب العمل السياسي، فهل يمكن نقل هذه التجربة وتصديرها للإخوة السلفيين في اليمن؟**

– نحن في الكويت لدينا تجربتنا التي لها ظروفها وأحوالها، وقد مارسنا العمل السياسي لأكثر من ٢٠ عاماً، والسلفيون في الكويت لديهم بالفعل خبرات وممارسات يمكن الاستفادة منها، وقد استفاد منها الإخوة في البحرين وغيرهم، وبإمكان الإخوة في هذا البلد الطيب أن يزوروا إخوانهم في الكويت ليقفوا على ما لديهم، ويستفيدوا من تجاربهم، وقد تم تقديم ما عندنا من خبرة لإخواننا أنصار أهل السنة في مصر، وتبادل الخبرات بين السلفيين مع بعضهم أمر مطلوب.

* بالنسبة لليمن، هل يوجد لديكم أي اتصال وتنسيق في إطار العمل السياسي؟

– الأصل في ارتباطنا واتصالنا بإخواننا السلفيين في اليمن هو العمل الخيري الدعوي فقط ،ولكن قد تكون هنالك استشارات أو لدينا رأي لا نبخل عليهم في تقديمه، والذي أعلمه من الإخوة في اليمن أن لديهم كوادر وقادة وقدرة تؤهلهم أن يخوضوا غمار السياسة –إن شاء الله– بدون الاستعانة بغيرهم ،لكن إن طلبوا أية مشورة فلن نبخل عليهم، سواء كان هذا في اليمن أو غير اليمن.

* ماذا عن العلاقة القائمة في الكويت بين التيار السني والشيعي، وماهيتها في الواقع والعمل السياسي؟

– طبعاً الشيعة لهم منهجهم ولهم معتقداتهم، موقفهم من السنة معروف ومدوّن في كتبهم، ونحن في الكويت –بحمد الله– نتمتع بالحرية والانسجام، ومن باب الإنصاف أوضح لك: إن كلا الطرفين يتمتعون بشيء من الحكمة، ودائماً الخلاف يكون ضمن أطر القوانين ولوائح البلد، بمعنى أن هناك تنافساً، وتقديم مصلحة البلد فوق كل مصلحة، ولذلك نجد أن الصراع والخلاف تحت قبة البرلمان تحكمه نظم وقوانين الدولة، وهذه نقطة تسجل لأهل السنة والشيعة في الكويت، وهذا يدل على بعد النظر والفطنة أن مصلحة الجميع في استتباب الأمن والأمان في هذا البلد.

* في موضوع التدخل الإيراني لوحظ غياب تام للرؤية الخليجية لمواجهة هذا التدخل، وفض علاقة إيران مع أمريكا المتناقضة التي أثرت على واقع المنطقة والخليج.. ما تعليقكم؟

– بطبيعة الحال، إيران دولة لها مطامع في دول الخليج كبقية الدول الأخرى، والدول الكبرى كأمريكا وغيرها لها مطامع كذلك، والناس لا تحترم إلا القوي الذي يسعى إلى القوة التي يحافظ بها على كرامته ويحافظ على مكتسباته، وهذه قضية معلومة، ومطامع إيران في الخليج أصبحت واضحة للعيان، وقد بدأت كثير من الدول تأخذ الحيطة والحذر، والذي يشجع إيران على هذا

> التباين بين مواقف السلفيين في البلد الواحد تجاه الأحداث يعتبر أمراً وارداً، ذلك لأن مواقف السلفيين تنطلق من اجتهاد شرعي في الغالب، وليس من أمر تنظيمي كحال الأحزاب السياسية مثلاً، ولأن المنهج السلفي يجنح دائماً إلى الاجتهاد وعدم التقليد، فتجد أن لكل جناح أو جماعة سلفية رأيها واستدلالاتها، خاصة وأن هذه المسائل من النوازل التي يجري فيها الاجتهاد، وتخضع بطبيعة الحال لتقدير المصلحة والمفسدة

–بحسب رأيي– أن عندها ضوءاً أخضر من الدول الكبرى، حيث ظهر للدول الكبرى سهولة التعامل معها، وأنها خير من يخدمها في المنطقة ويحقق مصالحها، وذلك لاتفاق كثير من المصالح، ثم إن الشيعة تضبطهم القيادة الدينية أو ما يسمى بـ (ولاية الفقيه) التي تتمتع بالطاعة المطلقة.

* برأيك لماذا حصل الانسجام بين الولايات المتحدة ودولة إيران الشيعية، دون أن يكون بين الحكومات العربية ودول الخليج السنية؟

حاصل الانسجام بين الأمريكان والإيرانيين وتبادل المصالح في المنطقة ناتج عن وحدة العداء لهم مع السنة، الذين لا يوجد عندهم انضباط لا مع حكامهم ولا مع مراجعهم، وهذا يجعل الأمر معقد بالنسبة لهذه الدول التي تريد أن تحافظ على مصالحها في بلادنا، وتفاهم هذه الدول التي لها مطامع مع أهل السنة فيه صعوبة شديدة، بينما مع الشيعة سهل وبكل سهولة تتفق مع القيادة، مثل ما حدث مع العراق حينما اتفقوا مع القيادة، والقيادة أعطت الأمر للأتباع بعدم التعرض للأمريكان، فدخلوا واحتلوا العراق بدون أي مقاومة، وأصبحت المقاومة سنية خالصة، وأهل السنة على العكس من ذلك تماماً فهم في تفرق وشتات، ولا مرجعية عندهم ولا قيادة، حتى سلطة القبيلة ضعفت عندنا في الكويت.

* ماهي رسالتك التي تريد أن تبعثها لإخوانك في اليمن؟

* رسالتي لإخوتي في اليمن، أو في أي مكان من العالم الإسلامي، أن الخلاف واقع بين البشر لامحالة، (ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم)، وقد اختلف الصحابة الذين ربّاهم محمد صلى الله عليه وسلم، واختلف علماء الأمة، ولكن لا بد أن يكون هذا الخلاف محكوماً بالأخلاق الإسلامية كحسن الظن، وحسن السريرة، والنصيحة، وصدق اللسان وغيرها. ونوصي الإخوة –خاصة في اليمن– أن يكون التفاهم في اليمن برفق ولين، وأن يحذروا من التفاهم بالعنف والسلاح، فهذا لا يعود على أحد بالخير، وكذلك أن يرضى الجميع باليسير من الإصلاح، وأن يقدموا المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة، فالعدو يفرح عندما نتقاتل ونتناحر. والحمد لله، سمعنا أن عندكم مؤتمراً للحوار، وهذه فرصة لأن يجتمع أهل اليمن جميعاً، وأن يتحلّوا بالحكمة و النيّة الصادقة؛ للحرص على المصلحة العامة، وأمن البلد، ودفع عجلة التنمية، وأن يكون الإصلاح والتغيير من قبل الجميع.

التدخل الثقافي
كصورة من صور التدخل الأجنبي

الخضر بن عبدالملك التتيباني*

مدخل :

* لماذا تصر شركات الطيران العربية والإسلامية على توظيف العنصر النسائي في مجال الضيافة ؟! ولماذا تصر على جعل أحد شروط التوظيف : القبول بارتداء اللباس غير المحتشم وممارسة التبرج المتعمد ؟!

* لماذا تقبل بعض الوزارات الخدمية في العالم العربي والإسلامي بمنح تصاريح لبيع وتناول الخمور والمسكرات وممارسة العري والفحش (المرخص) داخل مستويات معينة في الفنادق الفخمة ، وتجعل ذلك شرطاً للقبول بتشغيلها ؟!

لماذا تصر بعض الدول المتخلفة اقتصادياً وسياسياً على الاشتراك في مسابقات الرياضة النسوية حتى ولو كان ذلك يوقعها بشكل مضمون النتيجة باتجاه الفشل والخسارة ؟ ولماذا تعتبر أولئك النسوة مشاركتهن انتصاراً لحرية المرأة و مطالبها بحقوقها ؟!

* لماذا تصر العشرات من السفارات الأجنبية في وطننا العربي والإسلامي على رعاية وتبني البرامج الاجتماعية والثقافية الموجهة للمجتمع ، وتجعل ذلك جزءا رئيساً في موازناتها السنوية وفي جداول أعمال أعضائها الدبلوماسيين ؟!

* لماذا يتم الهجوم على النقاب اليوم في أوروبا وبعض البلدان العربية العلمانية ، مع القول بأنه ليس قضية كبرى ، وأن الملتزمين به فئة محدودة وغير مؤثرة في المجتمع ؟!

إن الإجابة على مثل هذه الأسئلة تقودنا إلى الموضوع الأساسي لهذه الورقة ، والذي يحاول الإجابة على عدة تساؤلات تتدرج ضمن إطار موضوع (التدخل الثقافي كصورة من صور التدخل الأجنبي)

وستحاول هذه الورقة الموجزة التطرق إلى هذا الموضوع من خلال المحاور التالية :

أولاً: حقيقة التدخل الثقافي .

ثانياً: وسائل الغزو الثقافي في التاريخ المعاصر .

ثالثاً : قنوات الغزو الثقافي في عصر العولمة .

*مدير مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات ، رئيس التحرير .

رابعاً: دور المبادرات الأجنبية في تكريس الغزو الثقافي .

خامساً: الآثار الناتجة عن الغزو الثقافي على المجتمع .

سادسا : الأقليات المسلمة والغزو الثقافي .

سابعا : رسالة إلى قادة الرأي وصناع القرار.

أولاً -حقيقة التدخل الثقافي :

لابد من التأكيد في هذا السياق على أزمة المسميات والمصطلحات التي يعاني منها الخطاب العربي والإسلامي اليوم ، بحيث أصبح كثير من القضايا والممارسات لا تسمى بأسمائها الدالة عليها(ترطيباً وتخفيفاً) ولو أن هذا الأمر كان من باب الرفق في مخاطبة الناس واختيار الأقرب إلى تأليف القلوب وتقريبها لكان الأمر مقبولاً مستساغاً محموداً .

لكن المجال الذي نحن بصدده يتعامل مع عدو لدود وخصم ماكر ، لا يعني له استخدام مثل تلك الكلمات والألفاظ إلا مزيداً من الطغيان والتعدي .

لقد كان الواقع العربي والإسلامي في منتصف القرن الماضي ، وبعد سقوط الخلافة العثمانية ببضع عقود ، أكثر قدرة على توصيف الواقع المعاش بالأسماء والمصطلحات المناسبة .

فقد استبدلت كلمة (العدو) بكلمة (الآخر) وكلمة (الطاغوت) بكلمة (الشريعة الدولية) وكلمة (ثقافة المقاومة والمواجهة) بـ(ثقافة السلام) .

وها نحن في هذا المقام نتحدث عن ممارسة سافرة للعدو فنطلق عليها(تدخلاً ثقافياً) مع أن حقيقتها هي (الغزو الثقافي والفكري) .

ويثير مصطلح الغزو إشكالاً لغوياً وضمنياً عند بعض دارسي آثار الثقافة الغربية على الواقع الإسلامي ، فهناك من يقبل بالمصطلح رغم مدلوله اللغوي والمجازي ، ويرى أن فيه حقيقة تكشفها أساليب التأثير الظاهرة والمقنعة ، ويؤكد علاقة مختلة لصالح القوي الذي يستخدم كل أشكال قوته لغزو الضعيف والسيطرة عليه وعلى أرضه وثرواته ، وإبقائه في حالة تغريب عن وعي ذاته العامة.

وهناك من يعترض على المصطلح ، ويعده من المصطلحات الجديدة التي صاغها واستنبطها

لماذا تصر العشرات من السفارات الأجنبية في وطننا العربي والإسلامي على رعاية وتبني البرامج الاجتماعية والثقافية الموجهة للمجتمع ، وتجعل ذلك جزءا رئيساً في موازناتها السنوية وفي جداول أعمال أعضائها الدبلوماسيين ؟!

مفكرو العالم الثالث ، لكي يبرروا بها تخلفهم وتبعيتهم المزمنة [1].

ويقدم لنا الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي رؤيته للمنطلقات السليمة لتحديد مفهوم الغزو الثقافي حيث يقول :

«تبدأ النظرة الصحيحة لحقيقة الغزو الثقافي الغربي على أكثرية المجتمعات الإسلامية بتتبع عوامله ومسبباته في إطار العلاقة التاريخية المرحلية بين الغربيين والمسلمين ، فقد تركز النضال ضد المستعمر الغربي في المجالين السياسي والعسكري ، ولم يواكبه جهاد مماثل ضد آثاره وقواعد نفوذه في الحقل الثقافي وانعكس ذلك سلباً بتأثر الثقافة المحلية بأفكار الغازي وأدواته الثقافية وفي مرحلة استقبال التصورات الغربية حصل خلط مؤثر بقبول نتائج العلوم التجريبية ومنجزاتها المادية بصحبة المسائل الثقافية والتصورات الفكرية يضاف إلى ذلك بطء التجديد الثقافي لدى المسلين ، وعدم مسايرته لنموهم المادي ، وأخيرا فإن المجتمعات المسلمة قد بوغتت بالتدفق الاتصالي الغربي ومضمونه المستورد وبثه المباشر» [2].

وبناءً على ما سبق فإن التعريف الذي يجده الباحث اليوم معبراً عن حقيقة هذا (التدخل) أو (الغزو) هو:

«كل فكرة أو معلومة أو برنامج اجتماعي أو فكري أو اقتصادي أو سياسي أو مهني يحاول الاستبدال أو الإحلال للنمط المخالف لهوية المجتمع المسلم في الممارسة أو التصور ، سواء كان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة».

١- التغريب الثقافي في الإعلام التجاري . رسالة دكتوراه للباحث د. حمد بن علي بن حمد السويد ، ج١ صـ٩٣ مطبوعات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم (٨١) ط١ ١٤٢٩هـ/ ٢٠٠٨م .

٢- المرجع السابق ص ٩٢ .

ومن خلال هذا التعريف فنحن نؤكد أن كل من ينكر وجود هذا التدخل (الغزو) والتدخل المضاد ، سواء تحت دعاوى عدم الوقوع في فخ (عقدة المؤامرة) أو الحرص على عدم إغلاق نوافذ الحوار والتعايش الحضاري بين الأمم والشعوب ، أو غيرها من حجج التلاقح الثقافي المزعوم في نطاقه الأكبر والمأزوم في ميدان تطبيقه – من ينكر ذلك لا يمكن أن يحجب الحقائق التاريخية التي اتبعتها سياسات الاستعمار الأوروبية في المجتمعات المستعمرة فيما عرف بعمليات الإحلال الثقافي والحضاري لتشمل العقائد وأنماط الحياة واللغات الأصلية [3].

ومن هنا لابد من الإقرار أن جميع محاولات التصدير للثقافة المهيمنة ، والمستندة إلى بعض عناصر القوة العسكرية أو الاقتصادية أو التقنية لدى الطرف الغالب ، إنما هي في جوهرها (غزو) وتحكم وتسلط ، وليست – بأي حال – نتاجاً طبيعياً للحوار و التعايش المدعى .

كما أن الإقرار بهذه الحقيقة لا يعني تبرئة الطرف المغلوب أو الأضعف من المسؤولية والمشاركة في إنجاح هذه الهجمات من الخصم الغالب .

وذلك أن المجتمعات التي تملك مقومات الحضارة و التمكن لا تقبل أن تظل أسيرة للغازي يوجهها و يسيرها كيف يشاء ، وحتى لوحل بها من الانحطاط السياسي أو الفكري أو التخلف المادي أو الثقافي ما حل ، فهي لا تلبث تعد العدة وتجهز الأجيال للجولة التالية .

إن درجة الحساسية والشعور بوجود (الغزو الخارجي) تختلف بمدى الحصانة والتعبئة السابقة لدى الطرف المعتدى عليه ، وبالتالي فإن البرامج الجيدة في مجال التربية والتعليم ، والتي يتلقاها الجيل بشكل متدرج ، يمكن أن تشكل السد المنيع والحاجز الأهم في اكتشاف وجود الغزو ومستوى خطورته .

ثانيا- وسائل الغزو الثقافي في التاريخ المعاصر :

إن التدخل الثقافي والغزو الاستعماري القديم قد ركز على التربية والتعليم كمنطلق لمشروعه التطبيقي ، حيث أن هذه الوسيلة وهذا المجال كان هو الأقرب للوصول إلى عقول الناس والتأثير في طباعهم وأنماط حياتهم . ويستقرئ الدكتور عبد الرحمن حنبكة الميداني

٣- المرجع السابق ص ٩٢ ، بتصرف يسير .

صور هذا الغزو ويلخصها بقوله :

«نلاحظ أن معظم العالم الإسلامي قد تعرض لثلاث صور من وسائل الغزو الفكري الصليبي وغيره في مجال التعليم المنهجي :

الصورة الأولى : ما حملته شعوب الأمة الإسلامية مدارس التبشير النصرانية .

الصورة الثانية : ما فرضته على الشعوب الإسلامية أجهزة الاستعمار الصليبي .

الصورة الثالثة : ما حملته أفكار ونفوس أفواج من أبناء المسلمين الذين تأثروا بمدارس التبشير ، والذين تأثروا بالتعليم الذي فرضته الدول الاستعمارية ، والذين ذهبوا إلى الغرب أو الشرق الأوروبي وتعلموا هنالك ،وتأثروا بها في الغرب والشرق من مذاهب وطرائق حياة ، أو تحرر من الضوابط الصالحة النافعة ، واستهانة بالقيم ، وقاد هؤلاء أو اقترن بهم زُمر من الطوائف غير الإسلامية ، ساروا معهم تحت شعار : «الوحدة الوطنية ، وأن الدين لله ، والوطن للجميع» ثم ركبوا موجات التغريب والتشريق ، وتسنموا الإدارة والتوجيه ، وحققوا في البلاد الإسلامية ما لم يستطع الاستعمار الصليبي المباشر أن يحققه فيها ، وفي مقدمة ذلك توجيه التعليم وفق أهداف أعداء الإسلام [٤].

وأكتفي في هذا المقام بما أكده الدكتور حنبكة في بيان وإيضاح الصورة الثانية لعلاقتها المباشرة بما نحن بصدد الحديث عنه من خلال الأمثلة و الشواهد العملية حيث يقول :

«وفي مقدمة أهداف التعليم الذي تؤسس الدولة المستعمرة مؤسساته ، أو تشرف على توجيه مناهجها وبرامجها بسلطة إدارتها الاستعمارية : تربية أجيال من أبناء المسلمين تدين بالولاء والطاعة للمستعمرين حكومة وشعباً ، وتنسلخ عن ولائها للإسلام ، وولائها لأمتها الإسلامية ، وتقتبس المفاهيم والعادات الغربية ، وكل أنواع السلوك التي يأتي بها المستعمرون ، وتتقبل لمجتمعها الأنظمة التي تزينها لها الدوائر الاستعمارية ، وتفرضها عليها ، إلى غير ذلك من أهداف فرعية .

الأمثلة :

١- في الجزائر : لقد حاول الاستعمار الفرنسي القضاء على التعليم الإسلامي ، وفرض التعليم الفرنسي الاستعماري

٤- غزو في الصميم ، عبد الرحمن حسن حنبكة الميداني ص ٢٣ ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .

إن التدخل الثقافي والغزو الاستعماري القديم قد ركز على التربية والتعليم كمنطلق لمشروعه التطبيقي ، حيث أن هذه الوسيلة وهذا المجال كان هو الأقرب للوصول إلى عقول الناس والتأثير في طباعهم وأنماط حياتهم

، لجعل الجزائر جزءًا من فرنسا، وإبعاد المجتمع الجزائري عن كل ما هو إسلامي وعربي. ومن هذا يظهر هدف التعليم الذي فرضته فرنسا على الجزائر.

٢- في المملكة المغربية : لقد جُعل المغرب تحت الحماية الفرنسية بمقتضى المعاهدة التي أرغم على القبول بها في (٣٠ آذار مارس من عام ١٩١٢م) وقد جاء في أحد فصول هذه المعاهدة أن الدولة الفرنسية تلتزم بإدخال إصلاحات على النظام الرياسي و الإداري للمملكة المغربية وعلى مؤسساتها الحكومية. وبمقتضى السيطرة الفرنسية على التعليم في المملكة المغربية تأسست مدارس أبناء الأعيان في الحضر ، ومدارس فلاحية في البوادي ، يتعلم فيها الأطفال الفرنسية بالدرجة الأولى ، أما الدروس المخصصة للغة العربية و القرآن الكريم فهي لا تتعدى نسبة السدس ، إضعافاً لها ، ويتولى التعليم في هذه المدارس معلمون فرنسيون وأقلية ضئيلة من المغاربة .

٣- في شبه القارة الهندية وباكستان : بدءًا من النصف الثاني للقرن التاسع عشر قام الاستعمار الإنكليزي بالتخطيط المركز للقضاء على تأثير علماء المسلمين ومراكز نفوذهم ليتمكن من نشر الدين المسيحي ، إذ كان هدفه تنصير الأجيال أو تنشئتها تنشئة علمانية معادية للدين الإسلامي .ثم قام الاستعمار الإنكليزي بإقفال المدارس الإسلامية الموجودة في الهند ، وبفتح مدارس جديدة محلها ، في كلكتا وبنجاب ودهلي ، وأدخلت في هذه المدارس العلوم الغربية ، بتخطيط دقيق للحكام الإنجليز وضمن أهداف المبشرين المسيحيين ، وصدر قرار بإيقاف تعليم العلوم الإسلامية وحلت اللغة الإنكليزية محل اللغة الفارسية .

وكان اللورد ما كولي هو العقل المدبر وراء إدخال التربية الحديثة ، وإبعاد التعليم الإسلامي بمختلف الوسائل ، وقد أعرب عن أهدافه من إدخال التربية الحديثة في شبه القارة الهندية بقوله في عام (١٨٣٢م) :

«إن ما كان يقصد إليه لم يتعد خلق طبقة من الناس هنود في لونهم ، إنكليز في أفكارهم واتجاهاتهم».ومن هذا القول تظهر بوضوح أهداف التعليم الذي أراد الإنكليز تأسيسه في هذه البلاد . وقد ورثت باكستان النظام التربوي العلماني عن الحكم البريطاني ، وحاولت أن تصبغه بالصبغة الإسلامية.

٤- في مصر : اتخذ الاستعمار البريطاني سنة (١٨٨٢م) من مديونية عصر الخديوي إسماعيل سبباً لإغلاق المدارس ومناهضة التعليم الوطني ، وحصر التعليم في أضيق نطاق ، ثم صبغه بالصبغة الإنكليزية ، فأصبحت اللغة الإنكليزية هي لغة التدريس ، متجاهلة المواد القومية الوطنية والمواد الدينية وكل ما له صلة بالإسلام .واقتصرت أهداف التعليم على تخريج موظفين للوظائف الحكومية الدنيا ، أما الوظائف القيادية فقد قصرت على المستعمرين وأذنابهم ممن تلقوا التعليم في مدارسهم .

٥- في السودان : اتخذ المستعمر البريطاني في السودان ما اتخذه في مصر وغيرها من مستعمراته في ميدان التعليم . وكانت حكومة الاستعمار صارمة في كبت أنشطة المعاهد الدينية القديمة ، إلى الحد الذي تم فيه شنق اثنين من القادة الدينيين على مشهد من الجمهور. أحدهما من شمال السودان والآخر من أواسط السودان ، وكانت التهمة الموجهة لهما هي الأعمال الهدّامة أو المناوئة للحكم .

وأثرت سياسة التعليم الاستعماري أثرها في إنشاء أجيال تعادي الإسلام وتطبيقاته ، وتؤمن بالأفكار الوافدة من الغرب تارة ومن الشرق أخرى ، وتعمل على ربط الأمة في أفلاك السياسات الأجنبية ، وتبعيتها لها ، وتعمل على توجيه التعليم وفق النهج

العلماني المعادي لكل ما هو إسلامي و لو كان حقاً ظاهراً وخيراً معترفاً به عند الجميع ، وشرطاً لازماً للنهوض الحضاري واكتساب المجد بين شعوب الأرض» [٥].

لقد شكلت المناهج التعليمية والتربوية الأصيلة والمرتبطة بعقيدة الأمة ولغتها وتاريخها في القرن الماضي أحد أهم الروافد لمواجهة الاستعمار العسكري للبلاد العربية والإسلامية ، وبغض النظر عن تفاصيل المعارك والمواجهات ، فقد كانت درجة الحساسية ضد (الغازي) أكثر وضوحاً وأكثر حدة ، ونتج عنها مواقف واضحة في جميع الميادين .

ثالثا-قنوات العصر الثقافي في عصر العولمة :

إن شعاراً مرفوعاً ومعلناً مثل (اعرف عـدوك) لم يكن مجرد شعار معنوي أو تنظيري ، بل كان يتعدى ذلك إلى برامج محددة تشمل المقاطعة والاتهـام والطرد والمعاداة لكل ذوي العلاقة ، وقد آتت تلك التعبئة ثمارها في العقود الماضية .

أما وقد تبدلت الأحوال واتسعت رقعة البلدان وكثر سكانها ، فقد عمل الطرف القوى على استمرار الهيمنة والتحكم ، فلجأ إلى ابتكار أدوات جديدة للتدخل واستثمار أدوات أخرى لصالح مشروعه .

«وقـد ساهمت عدة وسائل وآليات اقتصادية واجتماعية وثقافية و سياسية في توسيع هذا التوجه ، ومنحه القدرة على التوسع والتسارع. وقد كانت هذه الآليات بمثابة أدوات سيطرة وهيمنة بسبب ارتباطها بصورة توسع وترسيخ بنية النظام الاقتصادي العالمي القائم أساساً على اللاتكافؤ بين بلدان المركز وبلدان المحيط ، وتتجسد هذه الآليات في جملة من المنظمات والوسائل :

١- الـشركـات العابرة للقارات ، التي لعبت دوراً هاماً في تعميق نزعة التوجه العالمي ، فضلاً عن دورها الرائد الاقتصادي وما فوق ـ اقتصادي في تأمين وحماية المـشروع الرأسمالي التوسعي . ورغم جذورها التاريخية إلا أن عددها تكاثر مع نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتعاظم نشاطها حتى أصبحت في سنوات الثمانينيات تسيطر على أكثر من ٩٩٪ من كافة الاستثمارات الأجنبية ، وهي اليوم تستبيح سيادة الحكومات المحلية وتدير العالم كما لو كان سوقاً .

٢- البنوك والمنظمات المالية الدولية ، ومجمل النظام النقدي الدولي الذي انبثقت قواعده لأول مرة بفضل معاهدة بريتون وودز . ومع أن المصارف الكبيرة العابرة للقوميات ليست بالظاهرة الجديدة حيث كانت متمركزة في لندن عاصمة المال ، وكان دورها الأساسي قبل الحرب العالمية الثانية خدمة الإدارة الاستعمارية البريطانية إلا أنها أضحت من أخص خصائص المرحلة التالية على الحرب الثانية ، حيث أدت التطورات العالمية إلى تكامل الأسواق العالمية والرأسمالية الدولية في بناء هرمي ، توجد قاعدته الأساسية في المصارف الدولية الكبرى وعدد من المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف ، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتنمية .

٣- العلاقات التجارية الدولية وكذا بنية أو هيكل التجارة العالمية : فبعد الحرب العالمية الثانية ساهمت الإجراءات المتخذة من خلال الاتفاق العام بشأن التعرفة الجمركية والتجارة المعروف بمنظمة(الغات) GATT أكتوبر ١٩٤٧م في تشجيع عمليات التبادل الحر وإضفاء الطابع التنظيمي على السياسات التجارية ، ومنح المفوضيات التجارية المتعددة الأطراف طابعها التأسيسي النظامي ، ومع أن المفاوضات ضمن (الغات) كانت في الغالب ثنائية إلا أن نتائجها كانت متعددة الأطراف ، هذا وقد أضحت (الغات) بحلول ١٩٩٠م تضم (١٥٠) طرفا متعاقداً يمثل ٨٥٪ من حجم التبادل العالمي .

٤- تشجيع السياحة وخدماتها ، وتعميم قيم الاستهلاك التفاخري والغربي وتنجير كل عناصر الثقافة الشعبية ومختلف ألوان الإبداع ، حيث رافق التطورات الحديثة اتجاه عام لخلق مجتمع استهلاكي عالمي واحد ، هو المجتمع الذي يتبنى فيه جميع سكان العالم نفس الأذواق والعادات الاستهلاكية بشكل يتجاوز حدود العرق والجغرافية والتقاليد .

إن أحـد أبـرز المظاهر المميزة لهذا النموذج من التطور التابع ، هو النمو السريع للسياحة التي تصبح قطاعاً مفضلاً للشركات المتعددة الجنسيات مثل الشركات الجوية وشركـات الفنادق ، والتي غالباً ما تكون مصدر ربح هام من العملة الأجنبية ، وهي بهذا تعمل بشكل مماثل للصناعات التصديرية ، وكذلك فإن السياحة التي تعمل كواسطة نقل للطراز والقيم الثقافيـة (وكمفسد) لشريحة هامة من سكان البلدان المضيفة .

خـلاصـة الـقـول .. سـاهـمـت هذه الآليات في تشكيل منظومة من المعاملات والعلاقات العابرة للقوميات والأوطان حتى وصل أمر تأثيرها إلى أبعد الأصقاع وأدنى الطبقات ، فكما قال (ألفن توفر) أصبح مئات الملايين من الفلاحين في البلاد الفقيرة الذي يعملون لتوفير أودهم اللازم ما يزالون مدمجين بالسوق ونظامها النقدي ، وبالتالي فإن ما تبقى ليس إلا عملية التهام بأفضل الحالات» [٦].

في مـصـر : اتـخـذ الاستعمار البريطاني سنة (١٨٨٢م) من مديونية عصر الخديوي إسماعيل سبباً لإغلاق المدارس ومناهضة التعليم الوطني ، وحصر التعليم في أضيق نطاق ، ثم صبغه بالصبغة الإنكليزية ، فأصبحت اللغة الإنكليزية هي لغة التدريس ، متجاهلة المواد القومية الوطنية والمواد الدينية وكل ما له صلة بالإسلام .واقتصرت أهداف التعليم على تخريج موظفين للوظائف الحكومية الدنيا ، أما الوظائف القيادية فقد قصرت على المستعمرين وأذنابهم ممن تلقوا التعليم في مدارسهم

٥- المرجع السابق ص٣٠ - ٣٤ بتصرف .

٦- عولمة الثقافة الممكن والمستحيل : نور الدين زمّام . مقال على موقعه الشخصي بتصرف .

لماذا يقلّ المتميزون فينا؟!

علي صالح طمبل *

كثيراً ما أتساءل: لماذا يكاد التميز يغيب عن حياتنا، فأغلب من لاقيت لا يعدو أن يكون نسخة مكررة تكراراً سمجاً مملاً من غيره، إلا من رحم الله تعالى!

لماذا يرضى الكثيرون بأن يعيدوا إنتاج تجارب غيرهم، ويقنعوا بأن يعيشوا في الظل ليمارسوا حياة (روتينية) ضاربة في التقليدية والسأم؟!

لو سألتَ كثيراً ممن تقابل عن أهدافه في الحياة لوجدتها غارقة في وحل السطحية والذاتية وقصر النظر، وحتى إن كانت أهدافاً طموحة لا تجده يسعى جاداً لتحقيقها! فأكثر الناس يسير بروح القطيع، ويخوض مع الخائضين، دون أن يكلف نفسه مشقة صعود الجبال وركوب الصعاب!

والسؤال الذي يؤرقني: لماذا يقل المتميزون في مجتمعنا على نحو ملحوظ إذا قورن بغيره من المجتمعات التي بلغت شأواً بعيداً في الحضارة والتقدم؟ لا شك أن هناك أسباباً تكمن خلف هذا الافتقار الشديد إلى التميز.

أول هذه الأسباب وأعظمها - في رأيي - يكمن في ثقافتنا المجتمعية، فنحن قوم لا نعلي في أدبياتنا من قيمة العمل، وأكبر دليل على ذلك أن تجد آلاف الشباب العاطلين عن العمل، ليس لأنهم لم يجدوا عملاً، ولكن لأنهم لم يجدوا عملاً ينسجم مع رغباتهم ويتفق مع مجال تخصصهم، مع أن كثيراً من الشعوب قد تجاوزت هذه الفلسفة التي لا طائل من ورائها، فصار من المعتاد أن تجد فيها سائق تاكسي يحمل شهادة ماجستير أو خريجاً جامعياً عاملاً في مطعم. أما نحن فما زلنا نعتبر ذلك عيباً وسُبّة اجتماعية عند كثير منا! لذا فضّل الكثيرون العطالة على العمل.. فلا تستغرب إن وجدت شاباً يعتمد على أبيه أو إخوته بعد تخرجه لعدة سنوات، ويكون الفراغ الذي يعانيه دافعاً للانحراف والضياع.. وهكذا تهدر بلادنا كل يوم طاقات كان يمكن أن تسخرها في التنمية والإعمار!

وحتى الذين يعملون في وظائف لا تجدهم يقدّرون قيمة العمل، فيهدرون الوقت، دون مراعاة للمهام الموكلة إليهم بطبيعة وظائفهم التي يتقاضون عليها أجوراً، فصار أمراً معتاداً أن تجد أغلب الموظفين قد خرجوا -أثناء ساعات الدوام الرسمية- بحجة المشاركة في عزاء والد زميلهم أو زميلتهم، فيفعلون المستحب ويتركون الواجب الذي تتعطل بتركه مصالح الناس، مع أن هذا العزاء يمكن أن يُقدّم بعد ساعات العمل!

وحتى الذي يلتزم بالدوام الرسمي تجده يضيع الوقت في وجبة الإفطار وشرب الشاي وقراءة الصحف اليومية وتجاذب أطراف الحديث مع زملائه! حتى إن بعض الدراسات تشير إلى أن متوسط عمل الموظف في اليوم لا يتجاوز نصف ساعة (كما أشار إلى ذلك الزميل جمال فقيري في عموده (إلى العلا) بصحيفة المحرر)! فيتناسى هؤلاء أن إتقان العمل وإحسانه من صميم الدين، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء» وقوله عليه الصلاة والسلام: «إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه».

وحتى الوظائف -في غالبها- لا تفضي إلى تطوير مقدرات الموظفين وتفجير طاقاتهم، ولا تكسبهم مهارات تُذكر، فتكون المحصلة: موظف يؤدي مهامه (بروتين) قاتل وآلية رتيبة، دون إبداع أو إجادة!

كما أننا شعب لا يقدر أهمية الوقت -إلا من رحم- ولا قيمة له بالنسبة إلينا؛ إذ أننا ننفقه بسخاء في ما لا طائل من ورائه، فهو أرخص شيء بالنسبة إلى كثيرين منا، مع أن العناية بالوقت مما حث عليه ديننا الحنيف. وبما أننا لا نهتم بالوقت وأهميته فقد عُرف عنا التأخير في المواعيد والحضور بعد فوات الأوان!

ومن الأسباب أيضاً البيئة الاجتماعية المثبطة التي تحارب الجديد، ولا تشجع الابتكار والتميز، البيئة التي تلجأ إلى أقصر الطرق، وهو التقليد الأعمى والتكرار الممجوج!

ومن الأسباب: افتقار البلاد إلى جهات ترعى المواهب والإبداعات، وتنمي المهارات، وتشجع البحث العلمي، مع أن هذه الجهات تمثل القاعدة التي نهضت عليها كثير من الدول التي انتشرت في جميع أنحائها مراكز تتبنى الإبداعات وتشجع المواهب وتوظف الطاقات لخدمة الوطن، وتجزل العطاء للباحثين، حتى إن بعض الدول قد يصل فيها عائد البحث المفيد للمجتمع خمسين ألف دولار، فلا تتملكك الدهشة إن التقيت فيها بباحث وصل عدد بحوثه ثلاثة آلاف أو يزيد!

وإني لأتساءل: هناك آلاف من المتميزين أكاديمياً، بما فيهم أوائل الشهادة السودانية والموهوبين والمبدعين الذين التقينا بهم في المدارس والجامعات والمناسبات الاجتماعية.. ما هو مصيرهم، وما هو تأثيرهم؟ لا شك أن كثيراً منهم استسلم لثقافة المجتمع، وذاب في البيئة المحبطة، بدليل أننا لا نلمس لهم أثراً حقيقياً على أرض الواقع!

ما لم نغير من ثقافتنا التي لا تقيم العمل، وبيئتنا المثبطة للإبداع والتميز، ونهتم بالبحوث والدراسات الجادة؛ فسنظل قابعين في ذيل الأمم وهامش الحضارات.

* مدير تحرير مجلة صحتك ومعد برنامج (بصراحة يا شباب) بقناة طيبة الفضائية - السودان.

الشيخ / عبد الرزاق عفيفي عطية

رحمه الله تعالى

أول رئيس لجماعة أنصار السنة المحمدية

بعد مؤسسها ١٣٢٣ - ١٤١٥هـ / ١٩٠٥ - ١٩٩٤م

مولده:

ولد بشنشور مركز أشمون محافظة المنوفية ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م.

دراسته:

درس المرحلة الابتدائية والثانوية بالأزهر، وحصل على الشهادة العالمية عام ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م، ثم حصل على شهادة التخصص في الفقه وأصوله (درجة الماجستير).

عمله:

عيّن مدرّسًا بالمعاهد العلمية التابعة للأزهر، فدرس بها سنوات قبل أن ينتدب إلى السعودية.

اختير نائبًا أول لرئيس جماعة أنصار السنة المحمدية في اجتماع الجمعية العمومية المنعقدة في مساء السبت ٢٩ من صفر سنة ١٣٦٥هـ الموافق ٢ من فبراير ١٩٤٦م، وكان في ذلك الوقت يعمل مدرّسًا بمعهد الإسكندرية الأزهري، ورئيسًا لفرع محرم بك بالإسكندرية، وكان معه في عضوية المجلس: محمد صادق عرنوس، د. فاضل راتب، د.أمين رضا، أ. رشاد الشافعي، وانتدب للعمل بالمملكة العربية السعودية للتدريس بالمعارف السعودية عام ١٣٦٨هـ الموافق ١٩٤٩م.

عمل مدرّسًا بدار التوحيد بالطائف، ثم نُقل إلى الرياض في شهر شوال عام ١٣٧٠هـ للتدريس بالمعاهد العلمية.

ثم نُقل للتدريس في كليتي الشريعة واللغة، وعن ذلك يقول: «طُلبت أنا والأستاذ الهراس بأمر خاص».

وفي يوم السبت ٢٤ صفر ١٣٧٩هـ الموافق ٢٩ أغسطس ١٩٥٩م تم بالإجماع اختيار فضيلته رئيسًا عامًا للجماعة بإجماع الآراء؛ إذ لم يرشح أحد نفسه لمنافسة فضيلته، وذلك خلفًا لفضيلة مؤسس الجماعة الشيخ محمد حامد الفقي، الذي توفي في ٧ رجب ١٣٧٨هـ/ ١٩٥٩م.

ويبدو أن انتخابه -رحمه الله- رئاسة أنصار السنّة المحمدية قد لاقى قبولًا لدى الجميع، وليس أدل على ذلك من كمّ البرقيات التي أرسلت من الفروع، ولكنّ أهمَّ برقية تلفت النظر كانت من سيدة فاضلة من فُضليات نصيرات السنة في ذلك الوقت، وهي حرم الدكتور محمد رضا: نعمت صدقي، صاحبة كتاب (التبرُّج) وغيره، فقد أرسلت برقية هذا نصها: «نهنئ أنفسنا والمسلمين عامة، ونؤيد انتخاب فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي رئيسًا للجماعة، وندعو لكم بدوام التوفيق».

كما أقيمت عدة مؤتمرات حضرها فضيلته في الجيزة وإمبابة والمنصورة، وفي المنصورة قال الواعظ العام لمنطقة المنصورة في كلمته: «إن دعوة أنصار السنّة المحمديّة هي دعوة الحق المبين، وليس غريبًا لدىَّ الأستاذ الشيخ عبد الرزاق عفيفي، فإني أعرفه وأعرف خُلُقه ودينه». وهذا مما يدل على تقدير وإعزاز الناس له في ذلك الوقت المبكر.

لم يلبث الشيخ عبد الرزاق عفيفي رئيسًا للجماعة، فبعد عام تقريبًا انتدب للعمل بالمملكة العربية السعودية، حتى وصل إلى أن جُعل مديرًا للمعهد العالي للقضاء عام ١٣٨٥هـ، ووضع مع لجنة متخصصة مناهجه، وقام بالتدريس فيه، وأشرف على رسائل طلّابه.

وفي عام ١٣٩١هـ نقل إلى الإدارة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، وعُيّن بها نائبًا لرئيس اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، مع جعله عضوًا في مجلس هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية.

وكان -رحمه الله- عضوًا في اللجنة التي وضعت مناهج الجامعة الإسلامية.

وقد ظل -رحمه الله- في هذه الوظيفة (نائب رئيس اللجنة الدائمة للبحوث

العلمية والإفتاء) حتى يوم وفاته عام ١٤١٥هـ بعد أن أسهم كثيرًا في خدمة الدعوة.

مكانته العلمية وجهوده في الدعوة إلى الله في مصر وغيرها من البلاد:

كان موسوعيَّ المعرفة، حتى إنه إذا تكلم في علم ظن السامع أنه متخصص فيه، فقد كان محدّثًا قبل أن يخفى عليه حديث، كما كان مفسّرا عظيما للقرآن، وخير شاهد على ذلك دروسه التي كان يلقيها في مسجد الشيخ محمد بن إبراهيم في الرياض.

وكان فقيهًا مجتهدًا لا يرضى بالتعصب، بل كان يمشي مع الدليل، ولقد كان أصوليًّا متبحّرًا في هذا العلم علم أصول الفقه، ولا ننسى أنه كان من كبار علماء التوحيد على مذهب سلف الأمة -رحمهم الله- وقد استطاع أن يرد ما جاء في شرح الطحّاوية إلى أصله من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه ابن القيم رحمهما الله.

وقد كتبَت عنه الصحف في السعودية كلامًا على لسان علمائها جاء فيه: «رحيل شيخ كبار العلماء عبد الرزاق عفيفي» «رحلة علمية بدأت من القاهرة وتواصلت عبر الطائف وعنيزة» وبرحيل الشيخ عبد الرزاق عفيفي تفقد الأمة الإسلامية علمًا من أعلام الفقه والحديث.

ومن رفاقه في الدعوة الشيخ محمد حامد الفقي، مؤسس الجماعة، والشيخ عبد العزيز بن راشد، والشيخ محمد علي عبد الرحيم رئيس الجماعة السابق، والشيخ عبد الرحمن الوكيل، الذي رأس الجماعة بعد سفر الشيخ عفيفي، والشيخ أبو الوفاء درويش، مؤسس أنصار السنة المحمدية بسوهاج، وكذلك الشيخ عبد الحليم الرمالي، والشيخ محمد أحمد شاكر.

أما في السعودية فقد سبقه ورافقه من علماء الجماعة الشيخ عبد الظاهر أبو السمح، أول إمام للحرم المكي، والذي أسس دار الحديث بمكة، حيث كان مقرها دار الأرقم بن أبي الأرقم، والشيخ عبد الرزاق حمزة.

وفي ديار الحجاز كان صنوا ومعلما وأستاذا، فيكفي أن نذكر أنه كان رفيقًا لسماحة الشيخ عبد العزيز بن باز، كما أنه كان شيخًا للشيخ عبد العزيز آل الشيخ، والشيخ عبد الله بن عدنان، والشيخ صالح الفوزان، والشيخ عبد الله بن حسن بن قعود، والشيخ عبد الله التركي، والشيخ مناع القطان، وغيرهم كثير وكثير.

تصانيفه العلمية والفقهية:

كان الشيخ -رحمه الله- لا يهتم بالتأليف بقدر ما كان يهتم بالتدريس، وكان يقول: لدينا من الكتب ما يكفينا ويرجع هذا الأمر -أي قلّة وضع الكتب- إلى تواضعه الشديد وعدم الرغبة في الظهور.

ومن مؤلفاته:

١) مذكرة التوحيد.

٢) حاشية على كتاب الأحكام في أصول الأحكام للآمدي.

٣) حاشية على تفسير الجلالين.

٤) أصول الدعوة.

وله مذكرات عديدة لم تطبع، كما لا ننسى أنه كان من أوائل من كتب في مجلة الهدي النبوي التي تصدرها جماعة أنصار السنّة، وقد صدر عددها الأول في ربيع الآخر ١٤٥٦هـ، فجزاه الله خير الجزاء.

وفاته:

كان -رحمه الله- مصابًا بحالة من الصرع وهو ابن سبع سنوات، كما أصيب بشلل نصفي مرتين، وشفاه الله في الحالتين، وكانت وفاته يوم الخميس ٢٥/٣/١٤١٥هـ الموافق ١ سبتمبر ١٩٩٤م، رحم الله هذا العالم الفقيه، ونسأله أن يبدلنا خيرًا منه، إنَه ولي ذلك والقادر عليه.

خواطر

«-أضيعُ الأمم أمة يختلف أبناؤها. فكيف بمن يختلفون حتى في كيف يختلفون...».

- «ألا ما اتعب الإنسان بحياته وموته! إن هذه الحياة مصيبة كتبت على الأرواح لإيجاد عيوبها في عالم العيوب؛ والموت مصيبة كتبت عليها لنقل هذه العيوب معها إلى العالم الآخر؛ فما عسى أن يكون الجمال و الحب إلا تخفيفا من مصيبتين أو.. أو زيادة فيهما؟

-»الإنسان من الهم في عمر دهر لا يموت.. ومن السرور في عمر لحظة تشب وتهرم وتموت في ساعات.. والحي كأنه من هذه الدنيا فرخ في بيضة.. ملئت له وختمت عليه فلن يزيد فيها غير خالقها.. وخالقها لن يزيد فيها».

مصطفى صادق الرافعي

- «لا حاجة لنا بتاريخ حياة فلاسفة اليونان، وحكماء الرومان، وعلماء الإفرنج، فلدينا في تاريخنا حياة شريفة مملوءة بالجد والعمل والصبر والثبات والحب والرحمة والحكمة والسياسة والشرف الحقيقي والإنسانية الكاملة؛ وهي حياة نبينا -صلى الله عليه وسلم- وحسبنا بها وكفى».

- «وبعدُ: فليعلم كتّابُ هذه الأمة وقادتها أنه ليس في عادات الغربيين وأخلاقهم الشخصية الخاصة بهم ما نحسدهم عليه كثيرا، فلا يخدعوا أمتهم عن نفسها ولا يفسدوا عليها دينها وشرقيتها ولا يزينوا لها هذه المدنية الغربية تزيينا يرزؤها في استقلالها النفسي، بعد ما رزأتها السياسة في استقلالها الشخصي».

مصطفى لطفي المنفلوطي

مؤتمر الحوار الوطني .. سباق التصور ورؤى التنصل

أحمد الصباحي

تمضي أيام مؤتمر الحوار الوطني سريعا، وتتسارع خطى الأحـزاب والمكونات السياسية المشاركة في المؤتمر نحو تقديم رؤاهـا في مختلف قضايا الحـوار الوطني (القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، وبناء الجيش والأمن، واستقلالية الهيئات، والحقوق والحريات، والتنمية الشاملة، وقضايا وطنية أخرى) والتي يسعى مؤتمر الحوار الوطني أن يخرج برؤية موحدة أو على الأقل رؤية متقدمة تناسب كل الأطراف من أجل فتح صفحة جديدة لليمن، الذي كان مهددا بالانزلاق إلى حرب أهلية لا تُبقي ولا تذر، والذي من المفترض على الحـوار أن يـداوي الجـروح المتخثرة في الوطن الكبير .. حتى الآن مر على الحوار أكثر من شهر ونصف ولا تزال الرؤية ضبابية، فالأحزاب والمكونات السياسية ما زالت تقدم تصوراتها ورؤاهـا حول القضايا الوطنية المختلفة، وحتى كتابة هذه السطور قدمت الأحزاب رؤاها حول جذور القضية الجنوبية، وقضية صعدة، وبناء الدولة.

القضية الجنوبية على رأس القائمة:

تعتبر القضية الجنوبية هي المحور الأساسي الذي تجتهد عليه أغلب مكونات الحوار الوطني من أجل الخروج برؤية ترضي جميع الأطـراف، ولكون القضية الجنوبية معقدة جدا، ودخلت فيها كثير من العوامل الداخلية والخارجية؛ لا تزال أغلب الرؤى التي قدمتها المكونات إلى مؤتمر الحوار حول جذور القضية الجنوبية متشعبة، وكل طرف قدم جذور القضية حسب أهوائه السياسية، وإن اتفق الجميع في كثير من النقاط فيما يخص مظالم الجنوب وفشل الوحدة الاندماجية بسبب السياسة الاقصائية التي اتخذها النظام السابق تجاه أبناء الجنوب، إلا أن الخلاف يظل دائراً حول الكيفية البديلة للوحدة.

بالنسبة لحزب المؤتمر الشعبي العام، الذي كان حاكما قبل الوحدة وبعدها، فقد أرجع جذور القضية الجنوبية إلى ما قبل عام ١٩٦٣م، وهو ما سيجعل من الحوار الوطني «حـوارا يستدعي الموتى من قبورهم ممن حكموا اليمن بالرجعية والاحـتـلال» حسب الكاتب والمحلل السياسي علي الذهب.

على أن المؤتمر الشعبي العام لا يختلف عن حـزب الإصـلاح بالنسبة لزمان الجذور، إذ يميل الإصلاح والمؤتمر اعتبار أن عام ١٩٦٧م نقطة انطلاق تلك الجذور للقضية الجنوبية.

أما مرحلة ما بعد حرب صيف ١٩٩٤م فقد ذهـب الإصـلاح إلى الهـروب من الكشف عن أحد مسعري تلك الحرب، ألا وهو الحليف الاستراتيجي الحالي (الحزب الاشتراكي اليمني)، في حين أن المؤتمر الشعبي العام حاول أن يكون أكثر جرأة في طرح ماذا جرى مع محاولة النأي بنفسه بالتبرير لما حدث بعد ذلك.

أمـا الحـزب الاشـتـراكـي فقد ذهب بعيدا عن هذا وذاك، إذ يرى أن القضية الجنوبية وجـدت وتشكلت وتبلورت مشكلاتها داخل تاريخ الوحدة بالشكل الذي عبرت عنه الجمهورية اليمنية من بعد حرب صيف ١٩٩٤م، وهي بذلك نتاج موضوعي سياسي وتاريخي للحرب التي استهدفت إلغاء الوجود السياسي للجنوب. والاشتراكي بهذه الرؤية يضع نفسه خارج حلبة الصراع في تلك الفترة، متهربا من الاعتراف بكونه أحد الأطراف المسببة للحرب منذ بداية المواجهات في مدينة ذمار بين لواء باصهيب من جهة والحـرس الجمهوري والأمـن المركزي من جهة أخرى في الثامن من إبريل عام ١٩٩٤م، واندلاع المواجهة العنيفة بين لواءين عسكريين هما: اللواء الأول مدرع من قوة الشمال سابقا، واللواء الثالث مدرع من قوة الجنوب سابقا في مدينة عمران، تحديدا في ٢٧ أبريل.

جذور صعدة أم جذور الحوثي:

ثاني أهم القضايا الشائكة التي لها حضور قوي في مؤتمر الحوار الوطني هي قضية صعدة، وقضية صعدة لم تختلف عن قضية الجنوب بالنسبة للجدل الدائر حول الجذور التاريخية للقضية، فقد قدمت

الأحـزاب والمكونات السياسية رؤاها كاتهامات وأحاجي ضد الأطراف المعادية في الطرف الآخر.

بالنسبة للحوثيين، والذين أطلقوا على أنفسهم مسمى (أنصار الله) هروبا من اسم (الحوثية) التي أصبحت ذات صيت سيئ نتيجة ممارساتهم خلال السنوات الأخيرة، وهم بذلك الاسم يحاولون أن يصنعوا اسما جديدا ليس عليه رواسب وسوابق قديمة ضد المجتمع، في حين أن الفكر والمعتقد والأسلوب هو نفسه، إذ لم يتغير سوى المسمى الذي يوحي إلى أن الجماعة صارت أكبر من أن تكون تحت عائلة واحدة، وهو الأمر الذي ذهب إليه عبدالكريم جدبان ممثل الحوثي في مؤتمر الحوار الوطني، حيث صرح في حوار صحفي أن مسمى (أنصار الله) يكشف عن حجم تواجد الحوثيين في اليمن، فهم متواجدون في تعز وصنعاء وعدد من المحافظات بكثرة.

في جذور قضية صعدة ذهب الحوثيون إلى أن جذور القضية بدأت منذ إقصاء الزيدية من الحكم بعد قيام ثورة سبتمبر، وكما هي عادتهم في (المبالغة) الإعلامية، فقد اجتهدوا في إثبات أنهم تعرضوا لمؤامرة خارجية كونية تقودها أمريكا في إطار حربها على الإرهـاب، والواقع يقول أن أمريكا تغض الطرف عن تصرفات الحوثي مهما كانت وحشية بحق أبناء صعدة ومن يخالفهم في الـرأي، لدرجة أن السفير الأمريكي إذا سمع شعار الحوثي يضحك ويقول أنه شعار لا قيمة له.

والحوثيون بذلك يريدون أن يوضحوا لنا أن صراعهم هو مع أمريكا، وليس مع أبناء صعدة وحرف سفيان وحجة وكتاف ودماج، فيما الواقع يقول أن جماعة الحوثي تهتف بالشعار ضد أمريكا وتحضر جلسات الحوار الوطني بحضور حلفاء أمريكا، بل وأمريكا نفسها ممثله بالسفير الأمريكي بصنعاء، حتى أن أحد أعضاء الحوار الوطني أكد بصراحة أن الحوثيين يسبّون أمريكا بالشارع، وفي النهاية يحضر ممثلوها وجبات الغداء في السفارة القطرية مع السفير الأمريكي وغيرهم من السفراء الغربيين الذي من المفترض – حسب شعار الحوثي– أن الموت لهم!

على عكس الحوثي، فقد أرجع حزب الإصـلاح جـذر مشكلة صعدة أو ما أسماها مشكلة (الحوثي) إلى ثورة الخميني، مع امـتـداد رواسـب الحكم الإمامي وفكره الإقصائي، ثم تأخر وصول ثمار ثورة سبتمبر إلى صعدة وإفـراغ النظام للديمقراطية من محتواها. الإصلاح قدم رؤيته بأنه جزء من اللقاء المشترك الذي كان يرفض الحرب على صعدة حينها،

> الحوثيون يهتفون "الموت لأمريكا" ويحضرون جلسات الـحـوار الـوطـنـي بـحـضـور السفير الأمريكي ، ويتناولون وجـبـات الـغـداء مـعـه ومـع غيره من سفراء الغرب في السفارة القطرية

ولكن من يدري هل كان ذلك الرفض داخل في إطار النكاية بالحزب الحاكم، أم أنها قناعات المشترك بعدم جدوى تلك الحروب؟

وبين الإصلاح والمشترك كان صوت المؤتمر الشعبي العام خافتا، حيث قدم مبررات حربه ضد صعدة بسبب امتناع الحوثيين عن دفع الزكوات والضرائب واحتلال مراكز المديريات وطرد موظفيها، وانتهاء بتحصن حسين بدر الدين الحوثي بجبال مرّان لمواجهة السلطة.

واعتبر المؤتمر أن استمرار مشكلة الحوثي وتمدد نفوذهم جاء بسبب رغبة بعض القائمين على القيادة العسكرية والتنفيذية المعنيين، وهو بذلك يوجه اتهاماً مباشر للواء علي محسن الأحمر في افتعال تلك الحروب.

الرشاد السلفي حزب بلا سوابق:

ربما يعتبر حزب الرشاد هو الحزب الوحيد الذي يعمل في الحوار الوطني بعيدا عن الحسابات والالتزامات السياسية، فالرشاد حزب جديد على الساحة، ولا زالت صفحته بيضاء، ولذلك ظهر في كثير من المواقف داخل الحوار الوطني بموقف القوي الواثق، وتحدث في كثير من القضايا برؤية الناظر المستبين بعيدا عن أي حساب سياسي، وهو الأمر الذي جعل رؤاه فيما يخص القضية الجنوبية وقضية صعدة موفقة، وحصلت على ترحيب كبير من قبل الكثير من المتابعين والمهتمين.

فعلى مستوى القضية الجنوبية وضع الرشاد النقاط على الحـروف، باعتبار أن جـذور القضية تعود إلى الاستعمار والإمـامـة، ومـا قبل أحـداث ١٩٦٧م وبداية الاشتراكية ثم وصولا إلى ١٩٩٣م ، ومعركة الاستغلالات التي جرت في السنوات الأخيرة، وهي رؤية تقول الحقائق الـواردة أنها قريبة جدا إلى عين الصواب، بخلاف رؤى الأحزاب الأخرى التي قدمت الجـذور من أجـل إرضـاء هذا الطرف على ذاك، فالإصلاح قدم رؤيته استرضاء للاشتراكي، في حين أن الاشتراكي وقف عند ١٩٩٤م باعتبارها جذر القضية والمشكلة خوفا من العودة إلى ما قبلها، حيث كان شريكا أساسيا في القضية إن لم يكن المسبب الأساسي لها. أما حزب المؤتمر الشعبي العام فهو بالتأكيد سينافح عن سياسته الإقصائية التي اتخذها، والتي كانت سببا لحرب ١٩٩٤م الدامية، ولم يذهب بعيدا عن اتهـام الإصـلاح والاشتراكي بالدخول في أسباب القضية الجنوبية.

وبالنسبة لقضية صعدة؛ فقد كان الرشاد واضحا وصريحا في رؤيته، حيث أوضح أن جذر القضية يعود إلى قيام جماعة الحوثي بالتمرد المسلح على الدولة، وانتهت بالسيطرة المسلحة على محافظة صعدة، وبعد أن استتب الأمر لجماعة الحوثي في صعدة وخرجت المحافظة عن سيطرة الدولة، عملت على تهجير السلطة المحلية الشرعية ونصبت بديلا عنها، وتولت جمع الأموال والجبايات من المواطنين إلى خزانتها

الخاصة، ومارست أنواعا من الأعمال القمعية والإرهابية ضد أبناء المحافظة، ومن ذلك الاغتيالات والاختطافات والتعذيب في سجونها الخاصة، والقيام بالتهجير والتشريد؛ إلى غيرها من التصرفات، مثل: ممارسة الاضطهاد الفكري، ومصادرة آراء الآخرين.

وحسب الكثير من المحللين فإن رؤى الرشاد حتى الآن تصب في حساب المصلحة العامة وإنصاف الحقائق، بعيدا عن المكايدات السياسية والتورط في الالتزامات للأطراف المتصارعة، فالرشاد يمكن أن يكون حزب المستقبل فيما إذا استمر بمثل هذا النهج الوطني الذي انحاز إلى المواطن ولم يدخل في عالم البيع والشراء والمتاجرة بالثوابت.

هوية الدولة القادمة:

حسب الكثير من المراقبين أيضاً، فإن أغلب الرؤى التي تقدمت بها الأحزاب حول بناء الدولة، تؤكد مدى سطحية وضحالة العقلية البدائية التي لا زالت مسيطرة على عقول الأحزاب وقياداتها، بل ذهب البعض إلى أن رؤى الأحزاب تلك لم تخرج عن سمات المقال السياسي، وكانت بعيدة عن كونها رؤية حزبية محددة.

كانت خلاصة رؤية الاشتراكي تقوم على دولة اتحادية برلمانية من عدد من الأقاليم (لم تحدده) يجري الترتيب لها خلال مدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ إقرار الدستور الجديد.

أما الإصلاح فقد بدا غير واضح في شكل الدولة القادمة، في حين ركز فقط على الهوية الإسلامية للدولة، واعتماد الشريعة الإسلامية مصدرا لتشريعاتها، وشدد على أن تأسيس دولة مدنية ديمقراطية عادلة ورشيدة لا يتعارض مع مصادر التشريع.

وطالبت هذه الرؤية أن «لا يتم التعامل مع بعض المصطلحات، ومنها مصطلح الدولة المدنية بعقلية سجالية، أو نتعاطى معها كقالب إسمنتي، ويتحتم على المثقفين والمنظرين السياسيين وهم يسوِّقون لهذه المصطلحات في مجتمعاتهم، أن يقدّموا بصحبتها الآليات التي تكيفها مع واقع مجتمعاتهم».

أما أغلب الرؤى الأخرى فقد كانت رؤى مقالية أكثر مما هي رؤى ودراسات عميقة تم الإعداد لها مسبقا؛ ولذلك جاءت هامشية جدا.

وحتى الآن لا أحد يعلم ماذا يجري تداوله فيما يخص شكل الدولة، وإلى أين ستصل تلك الرؤى المتقاطعة بشأن هوية الدولة.

الشريعة الإسلامية تحت التوافق:

ربما كانت مسألة (الشريعة الإسلامية) هي المادة التي تم الاتفاق عليها من قبل أغلب المكونات السياسية في مؤتمر الحوار الوطني.

> هل كان اتفاق جميع القوى السياسية في مؤتمر الحوار الوطني على جعل الشريعة الإسلامية مصدرا لجميع التشريعات مجرد مصادفة؟ أم أن هناك قناعات تغيرت لكثير من القوى التي كانت ترفض هذه المادة؟ أم أن هذا الإعلان لمجرد ذر الرماد على العيون وخداع الشعب من قبل بعض القوى السياسية؟

وقد جاءت أطروحات أحزاب -مثل الحزب الاشتراكي والناصري- تؤكد على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، وهو الأمر الذي جعل الكثير من الاشتراكيين يستغربون من دعوة الاشتراكي للشريعة، بل تم اتهام الاشتراكي بالانجرار في رؤاه السياسية لأهداف لا تخدم مصالح الناس - حسب زعمهم- وأن يتنازل عن بعض أفكاره من أجل تحالفات ومكاسب حزبية.

إعلان الاشتراكي بقبوله أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، يكشف عن حجم قوة ونشاط العمل الإسلامي على المستوى الشعبي والسياسي، فالحملات التي أطلقها الشيخ عبدالمجيد الزنداني رئيس هيئة علماء اليمن، وغيره من العلماء والدعاة الذين تحركوا بشكل واسع لمواجهة أي دعوى لحذف مواد الشريعة الإسلامية من الدستور اليمني، يبدو أنها آتت أكلها.

بالنسبة للإصلاح والرشاد والأحزاب الأخرى، فلم يكن لديها مشكلة من أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، فالإصلاح نفسه طالب بذلك، وشدد في رؤيته على أهمية التوافق بين كافة الأطياف الاجتماعية والسياسية في اليمن، على عدم المساس بالمواد الثلاث الأولى للدستور اليمني الحالي، والتي تؤكد على هوية اليمن العربية الإسلامية؛ لأنه لا مصلحة لأي طرف في المساس بهذه الثوابت، ونصها كما يلي:

١) الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة ، وهي وحدة لا تتجزأ، ولا يجوز التنازل عن أي جزء منها، والشعب اليمني جزء من الأمة العربية والإسلامية.

٢) الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية.

٣) الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.

أما حزب الرشاد؛ فقد كان أول السباقين للمناداة بالحفاظ على هوية الشعب اليمني العربية الإسلامية المستقلة ذات السيادة، والتي تعتبر وحدة لا تتجزأ، وأكد على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات، وشدد على عدم التنازل عن جزء منها .

ويبقى السؤال: هل كان اتفاق جميع القوى السياسية في مؤتمر الحوار الوطني على جعل الشريعة الإسلامية مصدرا لجميع التشريعات مجرد مصادفة؟ أم أن هناك قناعات تغيرت لكثير من القوى التي كانت ترفض هذه المادة؟ أم أن هذا الإعلان

لمجرد ذر الرماد على العيون وخداع الشعب من قبل بعض القوى السياسية؟

عوائق في طريق الحوار الوطني:

مما لا شك فيه أن كل عمل عظيم لا بد أن تقف أمامه العديد من العوائق التي يحاول أصحابها فرض أمور ومصالح لأنفسهم، أو التأثير على الأطراف الأخرى، أو منع الخروج بحل عادل يرضي الجميع. وحتى لا نذهب إلى المبالغة في التفاؤل في حوار اليمن، فإن هناك العديد من العوائق التي لا تزال تقف في طريق نجاح الحوار الوطني ومن أبرز تلك العوائق:

أولا: تعدد المكونات في صفوف الحراك الجنوبي، وعدم حسم موقف أغلب تيارات الحراك بشأن مشاركتهم في الحوار الوطني من عدمه.

ثانيا: الانسحابات التي جرت مؤخرا من قبل رئيس الملتقي الوطني لشعب الجنوب أحمد بن فريد الصريمة سبّب بعض الخلل داخل لجنة قضية الجنوب، وأحدث لغطا قد يفضي إلى انضمام بعض الشخصيات والقوى إلى مصاف المنسحبين.

ثالثا: المناورة السياسية التي تحاول من خلالها جماعة الحوثي فرض بعض الأدبيات على الحوار الوطني، مع استمرار سيطرتهم على محافظة صعدة وعدد من مديريات في الجوف وحجة، والتصريحات المتتابعة التي تؤكد عدم تسليم صعدة للدولة حاليا.

رابعا: الاقصاءات المتعمدة للعديد من الجهات والشخصيات التي لها وجود على أرض الواقع، حيث تم إقصاء العلماء عن المشاركة في الحوار الوطني، كما تم إقصاء طيف كبير من أبناء المجتمع، وهو الطيف السلفي بجمعياته ومؤسساته المتعددة والمتناثرة في أطراف المجتمع، في حين تم إعطاء بعض القوى الهامشية عدداً كبيراً يفوق حجمها ووجودها على الأرض، مثل الحركة الحوثية، حيث حصلت على ٣٥ مقعداً من مجموع مقاعد الحوار الوطني التي تبلغ ٥٦٥ مقعدا.

خامسا: استمرار بعض رموز النظام السابق في إرباك عملية الحوار الوطني، نظرا لخوفهم مما قد يؤدي إليه نتائج الحوار من توجيه اتهامات أو اتخاذ إجراءات صارمة تجاههم، نتيجة بعض الأخطاء التي كانت تتكرر في السابق بسبق إصرار.

سادسا: التدخل الدولي الواضح في صميم الشأن اليمني، والمخاوف من تقسيم القرار اليمني بين الأطراف الدولية، حيث تشير المعلومات إلى أن قرار هيكلة الجيش تم إعطاؤه لأمريكا، والدستور لفرنسا، وبعض الدول الأخرى لها حصتها من بعض القوانين والقرارات.

سابعا: الدور الإقليمي الذي تلعبه إيران يعتبر دورا معوقا للحوار، من خلال تشجيع بعض قوى الحراك الجنوبي على رفض المشاركة في الحوار، والإصرار على المطالبة بالانفصال، هذا بالإضافة إلى الأسلحة التي تتدفق من إيران إلى جنوب البلاد عبر سفن إيرانية، (جيهان١) و(جيهان٢).

ثامنا: تخوف الكثير من وجود صيغة جاهزة، أو طبخة جاهزة للحوار الوطني، وإلهاء المتحاورين في المحاضرات والمحاورات الجانبية خلال ستة أشهر، في حين أن الطبخة جاهزة على مقاييس دولية أمريكية وأوربية.

ورغم كل تلك العوائق فإن الأمر في النهاية يعود إلى أصحاب الشأن في الحوار، أي الفرقاء اليمنيين، فيما إذا صدقت النوايا من أجل الخروج باليمن من الأزمة الحالية. الأمر لا يتطلب منهم سوى الالتزام بالمسؤولية التامة أمام وضع البلاد، وبذل أقصى الجهود المتاحة من أجل التوصل إلى الحلول التي ترضي جميع الأطراف، والتأكيد على إيجاد رؤية للتعايش، والقبول بالآخر، وتأسيس عملية سياسية جديدة، تعيد التوازنات، وتساهم في المشاركة المتساوية، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي.

أفراح الروح

عندما تنمو في نفوسنا بذور الحب والعطف والخير نعفي أنفسنا من أعباء ومشقات كثيرة. إننا لن نكون في حاجة إلى أن نتملق الآخرين لأننا سنكون يومئذ صادقين مخلصين إذ نزجي إليهم الثناء. إننا سنكشف في نفوسهم عن كنوز من الخير وسنجد لهم مزايا طيبة نثني عليها حين نثني ونحن صادقون، ولن يعدم إنسان ناحية خيرة أو مزية حسنة تؤهله لكلمة طيبة. . ولكننا لا نطلع عليها ولا نراها إلا حين تنمو في نفوسنا بذرة الحب!...

كذلك لن نكون في حاجة لأن نحمل أنفسنا مؤونة التضايق منهم ، ولا حتى مؤونة الصبر على أخطائهم وحماقاتهم ؛ لأننا سنعطف على مواضع الضعف والنقص ، ولن نفتش عليها لنراها يوم تنمو في نفوسنا بذرة العطف! وبطبيعة الحال لن نجشم أنفسنا عناء الحقد عليهم أو عبء الحذر منهم ، فإنما نحقد على الآخرين لأن بذرة الخير لم تلتئم في نفوسنا نموا كافيا، ونتخوف منهم لأن عنصر الثقة في الخير ينقصنا !.

كم نمنح أنفسنا من الطمأنينة والراحة والسعادة، حين نمنح الآخرين عطفنا وحبنا وثقتنا، يوم تنمو في نفوسنا بذرة الحب والعطف والخير !

سيّد قطب

المسك

شعر : هائل الصرمي

سُئِلَ التاريخُ يوماً فأجابا
وروى من سيرةِ الصدِّيقِ شهداً
يعشقُ الصدْق ويشدو بالوَفا
أصدقُ الناس مدى الدهر أبو
كم تلقَّى في سبيل الله ضيما
صحبَ المختار من مولده
حدَّث التاريخُ عن أمجاد عملاق
هل لنا يا أمتي من مثلٍ
هل لنا من صولةٍ بين الورى
قد تولانا الأسى من بعدما
وتداعى الجور في أوطاننا
لم نزل باقين في غفلتنا
هاهو الصديق من أجل عقال
والملايين تموت اليوم قهراً
أين من يرجع جيلاً شامخاً
آهِ لا تحزن أبا بكرٍ ففينا
كم جرعنا لهباً من قادةٍ
ملأوا الآفاق إفكاً وأذىً
حجبوا الأمة عن آمالها
أيها الصدّيق يا عنوانَ حبّ
كم بذلت الجهد للإسلام إعزازاً
يا رفيقاً للهدى منذ ابتدا
شهد الغار دموعاً منك تهمي
لم تحرك يا أبا بكرٍ سكوناً
تحتسي الأوجاع كي يهنأ نوماً
أيها الصدّيق يا قائد رشدٍ
رحمة أنت على طول المدى
قدوةٌ أنتَ إمام للهدى
زادك الرحمن بين الناس ذكراً

ومضى يفتحُ من ذكراه بابا
كلّ معنىً فيه يحتاج كتابا
ينشر المسكَ أريجاً مستطابا
بكرٍ الصدّيقُ ، أعلاهم ثواباً
ولأجل الحقِ كم لاقى عذابا!!
لم يفارقه ذهابا وإيابا
ولمْ يتركْ لمن يأتي خطابا
يرجعُ المجدَ فتيّا وشبابا
مثلما كنا شماريخاً عِرابا
مُرجتْ أخلاقنا والعزُّ غابا
ومغاني عزنا أضحت يبابا
وربى أوطاننا تخشى الذئابا
يعلن الحربَ على الباغي احتسابا
فنرى الصمت إذا ناحتْ جوابا
يتسامى مثلما كان الصحابا
ألفُ صديق ولكنْ نتغابى
كمّموا الأفواهَ لم يبقوا صوابا
هتكوا الأستار واقتادوا الرقابا
فاكتسى الأفقُ غيوما و ضبابا
لرسول الله لبّى واستجابا
فأسعدت الروابي والشعابا
وبحب المصطفى شبَّ وشابا
ليزيل المصطفى عنك المصابا
جرتِ الدمعةُ قهراً واغتصابا
ولهُ كنت وِقاءً وحجاباً
يصنع النصر ويستهدي الكتابا
لبني الإنسانِ سِلما وحرابا
تَمنح الأجيال فقهاً وصوابا
وثمار الغرس تجنيها ثوابا

الآراء الواردة في (منتدى الأخبار) منقولة من مصادرها ولا تعبر بالضرورة عن (المنتدى) .

لتدريب مليشياتهم على السلاح المهرب عبر البحر

صحيفة خليجية تكشف حيل الحوثيين لإدخال خبراء إيران وحزب الله إلى صعدة

أماطت مصادر قبلية في بلدة صعدة اللثام عن خدع الحوثيين المرتبطة بإيران في إدخال خبراء إيرانيين ومن (حزب الله) متنكرين؛ للاستعانة بهم في تدريب عناصرها في جبال ووديان البلدة، تزامنًا مع إعلان الحوثيين التصعيد في صعدة.

ونقلت صحيفة عكاظ تصريحات عضو مؤتمر الحوار عن صعدة محمد عيضة شيبة أن «جماعة الحوثي تمرر خبراء من (حزب الله) وإيران بلباس فرق طبية وإنسانية من جمعيات في إيران و(حزب الله) بحيث يصلون إلى صنعاء ثم ينتقلون إلى صعدة؛ ليبدأ عملهم في الجوانب العسكرية لتدريب مليشيات الحوثي على السلاح الذي تم تمريره عبر البحر وصنع المتفجرات والقنابل».

ومن جانبها، كشفت مصادر محلية في صعدة لـصحيفة الشرق الأوسط أن «جماعة الحوثي المتمردة في شمال اليمن قامت بتطويق عدد من المساجد في مدينة صعدة، في إطار المساعي للسيطرة على مساجد المدينة ذات التوجه السلفي».

وأضافت المصادر التي رفضت الإفصاح عن هويتها أن «جماعة الحوثي تعد لمرحلة جديدة في صعدة التي باتت تحت سيطرتها أمنيًّا وعسكريًّا، وتسعى إلى الحكم المباشر في المحافظة، وإعلانها إقليماً حوثيًّا يتبعهم .

وهي التسمية التي دخل بها الحوثيون مؤتمر الحوار الوطني».

وأشارت المصادر إلى أن «جماعة الحوثي تحاول افتعال المشكلات من أجل إيجاد مبرر للانسحاب من مؤتمر الحوار الوطني الشامل، بعد أن بدت لهم مؤشرات بفشل مساعيهم لانتزاع قرارات مهمة تضمن لهم إقليماً خاصًّا بهم يشمل محافظات: صعدة، حجة، الجوف وبعض المناطق من محافظة عمران، وبما في ذلك إيجاد منفذ على البحر الأحمر عبر ميناء ميدي قرب الحدود اليمنية – السعودية».

ويبسط الحوثيون سيطرتهم على محافظة صعدة بصورة تامة، وعلى أجزاء من محافظة الجوف المجاورة، وبحسب ما أفادت به مصادر مطلعة، فإنهم يقومون بصورة يومية بتجنيد عشرات الشباب من المحافظات التي يسيطرون عليها وأيضًا من بعض المحافظات الجنوبية.

السبت ١١ مايو ٢٠١٣ - مأرب برس

الإعلام العالمي ومشاريع تهويد القدس

المنتدى – خاص. . حسن الحاشدي

في ظل عمليات التهديد المستمرة لكل المعالم الدينية والتاريخية في فلسطين عموماً ومدينة القدس خصوصاً ، ولأهمية الإعلام ودوره في رسم السياسات وتوجيه الأفكار وطمس الحقائق وتغييبها. . نظم مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية ، ندوة بعنوان (الإعلام العالمي ومشاريع تهويد القدس) بتاريخ ٩ رجب ١٤٣٤هـ في صنعاء ، وتهدف الندوة إلى :

الكشف عن خطورة التهويد الحاصل في بيت المقدس ، وتسليط الضوء على المؤسسات الإعلامية المروجة للتهويد ، وإبراز الدور الإعلامي في مواجهة مشاريع التهديد وأخيراً توجيه الإعلام القيمي لإيجاد حلول ناجعة لخطر التهويد .

وقد خرجت الندوة بتوصيات ، ومن أبرزها : استثمار المؤسسات الإعلامية للآفاق الجديدة الواسعة من الحرية ، والتي ولّدتها الثورات العربية لتفعيل دورها في مواجهة مشاريع التهويد ، وتحفيز الدور الرسمي والجماهيري عبر وسائل التواصل المختلفة الفكرية والإعلامية ، وتوجيه الجهد الشعبي في مواجهة مشاريع التهويد ، ووضع مناهج خاصة بالمدينة المقدسة لطلبة التعليم في مراحله المختلفة ، وإنتاج أفلام وثائقية وكتب بلغات متعددة ، تبرز الحق العربي والشرعي والتاريخي في بيت المقدس .

الجدير ذكره أن مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية جبهة بحثية اعتبارية ، تأسست في صنعاء قبل حوالي ٣ سنوات من الآن ، ويعمل جاهداً على خلق بيئة عامة فاعلة في القضية الفلسطينية بمستوياتها المختلفة .

بعد الكشف عن تورط السفارة الإيرانية باغتيالات منظمة

مخاوف من اختراق إيران الجوية عبر مستشارين عراقيين

حذّرت مصادر أمنية من خطورة التصعيد الحوثي والهادف إلى بسط نفوذه على مناطق ومديريات جديدة في كل من الجوف وحجة وعمران ، وذلك من خلال انتشار مكثف لميليشياته المسلحة في مديريات تلك المحافظات بصورة غير مسبوقة.

وأكدت المصادر الأمنية أن التصعيد المسلح لميليشيات الحوثي يأتي في سياق متزامن مع تزايد نشاطات الدبلوماسية الإيرانية والسورية في صنعاء ، واتهمت المصادر الأمنية السفير الإيراني بإدارة نشاطات سياسية واستشارتية في العاصمة صنعاء ، وذلك من خلال عملية استقطاب يقوم بها السفير في الأوساط الشبابية ، وخاصة التي كانت مشاركة في الثورة الشبابية خلال عام٢٠١١ ـ٢٠١٢م.

وأضافت المصادر ذاتها أن الأجهزة الأمنية رصدت نشاطات غير مشروعة تقوم بها الدبلوماسية الإيرانية ، والتي وصلت إلى دعم خلايا حوثية مسلحة في العاصمة صنعاء ، وأن من تلك النشاطات استقدام خبراء عسكريين إيرانيين لأداء تلك المجموعات المسلحة التابعة للحوثي ، بعد أن تلقى المئات من أعضاء تلك المجموعات تدريبات عسكرية في جنوب لبنان في معسكرات تابعة لحزب الله وللحرس الثوري الإيراني.

كما أكدت تلك المصادر الأمنية أن الأجهزة الأمنية يتابها قلقاً بالغاً من أن تكون الدبلوماسية الإيرانية المتواجدة في صنعاء قد تمكنت من اختراق المؤسسة العسكرية ، خاصة القوات الجوية من خلال المستشارين العسكريين العراقيين المنتمين للاثني عشرية ، والداعين لحكومة المالكي ، خاصة بعد أن تمكنت الأجهزة الأمنية من الكشف عن تورط السفارة الإيرانية بالوقوف وراء عملية اغتيالات منظمة ، استهدفت قادة عسكريين عراقيين من نظام الرئيس السابق/ صدام حسين ، بعد أن رفضت الحكومة اليمنية تسليمهم للحكومة العراقية..

وشددت المصادر الأمنية تحذيراتها من خطورة المخطط الذي تنفذه جماعة الحوثي بإشراف خبراء إيرانيين ـ والذي يتجه نحو تفجير الأوضاع ـ وتمكينهم من السيطرة على مناطق محددة في العاصمة صنعاء ومحيطها، إضافة إلى ما يقومون به من استعدادات لتفجير الأوضاع العسكرية على الحدود الشمالية مع المملكة العربية السعودية ـ والتي تعتبر الحملة الإعلامية التي تشنها وسائل إعلام تابعة لجماعة الحوثي ـ أخرى موالية ـ تعمل على تهيئة الرأي العام لتفجير الأوضاع عسكرياً على الحدود ، وأن هذه الوسائل الإعلامية تعمل على استثمار معاناة المغتربين اليمنيين في المملكة لصالح مخططهم ، وهو الأمر الذي يجب على الأشقاء في قيادة المملكة استيعابه في ظل تنامي النفوذ الإيراني في اليمن.

وناشدت المصادر الأمنية الرئيس واللجنة العسكرية وقيادة أحزاب المشترك وأعضاء الحوار الوطني. تحمل مسئولياتهم الوطنية تجاه ما تعمل جماعة الحوثي على تنفيذه من مخطط لنسف العملية السياسية ، وكذلك تحمل مسئولياتهم تجاه عملية القتل اليومية التي يتعرض لها أبناء مدينة صعدة ، وعدد من مديريات حجة والجوف وعمران ، وأن عليهم أن ينظروا إلى ما يتعرض له أبناء تلك المحافظات من عمليات قتل وطرد وتشريد بها تقتضيه مسئوليتهم الوطنية ، دون تمييز في المواقف تجاه الجرائم التي ترتكب ضد المواطنين ـ بحسب المنطقة.

كما حملت ذات المصادر الأمنية الرئيس والحكومة وأحزاب المشترك والعلماء والسفراء الرعاة للمبادرة الخليجية مسئولية تفجير الأوضاع عسكرياً من قبل جماعة الحوثي ، والذي بدا اليوم جاهزاً لخوض حرب سابعة انطلاقاً من الضاحية الشمالية للعاصمة صنعاء ، والتي إن نجحت جماعة الحوثي في تفجيرها، فإنها ستكون دائرتها واسعة ، وستشمل عدداً من المدن الرئيسية ، وفي مقتضاها أمانة العاصمة وعدن وتعز والحديدة وإب، منوهة في سياق حديثها لـ(أخبار اليوم) بأن ما تقوم به الجماعات المسلحة التابعة للحوثي من اقتحام للمساجد وحصار للمديريات واعتقالات وحرق مقرات أحزاب ؛ إنما هو مقدمة للحرب التي يعدون لتفجيرها بالتعاون مع أطراف نافذة في النظام السابق.

من جانب آخر أكد مصدر مسؤول في محافظة عمران لـ(أخبار اليوم) أن جماعة الحوثي تقوم بنقل أسلحة ثقيلة ومتوسطة إلى أطراف صنعاء، إضافة إلى تعزيز مواقعها العسكرية في محافظة عمران والجوف.

وكشف المصدر أن جزءاً كبيراً من تلك الأسلحة هي أسلحة تابعة للجيش، تم تهريبها من مخازن عدد من المعسكرات أثناء الثورة الشبابية ، وأن اللجنة العسكرية ووزير الدفاع شخصياً يتحمل مسؤولية وصول تلك الأسلحة إلى جماعة الحوثي ، والتي يتم رفع تقارير معلوماتية للجنة العسكرية عن عمليات نقل تلك الأسلحة دون أن تحرك ساكناً.

ودع المصدر المسؤول في محافظة عمران وزيري الدفاع والداخلية جميع أعضاء اللجنة العسكرية إلى تحمل مسؤولياتهم في استعادة الأسلحة المنهوبة من معسكرات الدولة ، معتبراً عدم اتخاذهم خطوات جدية تحملهم مسؤولية وصول تلك الأسلحة لجماعة الحوثي أو أي جماعة إرهابية أخرى.

أخبار اليوم الإثنين ٢٠ مايو ٢٠١٣ م

حزب السِّلْم والتنمية جديد التيار السلفي في اليمن

المنتدى – خاص – حسن الحاشدي:

أجرى التيار السلفي مشاورات متعددة على مستويات رفيعة وعبر ورش عمل في الأطر الداخلية بشأن إشهار حزب سلفي جديد في الساحة اليمنية، وتوجت تلك المشاورات وورش العمل بتشكيل لجنة تحضيرية لإعداد المتعلقات الأدبية الخاصة بالحزب.

وحسب بلاغ حصل نشوان نيوز على نسخة منه فقد ابتدأت أعمالها في مدينة تعز يوم الاثنين ١٨ مارس الماضي واستمرت أعمالها بمعدل ١٠٠٠ ساعة عمل ، أنجزت فيه جميع المتعلقات المطلوبة ، ولا تزال الاستعدادات جارية لانعقاد الهيئة التأسيسية ، ومن ثم إشهار الحزب خلال الفترة القادمة.

الجدير ذكره أن الاستعدادات لإشهار حزب السِّلْم والتنمية تأتي تتويجًا لمسارات متعددة للفعل السياسي السلفي في الواقع اليمني، والذي عبر عن آرائه بطرائق وآليات مختلفة منذ ما يقارب العشرين عاما الماضية، كان آخرها انعقاد الملتقى السلفي العام الأول في العاصمة صنعاء بتاريخ ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٩م ، والملتقى السلفي العام الثاني ، المنعقد في مدينة تعز بتاريخ ٥/ ٥/ ٢٠١١م ، حيث نوقشت فيهما العديد من أوراق العمل حول القضايا التي تهم الساحة اليمنية ، وتبيين الموقف السلفي منها.

اليمن.. القوات الجوية تكشف عن مخطط لتدميرها

قالت قيادة القوات الجوية في اليمن أمس إن هناك مخططا لتدمير هذه القوات منذ تمردها على نظام حكم الرئيس السابق وانحيازها إلى جانب الثورة الشعبية، وأكدت أن الطائرة الحربية أسقطت في جنوب صنعاء بفعل فاعل ولم تتحطم .

وقال المركز الإعلامي للقوات الجوية في بيان إن هناك حملة منظمة لاستهداف القوات الجوية، تؤكدها خمس حوادث تعرضت لها هذه الوحدات خلال شهر مايو الجاري فقط. ومع أن البيان اتهم النظام السابق ضمنا بالوقوف وراء هذه العمليات إلا انه تجنب تسميته .

وقال مدير المركز الإعلامي للقوات الجوية مهدي العيدروس أن هناك فرضيتين لإسقاط الطائرة الحربية في جنوب صنعاء أول أمس، أولها أن أحد الأشخاص قد تمكن من زرع عبوة ناسفة أسفل مقعد الطيران أو أن الطائرة تعرضت لإطلاق نار من الأرض عند دخولها أجواء العاصمة.

وقال تعرضت ناقلات وقود الطائرات في قاعدة العند الجوية بمحافظة لحج للتفجير الاثنين الماضي الموافق ٦ مايو، وفي اليوم ذاته تعرضت طائرة هيلوكوبتر لطلقات نارية

من سلاح متوسط فوق منطقة همدان شمال غرب العاصمة .

وأوضح العيدروس أن التظاهرة التي قام بها منتسبو الشرطة الجوية، ومحاولة اقتحام مقر قيادة القوات الجوية في اليوم التالي لتلك الأحداث «كان ضمن الجهود الساعية لإفشال القوات الجوية ومحاربتها، لأنه لم يكن هناك مبرر واضح لذلك، وأن التذرع بقصة المكافآت المالية في غير محله؛ لأن الأمر كان قيد الدراسة لتوزيع المكافآت بشكل عادل».

وذكر بيان القيادة الجوية أن ثلاثة من أفضل مدربي الطيران الحربي في قاعدة العند العسكرية العملاقة تعرضوا لعملية اغتيال مدبرة الأربعاء ٨ مايو من قبل مسلحين على متن دراجة نارية وهم في طريقهم لعملهم.

وأضاف : «توالي هذه الأحداث خلال ٣ أيام يؤكد وجود مؤامرة منظمة تحاك ضد القوات الجوية وأن إسقاط طائرة الـ (سوخواي) يندرج ضمن هذه الدائرة التي لن تصل إلى هدفها».

وطبقًا للبيان فإن الإصلاحات التي قامت بها قيادة القوات الجوية حرمت الكثيرين من أرباب الفساد من مصالحهم الشخصية التي اعتادوا عليها خلال فترات سابقة، وجففت منابع الفساد إلى حد كبير .

التغيير نت ١٦/ ٥/ ٢٠١٣م

الإصلاح يدين هجمات الحوثيين على المساجد ويقول إنه لن يقبل استمرار العنف الممنهج

أدان التجمع اليمني للإصلاح الهجمات المتكررة لمسلحين من أتباع جماعة الحوثيين على مساجد في محافظة صعدة شمال اليمن، واتهمت الجماعة المسلحة بارتكاب انتهاكات بحق أبناء المحافظة

وقالت الأمانة العامة للإصلاح في بيان لها إنها تستنكر «ما قامت به مؤخراً مجاميع حوثية مدججة بمختلف الأسلحة من اقتحام غادر وغير مبرر لدار القرآن الكريم ومسجد مصعب بمنطقة الطلح بصعدة، واعتقال خطيب المسجد الأخ وليد عيظه ، والاعتداء عليه وعلى عدد من المصلين بأعقاب البنادق وأسلاك الكهرباء ، ونهب مقتنياتهم الشخصية»، والذي حدث يوم الجمعة الماضية.

ووصف الإصلاح تلك الاعتداءات بـ«الهمجية»، كما استنكر «قيام مليشيات الحوثي باعتقال مراسل قناة سهيل الفضائية ومصورها، أثناء تأديتهم لعملهم بتغطية وقائع تلك الانتهاكات والاعتداءات بحق المصلين في مسجد مصعب، وحذرت من المساس بهم ودعت إلى الإفراج الفوري عنهم». حسب تعبير البيان.

وما يزال مراسل تلفزيون سهيل معتقلاً في أحد السجون التابعة لجماعة الحوثيين بمحافظة صعدة منذ يوم الجمعة.

وأعرب التجمع اليمني للإصلاح عن «قلقه البالغ من تداعيات تلك الانتهاكات والهجمة الشرسة لجماعة الحوثي ضد شباب الإصلاح وأبناء صعده في مختلف المناطق». ودعا «الجهات الرسمية للقيام بواجبها في حماية أهالي صعدة، وكبح جماح هذا العنف المنفلت الذي يمارسه الحوثيون ضد مخالفيهم». مؤكداً على أنه «لن يقبل استمرار هذا العنف الممنهج ضد أبنائه وأبناء صعدة عموماً، وأنه يحتفظ بحقه القانوني في مقاضاة المعتدين والقصاص منهم».

وأدان بيان الإصلاح ما أسماه بـ«التمادي الحوثي في هذا المسلك المشين، ونعتبره جزءاً من مشروع الفوضى والعنف الذي يتبناه أطراف متضررة من مسعى بناء الدولة، والذي يرمون من خلال تأجيجه إلى جرّ البلاد صوب مربع العنف والاحتراب وإحباط مشروع الثورة الشعبية السلمية».

وتابع «وفي الوقت الذي ينخرط الحوثيون في مؤتمر الحوار الوطني ويتشدقون بدعاوى السلام والتعايش، فإنهم يمارسون أعمالاً تتنافى وأبسط قيم الحوار والقبول بالآخر، وهو ما يعكس بجلاء انسياقهم الأعمى وراء غرور القوة، وعدم قابليتهم الاندماج في النسيج المجتمعي اليمني ورفضهم التعايش معه .

المصدر أونلاين ، ١٩ مايو ٢٠١٣م

حملة ملتقى

السِّلم والتنمية

عبدالعزيز بن عبدالله الدبعي*

(السِّلْم) مكمِّل :

قريبا – إن شاء الله – يظهر إلى الواقع اليمني حزب السِّلم والتنمية، ليمارس دوره في النهضة بالمجتمع اليمني ، وليساهم في التغيير الحقيقي الذي ينشده اليمنيون ليعيشوا حياة كريمة .

محافظين فيها على سيادة واستقلال بلادهم، واستقلال قراراهم واستثمار ثرواتهم ، وليمارسوا دورهم في بناء دولتهم الحديثة القائمة على أسس علمية وشرعية ، ينهض بها الرجال المخلصون من ساسة ، ووجهاء، وعلماء ، وشباب وشابات ، ورجال أعمال، وأكاديميون ، مدنيون وعسكريون ... فهذا البلد سفينتنا ، وعلينا جميعا تجهيزها بأحدث ما اخترعته التكنولوجيا ، وأمهر القادة ، وأخلص العاملين حتى تصل إلى المكان المنشود ، والمرتبة السامية التي تليق بأبناء اليمن تاريخا وحاضرا ومستقبلا .

وقد يتساءل الأحبة المشفقون لماذا حزب السلم والتنمية ولدينا قبلُ اتحاد الرشاد وهو حزب عامل في الميدان ؟

فأقول بكل ثقة وتطمين للمحبين أنّ (السِّلم والتنمية) سيكون ردئا (للرشاد) ومؤازرا له في أداء رسالته ، والإنسان مهما بلغ من الحكمة والرشد فلن يستغني عن المناصر والمؤازر .

فهذا نبي الله موسى يقول بعد أن كلفه الله بالرسالة وأرسله إلى فرعون : ﴿وَاجْعَل لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي . هَارُونَ أَخِي . اشْدُدْبِهِ أَزْرِي . وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾(طه :٩٢-٣٢)، وهكذا إخواننا في الرشاد سيجدون من (السلم) سلاما ومؤازرة وحكمة بإذن الله تعالى ...

والحركة السلفية – وبحمد الله – قد بلغت من النضوج ما يؤهلها أن تتعامل مع الآخرين برقي وأخلاق عالية ، ومن باب أولى أن تتعامل مع الآخرين والمحبين ، فهم أولى بالمحبة والنصرة على قاعدة « الأقربون أولى بالمعروف »

والذي نؤمله في حزب السلم والتنمية أن يكون مكملا للرشاد ،سادّاً للمواقع الشاغرة التي تحتاج إلى من يشغلها ، وملبيا لطموحات قطاع كبير من أبناء اليمن، ظلوا منتظرين ميلاد السلم والتنمية ، وما يحمله من رسالة السلم ، وما يهدف إليه من تحقيق التنمية .

– وربما قال قائل : هل العمل السياسي أسلوب من أساليب الدعوة ؟

– وللإجابة على هذا السؤال أورد الحديث الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه :« إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، ألا لا نبي بعدي»، أليس هذا عين الدعوة وعين السياسة ، أو لا تعني السياسة في المفهوم الشرعي إصلاح أمور الرعية وتدبير شؤونهم، أو حراسة الدين وسياسة الدنيا به، والحرص على مصالح الناس والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا ما يدركه كل عاقل ، فضلا عن الدعاة وطلبة العلم .

ليس تغييرا في المنهج :

– هل يعد الإعلان عن حزب السلم والتنمية تغييرا في المنهج السلفي ؟ أو تراجعا من قبل دعاة المنهج السلفي ؟

لا هذا ولا ذاك ، ولكن التعامل مع الواقع ضرورة لا بد منها ، خاصة إذا أردنا أن تكون التشريعات والقوانين كلها من المصدر المعصوم شريعة الله ... ولن يكون ذلك إلا بالعمل السياسي المنضبط ، وجهود الخيرين من أبناء هذه الدعوة يقف وراءهم جماهير الشعب اليمني ، لتحقيق السلم العام والتنمية المنشودة ، في ظل يمن موحّد مستقر ، يتحقق فيه معنى الإيمان والحكمة .

لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة :

عبارة يرددها الكثيرون ، وخاصة من العلمانيين الذي يعملون ليل نهار على عزل الإسلام عن الحكم والسياسة ، وقد يندفع بعض الإخوة المحبين للدعوة إلى الله إلى مقت العمل السياسي تأثرا بهذه المقولة ... فحذار حذار الوقوع في فخ العلمانية ، فالسياسة من ديننا ، ولهذا ألّف علماؤنا كتبا في:(السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية) لشيخ الإسلام ابن تيمية ، وكتاب (غياث الأمم في التياث الظُّلَم) للجويني ، و (الأحكام السلطانية والولايات الدينية) للماوردي ، وكتاب (الأحكام السلطانية) للقاضي أبي يعلى الفراء ، وهذا يدل على اهتمامهم الكبير في هذا المجال .

* رئيس المجلس العلمي لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية .